

أَفْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيِّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

أحمد بن أبي محمد عبد الله بن أبي الحسن بن محمد بن أبي أحمد
أحمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي الحسن بن أبي
المرثد طلائع همداني

وسمى كتاب

عَنْهُ السَّالِكُ إِلَى تَحْقِيقِ أَفْضَحِ الْمَسَائِلِ
وَهُوَ الشَّحُّ الْكَبِيرُ مِنْ ثَلَاثَةِ شُرُوحٍ

تأليف: محمد بن أبي الحسن بن عبد الله بن أبي أحمد

المكتبة الإسلامية

مطبعة







أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيْهَةِ أَبِى مَالِكٍ

تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن الدين علي بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه

الطبعة الأولى

منشورات المكتبة العصرية

صبيدا - بيروت ص. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسخ الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء^(١)

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا للنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى » - من باب فرح « إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى النداء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو النداء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون النادى لغة هو المدعو لكى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أَدْعَوْتُهُ بأحد هذه الحروف أم دَعَوْتُهُ بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة . وقد اختلف النحاة فى عامل النادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار قصاصا لإظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والعوض منه . والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الراضع للبنداء والتجرد الراضع للتعاضد .

والقول الثالث : أن العامل فى النادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى ، وجعل النادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا رأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، حينئذ يكون العوض والعوض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعرض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

الفصل الأول

في الأَحرُفِ الَّتِي يُنَادِي بِهَا الْمُنَادَى ، وَأَحْكَامُهَا

وهذه الأَحرُفُ ثمانية : الهمزة (١) ،

= والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أَتَضَجِرُ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متعملة للضمير لجاز إتيانها ، وأيضاً لو كانت هذه الأدوات متعملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج التكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فاعل ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إِيَّاكَ » فلم يجيبوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالاً . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناسب للمنادى فعل مضارع مضمّر إضماراً واجباً ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمر أن أريد أن أنبهك إليهما :

أمر الأول : أن جمهور السويعين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن اختباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَمَضٍ هَذَا التَّدْلِيلُ
وَلَمَّا كُنْتُ قَدْ أَرْمَمْتُ صَرْمِي فَأَنْجِلِي
ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ
ومن ذلك قول للشعب البعدي ، وهو من شعر الفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ سَيْدِكَ مَتَّعِي
وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُ كَانَ تَبِييُ
ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبُدَا حَلَّ فِي شُعْمِي غَرِيبَا أَلْوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا
ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنِي كُلَيْبَ إِنَّ عَمِّي أَلَدَا قَتَلَا لِلُّوْكَ وَفَسَكَا الْأَغْلَالَا
ومن ذلك قول بديع الزمان الهمداني في القصيدة للنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِيَطْنٍ خَبْتٍ وَقَدْ لَاقَى الْمَرْبُ أَخَاكَ بَشْرَا
ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبي :

أَلْتَبَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةٌ غَدَرْتُ إِذْ حَلَّ مَا أُنْوَغُ
ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَتَقِينَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيَسُورُ مَا بُرِّجَى لَدَيْكَ عَسِيرُ
ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنِي غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةِ بْنِ جَعَالٍ
ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعَ بِالْجَاهِلِ الْكِبَارِ =

رأى^(١) - مقصورتين ، ومعدودتين - ويا^(٢) ، وأيا^(٣) ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في اللقطة أيضا :

أَصْحَرَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وانشده سيويه (٣٣٥ / ١) « أحر ترى برقًا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبَاتِ الْهَدِيلِ أَشْعِدَّنْ أَوْعِدْ نِ قَلِيلَ التَّرَاهِ بِالْإِشْعَادِ
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا يَحْزُونِي هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةٌ فَكَاهُ الْمَوْسَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال للبرد والجزولي : هي لنداء القريب كالهمزة للفردة ، وقال ابن مالك : هي لنداء البعيد كما ، وقيل : هي لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد في الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعِ - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أهم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هي للبعد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان : هي أهم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استعراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هي مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين التوسط ، وذكر ابن الجازى عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفي الصحاح أهل لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام في اللقى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :
أَيَا عَظِيمَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّفَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ =

وهيا^(١)، ووا^(٢).

== وقول المجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شَيْبَةَ لَتَلِي لَا تُرَايِي فَأَنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَخْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ
وقول الآخر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانٌ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا
وقول ليلى بنت طريف :

أَيَا بَجَرِ الْغَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ
(١) اختلف في هاء « هيا » قبل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف
والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال
لقوى ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء للمتكلمة والأفعال .
ومن شواهد النداء هيا قول الشاعر :

• هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُم •

وقول الآخر :

وَأَصَاحَ بَرَجُوءُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبِّهَا
(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

• وَافْقَسَا وَإِنَّ مَعِيَ فَقَسُ •

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل
في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في معنى اللبيب « وا » على وجهين أحدهما أن تكون
حرف نداء مختصا بآب الندبة ، نحو وإزيده ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء
الحقيقي « اه » .

ويتصل بهذا للوضع أنه قد يحذف للنادي ويبقى حرف النداء مؤذنا به ،
وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله ==

== تعالى (ألا يا إسجدوا) في قراءة الكسافي بخفيف «ألا» وحى - على هذا -
حرف تنبيه، ومثال النداء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أُسْلَى يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَيْلِ
وَلَا زَالَ مُهْلًا بِحِرْعَانِكَ الْقَطَرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَلْقِ وَمَقَالِ الزُّوْرِ وَأَتْلَعَالِ
ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أُسْلَى ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْمِقْدِ
وَذَاتِ الثَّنَابِ الْبُغْرِ وَالْفَاحِمِ الْجُمْدِ

وزعم بعض النحاة أن «يا» في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه، وأنه ليس
نمّة منادى مخوف، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين، أولهما أنه قد تقدم على «يا»
في بعض هذه الشواهد «ألا» وقد علمنا أن «ألا» حرف تنبيه غير خلاف، فلو كانت
«يا» حرف تنبيه أيضا لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير تأكيد، وذلك لا يجوز،
وثانيهما أننا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والنداء كثيرا، وقد ورد ذلك
في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب)
وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماءه (يا مالك ليقض علينا
ربك) وقوله (يا أيّانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل
النداء علمنا أن المتأدى بهذا الحرف مخوف، استثناسا بما أكثر استعماله في مثل
هذا الأسلوب.

نعم قد يقع حرف النداء - الذى هو يا - مقصودا به التنبيه، وذلك إذا وقع بعده
«ليت» نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا - يا ليتنا رد ولا نكذب - يا ليت
قومى يملكون) وقول الشاعر :

يَا كَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لُدًّا سَيْفًا وَرُحْمًا ==

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِلَ مَنْزِلَةً البعيد؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعيد الحقيقي .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى ^(١) ، وفي باب الاستغاثة ^(٢) ، نحو « يَا إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ » وتتمين هي أو « وا » في باب التذبة ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ - • وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ •

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَيْرِيَّةٍ بَيْضَاءٍ قَدْ مَقَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبِذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التثنية إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « حبذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهم ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم يجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « يَا اللَّهُ » وبقي ما تتمين « يا » في نداء لفظ « أي » نحو « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ »

ولفظ « آية » نحو « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الطَّمْثَةُ »

٤٣٠ - هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية

يروي فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

نَبَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ

فَالشَّمْسُ طَالِمَةً لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْسِكِي عَلَيْكَ نَجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

الاقعة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد اللام - أي كلفت « أمراً عظيماً » أراد =

ويجوز حذف^(١) الحرف نحو (يُؤَسِّفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)^(٢) (سَتَفَرُّغُ

به مشاق الخلاة وإقامة المدلة بين الناس بعد أن عم الظلم ونشا الجور) واسطربت^(٣) بالقت في الصبر والاحتبال .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء مخاطب نائب فاعله ، وهو للمفعول الأول « أمرأ » مفعول ثان لحمل « عطفيا » صفة لأمر « واسطربت » التاء عاطفة ، واسطربت : فعل ماض ، وتاء مخاطب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باسطربت « وقت » الواو حرف عطف ، وقت : فعل ماض وفاعله « فيه » جار ومجرور متعلق بقام « بأمر » جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء وتندبة « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التناسبة للآتي بها لتناسبة ألف التندبة .

الشاهد فيه : قوله « يا عمرا » حيث استعمل « يا » في التندبة لوضوح الأمر ؛ لأن التمام للتنجيع والتزجج لا النداء ؛ فإنه يقول هذه الآيات في رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغيرك .

ثم إن اتصال ألف التندبة في آخره دليل آخر على أنه أراد التندبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء قال « يا عمر » بينائه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا يدلان على أن للتكلم أراد التندبة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا « يا » بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن للؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا اللوضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفردا كآلآية الأولى ، وأن يكون شيئا بالمفرد - وقيل هو شيء بالمضاف - كآلآية الثانية ، وأن يكون مضافا كآلآية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار « عباد الله » في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار « عباد الله » مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

كَلِمَ أَتِيهَا الثَّقَلَانِ^(١) (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ)^(٢)، إلا في ثمان مسائل :
للندوب نحو « يَا مَحْمَرًا »، ولستغاث نحو « يَا هِرَ »، وللتأدي البعيد : لأن
للراد فيهن إطالة الصَّوْتِ، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير اللَّسَنِ،
كقول الأحمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي »، وللضمر^(٣)، ونداؤه شاذ، ويأتي
على صيغتي النصب وللرفع، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »^(٤)،
وقول الآخر :

— ٤٣١ — * يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَتْنَا *

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير التكلم ونداء ضمير القائب لا يجوز، فلا تقول
« يَا أَنَا » ولا « يَا إِيَّاي » كما لا تقول « يَا هِرَ » ولا « يَا إِيَّاهُ » واختلقوا في ضمير
المخاطب ولم يوافقوا في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً، واختاره
أبو حيان، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور، والثالث
يجوز، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول، وكان الأحمى الربيعي قد وفدهو
وابنه على معاوية، فقام الابن فخطب خطبة، فلما انتهى وثب الأب ليخطب، فأكفه ابنه
قائلاً « يا هذا قد كفيتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خاله هذا البيت للأحمى، تبعاً للمعنى، والصواب أنه
لسالم بن دارة يقول في مرثية واقع، وأن حمة إنشاده هكذا :

يَا مَرُّهُ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُنْتَا

ولعل ما وقع للشيخ خاله هذا البيت سبق فلم يسهه أن التال السابق لمن قول ابن الأحمى :
اللفظة : « يَا أَبَجْر » أصل الأبحر للتفتيح البطن، وقد يكون مسمى به، ولكن
الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يَا مَرِيَّانَ واقع » فلا تمن نفسك بالبعث عن مسمى
أبحر « وطلقت » فارقت حلالك « عام جنتا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ،

واسم الله تعالى إذا لم يُمَوَّضَ في آخره لليمُّ المُشَدَّدَة ، وأجازه بعضهم ،
وعليه قولُ أمية بن أبي الصلت :

٤٣٢ - رَحِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

== وهذا من القم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال للشولية وألا يسعى لفتح
جلب ررقين .

الإعراب : ويا حرف نداء مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « أبحر »
منادى مبنى على الضم في محل نصب « بن » نعت لأبحر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
تابع له بالظرف المحل ، وابن مضاف و « أبحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان
من حق الحرية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لسكونه على وزن الفعل إما
مع الغيبة وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه بغيره بالكسرة « يا »
حرف نداء « أنتا » أنت : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « الذي » اسم
موصول خبر للبتدأ « طلقت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة « عام » ظرف زمان
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « حنا » فعل ماض وفاعله ، والألف
للاطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « أنتا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .
وإنما جرى بالضمير للمنادى على صفة الرفع لأنه لما تمذر بناؤه على الضم عدلوا
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصفة للوضوعة للرفع .
٤٣٣ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصلت بن
أبي ربيعة بن عمرو ، تقي ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في البرة
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في سخط
للن للبطوبة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد مجزة على
أنه من للنن هكذا :

• أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا •

اللفظة : « أدين » أى اتخذ ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خاله فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروي فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية للؤلؤ هكذا :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق بـ « رضيت » « اللهم » الله : ماضى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وللميم معوص بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظة الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » الفاء حرف تفرع ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـ « لن » وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى إن اعتبرتها علمية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على التثنية فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى لا يختم بالميم للشدة شاذ بأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تتأدى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بدنائك ، وقد كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شيء عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به اللم للشدة التى يقصد بها التحريض عن حرف النداء فإنه يعلم بذلك كرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيها^(١) ،
احتجوا بقوله :

== أن يجمع بين الموض والموض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف محتماً : وذلك إذا لم تلحقه اللبم للشدة ، والثاني أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به اللبم للشدة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت محالفاً لقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودى وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السباع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم باهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « توبى حبر » أى توبى يا حبر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؟ ولحنوا أيا الطيب للتبني في البيت الذي رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذي ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * يَمْشِكْ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عتبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُمْ يَا أَطْلَالَ مَيَّ بَشَارِعِ عَلَى مَا مَعَى مِنْ عَهْدِكُنَّ سَلَامٌ
وهذا الذى ذكره للزلف ههنا عجز البيت ، وصدره قوله :

* إِذَا مَهَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما معى من عهدكن » من قوله « عليكم يا أطلالى » - « مهلت عيني » فاض دعماً وسالت شئونها ، كما يسيل للطر وينهر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هى حرقه فى القلب من ألم الحب « غرام » القرام - بفتح أوله ونائية ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلد شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « مهلت » حمل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل حمل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفصل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الفاعلة المائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجاء والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لاهل لها من الإعراب جواب إذا « يمشك » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالياء ، والجاء والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة ماضى مجرور نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف مصحرف النداء =

وقد أجاز حماة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، ويقول الآخر :

ذَا أَرْجَوْا ، فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الرَّأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواء - إلخ ، حذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :
إِنَّ الْأَتَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَأْتِي مَنْ عَادَ لَكَ تَحْذُولًا
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فبهم اعتصم يا هذا - إلخ ، وعليه جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيمًا نَمَّ أَنْذَقْتِ وَمَا شَفَعْتَ نَسِيمًا
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهجبت وأثرت ما كان كامنًا من الحب عندنا .

فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟
الجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حيث إذا لم تصل
به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ،
وذلك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حيث .

فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا
بكاف الخطاب ؟

الجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالمشار إليه واحد ، والمخاطب
بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً
بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؟ فلما لزم هذا
التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي صممتها - وإن كانت
شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

الجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم
الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس
كالعوض من أداة التثنية ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والعوض ؛
وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس
جري مجراه في ذلك :

وقولهم «أَطْرِقْ كَرًا»^(١) و «اَقْتَدِرْ تَحْتَوَقُ»^(٢) و «أَضْبَحْ كَيْلُ»^(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

الفصل الثاني

في أقسام النداء، وأحكامه

للنداء على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبَيَّنَ على ما يُرْفَعُ به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أسمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يَا زَيْدُ »^(٤) ، أو عارضاً في النداء بسبب التَّعَدُّ والإِهْمال ، نحو « يَا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، ونعناه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عتقك فصيد فإن من هو أكبر وأطول عتقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكراً : مرخم كروان بحذف التثنية وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وتركيبه .

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطروء في هدة ثم هو يخل بأن يقتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة لشيء ، أي لنذهب أيها الجبل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس البرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد = (٢ - أوضح للسالك :)

تريد به مُمَيَّنًا^(١) .

والثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك للركبُ الزَّجِيُّ ، والثثي ، والمجبوع ، نحو « يا مُتَدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونِ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيِّوَيْهِ » و « حَذَامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تأمُّه ؛ فتقول : « يا سَيِّوَيْهِ الْعَالَمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما مَجْدَدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاحِشِ » والحكي كالبنى تقول « يا تَأَبَّطُ شَرًّا لِلْقَدَامِ » أو « لِلْقَدَامِ » .
الثاني : ما يجب نُصْبُهُ ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواحظ « يا غَافِلًا وَلَوْتُ يُطَلِّبُهُ » وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

٤٣٤ — • فَيَا رَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضْتَ قَبْلُنْ •

== النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا أَفْ » أو قلت « يا هَذَا » لم يمكن إثناء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن النظم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال .
٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شريحة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يثوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيوم المكلاّب الثاني ، والبيت بتامه قوله :

=

== فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ نَدَامَى مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنه ضاىء البرجمي ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ أَمَاتَةَ عَيْنٍ وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنه مالك بن الريب المازني ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللمعة : « رَاكِبًا » الرَّاكِب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو في الأصل صالح للاطلاق على كل رَّاكِب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقه أم غيره من ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « رَاكِب » بالإطلاق إلا لراكِب الجمل والناقة ، وقال « فارس » لراكِب الفرس « عَرَضْتَ » يطلق على معنيين : أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يشس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عَرَضْتَ » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على فتح مقدّر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « فَبْلُنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نَدَامَى » ندأى : مفعول به بلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندأى مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مِنْ » حرف جر « نَجْرَان » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يتصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمضوف حال من النداء ==

وعن اللزاني أنه أحال وجود هذا القسم ^(١).

الثاني: للضاف، سواء كانت الإضافة محضة، نحو «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا» أو غير محضة، نحو «يَا حَسَنَ الْوَجْهِ» وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة ^(٢).

الثالث: الشَّيْبَةُ بالضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه ^(٣)، نحو

«أَنْ» مخفة من التَّيَّة، واسمها ضمير شأن محذوف «لَا» نافية للجنس «تَلَقَّيَا» اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب، والألف للاطلاق، وخبر لا محذوف، وتقدير الكلام: لا تلاقنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المحضة، وأن المخفة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ.

الشاهد فيه: قوله «فَارَا كَبَا» حيث وقع فيه نداء الاسم المنكسر الذي لا يقصد به معين، وانتصب؛ فدل على أن ما ذهب إليه اللزاني من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب، كما لا شك أن جميع ما روينا من الآيات فيها ذلك الشاهد، وكذلك قول الأعمى أو التردى في هوة «يَا رَجُلَا خذ يَدَيَّ» فإنه لا يريد أن يناذى رجلا معينا ليأخذه، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء، ومثل ذلك قول الواعظ «يَا غَانِلَا وَالْمَوْتَ يَطْلُبْ» لا يقصد بهذه الموعظة غانلا معينا، ولكنه يريد كل واحد غافل عن يسمع الموعظة.

(١) ادعى اللزاني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذًا، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد ٣٤ أن ما ادعاه اللزاني غير سديد، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة.

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى بطلب الأمرين، الأول أنه لم يرد بما قاله صامع عن العرب، والثاني أن السر في بناء النداء مشابته للضمير والصفة الزائدة إلى معمولها ليست بهذه الميزة.

(٣) ذكر المؤلف للشَّيْبَةَ بالضاف أربعة أمثلة، الأول منها تجد فيما اتصل بالنداء

«مرفوعا به نحو» «باحسنا وجهه» و «يامرضيا خلقه» و «يايديما نظمه» والثاني :
 منها تجد ما اتصل بالنادى منصوبا به نحو «ياطالما جिला» و «يافاضيا حاجات إخوانه»
 و «يامؤديا واجبه» والثالث منها تجد ما اتصل بالنادى مجرورا بحرف جر متعلق به
 نحو «يارفقا بالباد» و «ياقنا بما قسم الله» و «يا مقدر المواقب» و «يا حاملا
 لأعياء العشرة» والرابع منها تجد ما اتصل بالنادى معطوفا عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين»
 إذا كنت قد سميت بهذا المطوف والمطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تلصيلا .
 ومما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :
 الأول : الاسم المفرد للسكر الموصوف نحو قولك «يارجلا فاضلا» ونحو
 «يارحلا يبحر الكسير» إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة
 وللوصوف جميعا .

الثاني : الوصف للقرن بجملة نحو «يا عظميا رجي لكل عظيم» و «يا لطيفا لم
 يزل» و «يا حلما لا يسهل» و «يا كرميا يعطى الجزيل» و «يا جوادا لا يسهل»
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر في هذا أن هذا الوصف صار معرفة
 بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به للنادى جاز أن يؤتى به
 ضمير غائب وإن يؤتى به ضمير مخاطب ، فنقول «يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة»
 أو نقول «يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة» وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع
 جاز أن يبدأ بياء للضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ ببناء
 للضارعة فنقول «يا عظميا رجي لكل عظيم» و «يا لطيفا لم يزل» .

هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو يخالف رأى ابن مالك الذي
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .
 وسأيت في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،
 فانظر ما ذكرناه هالك .

« يا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يا طَالِمًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ » و « يا عَلاَنَةً وَتَلَاثِينَ » فَمِنْ مَبْنِيَّاتِهِ بِذَلِكَ ، وَبِمَتْنِ إِدْخَالِ « يا » عَلَى « ثَلَاثِينَ » خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ؛ فَإِنَّ نَادِيَتِ جَمَاعَةٍ هَذِهِ عِدَّتُهَا ؛ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعِيَّةٍ نَصَبْتُهُمَا أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَتْ مَعِيَّةً ضَمَمْتُ الْأَوَّلَ وَعَرَفْتُ الثَّانِي بِأَلٍ وَنَصَبْتُهُ أَوْ رَفَعْتُهُ ، إِلَّا إِنْ أُعِيدَتْ مَعَهُ « يا » فَيَجِبُ ضَمُّهُ وَتَجْرِيدُهُ مِنْ أَلٍ ، وَتَمَنُّعُ ابْنِ خُرُوفٍ لِإِعَادَةِ « يا » وَتَجْوِيزُهُ فِي الْخِلَاقِ أَلٍ مُرْدُودٌ .

والثالث : ما يجوز سَمُّهُ وَقَتْعُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ عَلَمًا مُفْرَدًا مَوْصُوفًا بِابْنٍ مُتَّصِلٍ بِهِ مُضَافٍ إِلَى هَلَمْ^(١) ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ بْنُ سَمِيدٍ » وَالْخُتَارُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - غَيْرُ الْمُبْرَدِ - الْفَتْحُ ، وَبِهِ قَوْلُهُ :

• ٤٣٥ - • تَا حَكَمُ بْنُ الْكُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ •

(١) ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ صَالِحٌ لِأَنْ يَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ الْعِلْمُ الَّذِي أُضِنِفَ « ابْنِ » إِلَيْهِ مَذْكَرًا نَحْوُ « يَا زَيْدُ بْنُ عُمَرَ » وَمَا إِذَا كَانَ مَوْثَقًا نَحْوُ « يَاعَمْرُو بْنُ هَنْدٍ » وَالْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّحَاةِ ، وَالثَّانِي مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَهُمَا .

٤٣٥ - قَدْ اخْتَلَفُوا فِي نِسْبَةِ هَذَا الشَّاهِدِ إِلَى قَائِلِهِ ؛ فَسَلِسَ الْجَوْهَرِيُّ إِلَى رُؤْيَةِ ابْنِ الْعِجَاجِ ، وَنَسَبَهُ الْأَعْلَمُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ سِيَوِيهِ (ج ١ ص ٣١٣) إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَرَمَازِ يَدْعَى أَمِيرَ الْبَصْرَةِ عَلَى عَهْدِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَاسِمُهُ الْحَكَمُ بْنُ الْكُنْدَرِ الْعَبْدِيُّ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا بَيْتَ مِنَ الرُّجَزِ الْمَشْهُورِ ، وَبِهِ قَوْلُهُ :

• سُرَادِقُ اللَّجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ •

وَقَدْ رَوَى ابْنُ قَتِيْبَةَ هَذَا الشَّاهِدَ ضَمْنِ أَيْتَاتٍ فِي كِتَابِ « الْمَعَارِفِ » (ص ٣٣٩ دَارُ الْمَكْتَبِ) وَنَسَبَهَا إِلَى الْكُذَّابِ الْحَرَمَازِيِّ ، وَتَجِدُ تَرْجُمَةً لَهُ فِي كِتَابِ « الْمُؤَلَّفَاتِ وَالْمُخْتَلَفِ » (ص ١٧٠) .

ويتمين الضمُّ في نحو « يَرْجُلُ ابْنُ حَمْرٍ » و « يَزِيدُ ابْنُ أُخَيْمٍ » ؛
 لاستفاء عَلِيَّةٍ للنادي في الأولى ، وَعَلِيَّةٌ للمضاف إليه في الثانية ، وفي نحو
 « يَزِيدُ الْفَاضِلَ ابْنَ حَمْرٍ » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَزِيدُ الْفَاضِلَ »
 لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

* بِأَجْوَدَ مِنْكَ بِأَحْمَرَ الْجَوَادَا * — ٤٣٦

= اللمعة : « الجارود » هذا لقب كان جده للمدوح يلقب به ، وسببه أنه أثار على
 قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالليل الذي ينزل شديداً فيكسح كل شيء أمامه
 « سراق المجد » السراق - بضم السين وضع الرء ، وجد الألف ذال مكسورة -
 أصله الجباء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،
 وقد جعل المجدذا سراق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراق إليه تخيل ،
 والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للمدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالرُّؤُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرِجِ
 الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »
 منادى مجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على
 الفتح للإتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره
 منع من ظهوره حركة الإيتباع في محل نصب « بن » نعت « حكم » باعتبار محله منصوب
 بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « للنذر » مضاف إليه « بن » نعت للنذر مجرور
 بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر
 الشاهد رقم ٤٣٩ السابق قريباً)

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز
 ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنُكَ بِالْحَسَنِ الرَّفِيقَا وَأُنْكُرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر»، والوصفُ بابنةٌ كالوصفِ بابنٍ، نحو «يا هندُ ابنةَ عمرو»
ولا أثرٌ للوصفِ ببنت، فنحو «يا هندُ بنتُ عمرو» واجبُ الضم.

== وما ذكره المؤلفُ عمز بيت من الوافر، وصدره قوله :

• فَمَا كَمَبُ ابْنِ مَأمَةٍ وَابْنُ سَمْدَى •

الفتح : « ابن سمدي » يروى في مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادي الذي ضرب به التلج في الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقا له بلقاء الذي كان نصيبه وكانوا في سفر فضاوا واقطعوا عن الماء ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سمدي فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائي ، ومن روى «ابن أروى» فقد قال السقاء : عني به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عامة عمل ليس ، ويجوز أن تكون نجيبة مهمة « كعب » اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثاني ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف العلمية والتأنيث « وابن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر الماملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت مأمية مهمة « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » جرف نداء مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « عمر » منادى مبنى على الفتح لأنه منعوته بالجواد المنسوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح الإبتاع « الجواد » نعت لمر على اللفظ . والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجواد » فإن الرواية فيه بفتح عمر، وفتح الجواد ، بدليل قوافي القصيدة ، وقد استدلل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذف منه الألف وأصله « يا عمرا » مختصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب وهذه الألف المحذوفة كآلف التدبئة ، وهذه الفتحة حركة التنسبة لاهركة العامل ، وهذا بيده ؛ لما فيه من التكلف .

الثاني : أن يُكرَّر مضافاً ، نحو « يَاسْمَدُ سَمَدُ الْأَوْسِ »^(١) ؛ فالثاني واجب النصب ، والوجهان في الأول ؛ فإن ضَمَّتْهُ فالثاني بيان أو بدل أو بإضمار « يا » أو أعني^(٢) ، وإن فَتَحَتْهُ فقال سيدي به : مضاف لما بعده (١) وردت هذه الجملة في بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

يَا سَمَدُ سَمَدُ الْأَوْسِ سَكُنْ أَنْتَ مَا نِمَا

وَيَا سَمَدُ سَمَدُ الْخَزَرَجِيِّنَ الْفَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في زيد بن أرقم - وكان يتبأ في حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَلَاتِ الذَّبِيلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الحطفي :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاتِرِ عُمُرٍ

(٢) إذا ضُمَّتِ الاسم الأول فهو منادى على الأصل في نداء العلم المفرد مبنى على الضم في محل نصب ، ونصب الاسم الثاني حيث أنه محتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيداً للاسم الأول ، والثاني أن يكون بدلاً منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم في محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به للفعل محذوف تقديره أعني فهو كانت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانصب لكونه مضافاً .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثاني توكيداً معنوياً للاسم الأول . لأن التوكيد المنوي له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً لأن مع الاسم الثاني زيادة هي المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد في كمال المعنى ، وقال ابن هشام في اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثاني بالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثاني ، والثاني مُعْجَم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِمُحذوفٍ مُمَّا نِلَ لِمَا أُضِيفَ إليه الثاني ، وقال الفراء : الِاسْتِمَانُ مضافان للذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أُضِيفَا (١) .

== ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبني على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد في المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثاني أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونحن لا نعلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفي اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفي اتفاقهما في مطلق التعريف وجلسه ، ولا يلزم اتفاقهما في جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن للنادي للكرار قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « يا تيم تيم عدى » و « يا زيد زيد الصلوات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جلس غير وصف نحو « يا رجل رجل الرواة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز في النادي للكرار الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم المجلس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منهما النصب ويجوز في الاسم الأول منهما الضم والنصب بشير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم للكرار كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف للكرار كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون في ثانی الوصفين النصب بشير تنوين ، ويميزون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم المجلس فهو « يا رجل رجل اللغات » فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثانی الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب في هذا التركيب إذا ضمنت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف في إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للفتحة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول : الرأي الأول - وهو رأى شيخ السعاة سيديوه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقسم - أى زائده بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول ==

.

== ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم، والأصل أن الأسماء لا تزداد، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر، وذلك قبيح غاية في القبح، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف.

الرأى الثاني - وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد اللبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للاسم الذي بعده، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما تأكيد لفظي له وإما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل العبارة عنده «يا سعد الأوس سعد الأوس» محذوف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني، وهذا التخرج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف.

الرأى الثالث - وهو رأى القراء - وحاصله أن الاسمين للكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني، فكل منهما منادى مضاف بالمنصوب بالفتحة الظاهرة، وكان القراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء في مذهب سيويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأى البرد من القول بحذف للمضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذي كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجبر في المضاف إليه، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين للكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما.

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشتمري شارح شواهد سيويه - وحاصله أن الاسمين للكررين قد تركبا مما تركب أحد عشر، فهما مبنيان على فتح الجزئين، وقد صارا كلمة واحدة، ثم أصيف هذا للركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدد فيقال «أحد عشر زيد» و«خمس عشر بكر» وعلى ذلك يكون للنادى مبنيًا على فتح الجزئين في محل نصب لكونه مضافًا.

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذي قررناه لك تبين لك الحقائق الآتية :

==

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تدوينه ، بقوله :

٤٣٧ - • سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا •

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيويوه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أخطاء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض للسائل مخالفات لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن رأى القراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس بما يقتضيه ارتكابه ، ومنه رأى الأعمى .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول للرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليفنا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة . فأعرف ذلك ، ولكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ - هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ •

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر لغزوة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتدوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وليس : قل ماض ناقص مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

— ٤٣٨ — • أَعْبِدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا •

== مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «طر» منادى مبنى على الضم في محل نصب ،
وجملة النداء لاجل لها مقترنة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضم .

الشاهد فيه : قوله « يا طر عليها » حيث أتى بالنادى للفرد الممنون مرفوعا
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن للنادى فيه نكرة مقصودة :

كَيْتَ التَّحِيَّةِ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَأْجَلٍ حُمَيْتَ يَارَجُلُ

٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد السكندی

وأولها قوله :

أَخَالَكَ حَادٌ وَعَدُّكُمْ خِلَابًا وَمَنْنَيْتَ لِلْوَاعِدِ وَالْكَذَّابَا

وما أنشده للؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وصجزه قوله :

• أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا •

اللغة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم جبل منيعة
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذي شعاب
فيها أوشال تحبس للماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من القرية ؛ وهي الابتعاد
عن الأهل والوطن والصيرورة في قوم لا قرابة بينه وبينهم .

للعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لثيا دنيا ضيفا نازلا في قوم غير قومه وعشيرته
في موضع اسمه شعبي ، ونهى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة القريب
أن يكون ضيفا لاجل له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » المفعلة حرف نداء مبنى على التثنية لاجل له من الإعراب
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به مينا وهو للهجو ، وكان من حقه
أن يلبس على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصب وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،
وفيه وجه آخر ستذكره لك في بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماض مبنى على التثنية لا ==

محل له من الإعراب ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البدوي « حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب » شعبي « مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألؤما » الممزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : ألؤم ألؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا » اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقعنة بين المضاف والمضاف إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واغترابا : معطوف على قوله ألؤما ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الممزة للنداء ، وأن الشاعر اضطر إلى تنوين المادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيها بالانسكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأَ الْأَكْتَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ
ومثل ذلك قول السلطان البديريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبَيْنِ تَوَاضَعُ
ومثل ذلك قول توبة بن الحرير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرَبْرَةٍ مُعَذَّبٌ كَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُرْوَرَهَا
ونظير هذه الشواهد قول للمهلل واصله عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتُ الْأَوَاقِي

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع النداء الشبيه بالمضاف عدلت أن قوما من النعاة جعلوا للنداء للوصف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد موصوف بجملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو الأصل كقولهم « يا عطييا يرجى لكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء . وسبويه رحمه الله جاور فيه وجهين ، أحدهما جعل الممزة للنداء ، وعبدا : منادى نسكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثاني =

واختار الخليل وسيوويه الضمّ ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم والأعلم سيوويه في التعلّم ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :
إحداها : اسم الله تعالى ، آجَمُوا عَلَى ذَلِكَ ، تقول « يَا اللَّهُ » بإثبات الألفين ، و « يَا اللَّهُ » بحذفهما ، و « يَا اللَّهُ » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويُعَوِّض عنه اليم للشدة ؛ فتقول « اللَّهُمَّ » وقد يجمع بينهما في الضرورة الفادرة ، كقوله :

— ٤٣٩ — * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ *

== أن تكون المحمزة للاستغاث ، وجدا : حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام أنغثر في حال عبودية .

٤٣٩ — نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي ، قاله المصنف : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده للؤلف هنا هو بيت من الرجز للشطور ، وقبه قوله :

* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْسًا *

اللمة : « حدث » بفتح الحاء والهمزة اللهمتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى للمنة « ألم » نزل .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب ، وإاء التكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « ألسا » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له ، والألف للاستعانة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي للذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي للذكور وفاعله المستتر فيه لاجل لها من الإعراب مفسرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع ==

الثانية : اُبْقِلْ لَحَكِيَّةً ، نحو « يَا لَتَعْلَقُنْ زَيْدٌ » فيمن سُمِّي بذلك ، نَصَّ على ذلك سيمويه ، وزاد عليه اللبرد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـأَلْ نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ الناطم ^(١) .

الثالثة : اسم الجنس للشَّيْءِ به ، كقولك « يَا أَخْلِيْفَةُ هَيْفَةً » نَصَّ على ذلك ابن سَدَّان .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — • عَبَّاسُ يَا لَلَّيْكَ لِلتَّوَجُّ وَالْقَدَى •

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

== وقاعه لاهل لما من الإعراب جواب إذا ، وجهه الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يحوس به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، ووجه النداء في محل نصب مقول القول « يَا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يَا اللهم » حيث جمع بين « يَا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن الميمية على ألا يجمع بين العوض والعوض عنه .

(١) من نداء الاسم للموصول المقترن بـأَلْ مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشد المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وخصمه قوله :

• عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ اللَّيْلِ عَدْنَانُ •

الفتة « التَّوَجُّ » على زنة اسم المفعول كالعظيم والمكرم — وهو الذي ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن تسمت الميم فهو محمود ، وإن ضمت الميم فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو حرب الحجاز .

الفصل الثالث

في أقسام تابع للنادى اللَّيْنِيّ ، وأحكامه

وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مرعاةً لحلّ للنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » ماضى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب
« يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبنى
على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إبتاعاً له على لفظ
المنعوت ، ويجوز فيه النصب إبتاعاً له على محل المنعوت « والذى » الواو حرف عطف
مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى : اسم موصول معطوف على المتوج ، مبنى على
السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » حرف : فعل ماضى مبنى على الفتح لامحل له من
الإعراب ، وائناء حرف دال على تأنيث السند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله
عرف « بيت » مفعول به لمعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير « عدنان » فاعل
حرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجهه الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من
الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التى لنداء على الاسم
المقترن بآل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون
فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالجماع ،
أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بآل ، وأما الجماع فهذا الشاهد
ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وآل قول الشاعر :

فَيَا الثَّلَامَانَ الْإِذْنَ قَرَا إِيَّاكُمْ أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

(٣ — أَوْضَحُ السَّلَاحِ ٤)

الثاني : أن يكون مضافاً مجزئاً من ال^(١)، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا نَعِيمُ كُلِّكُمْ » أو كُلِّكُمْ^(٢).

الثاني : ما يجب رفعة مراعاة لفظ للنادي ، وهو نعت « أَيْ » و « آيَة » ونعت أسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وَحَلَّةً لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٣) (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ)^(٤) ، وقولك « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع النادي بالشرطين الذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم الكسائي والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لحل النادي ورفعه تبعاً لفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب بقاؤه مراعاتها ، وحكوا ذلك في التثنية والتوكيد ، ولم يحكوه في عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، لما أحبه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المادي ضمير يعود إلى النادي جاز أن تحذف به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تحذف به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْهُدَى اتْلُكُنَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْمُونِي فِي إِزَارِكَ خَرِيقُ

فجاء ضمير التنية في قوله « من كلامه » وضمير الخطاب في قوله « من إزارك » . وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع النادي ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا نعيم كلكم » فإن رفعت كلهم فهو مبتدأ خبره معذوف ، وإن نصبت فهو مفعول به لتعلل معذوف .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر . (٥) جوز النحاة في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتاً لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالاشتقاق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف =

للمراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه آل ،
ولا تُوصَف أى آية في هذا الباب إلا بما فيه آل ، أو باسم الإشارة ، نحو
« يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ ونَعْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ للضافُ للقرونُ بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الرَّجُلِ » .

والثاني : ما كان مفرداً من نَسَبٍ أو يَسَانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً
مقروناً بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ » و « الْحَسَنِ » و « يَا غُلَامُ يَشْرُفُ »
و « يَشْرُفُ » و « يَا تَيْمُ الْجَمْعُونِ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ

== من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت ضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة التثنية وأنه
مساو للنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان ضمن أنه جامد وأنه
أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف
بيان ، وكل منهما يقتضى نفي ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف
فهو كلام غير مسلم لأنه يخالف قول سيويه في « يا هذا ذا الجبة » على ما سبق
ذكره في بابهِ ، وأما عن الوجه الآخر فإنا إذا قدرناه نعتاً جلتاه مؤولاً بالتثنية ، وهو في
قوة قولك الحاضر حيثُ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام
على تقدير التثنية للعهد ، وعلى تقدير البيان لتحريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى آية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحلى بآل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و (يا أيها النفس المطمئنة)
الثاني : الاسم الموصول المقترن بآل ، نحو (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) ونحو
قولك « يَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »
أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان .
ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَمْتَهِدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

أَوْ يَمُوتَ مَتَّهً وَالطَّيْرُ^(١)، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،
 وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقَدَّرُوا النصبَ بالمطف على
 (فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا)^(٢) ، وقال للبَرْد :
 إن كانت آل للتعريف مثلها في « الطير » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها
 في « النَّسَج » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابِعًا ما يستحقُّه إذا كان منادى مستقلًّا ، وهو البدل
 وللنسوق الجرد من آل ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف
 كالنائب عن العامل ؛ تقول « يَا زَيْدُ بِشْرٌ » بالضم ، وكذلك « يَا زَيْدُ
 وَبَشْرٌ » وتقول « يَا زَيْدُ أَمَا عَبْدُ اللَّهِ » وكذلك « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ »
 وهكذا حكمهما مع للنادى للنصب .

الفصل الرابع

في للنادى للضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُنة واحدة ، وهو المثل ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،
 نحو « يَا فَتَايَ » و « يَا قَاضِيَّ »^(٣) .

والثاني : ما فيه لُنتان ، وهو الوَصْفُ الْمُسَبِّحُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،
 وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يَا مُكْرِمِي » و « يَا ضَارِي » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم للتصلة بالاسم للمثل - مقصورا كان أو منقوصا -
 فلا يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالفتحة ؛ لأن هاتين
 الحركتين تقيمتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لفات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامي » فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يا عبادِ فأتقوني)^(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يا عبادي لا خوفٌ عليكم)^(٢) ، أو مفتوحة ، نحو (يا عبادي الذين آمنوا)^(٣) ، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، نحو (يا حمرتا)^(٤) ، وأجاز الأخصر حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

— ٤٤١ — * يَلْهَفَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوَأُنْ *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَأَنْتِ . لَيْتَعَزُّنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ حَارَةٌ
وقول تأبط شراً :

فَأَصْبَحْتُ وَلِلنُّوْلِ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده للؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا قَاتَ مَعِي *

اللفظة : « راجع » هو اسم فاعل فله رجع يرجع - من باب ضرب - . تقول : رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : (فلن رجلك الله إلى طائفة منهم) وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بـرجلك » اسم فاعل من « أدرك الشيء » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسم « راجع » الباء زائدة ، و « راجع » خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به « راجع » فاعل ماض =

أصله بقول يَا لَيْلَى ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِلَيْلَى ويضم الاسم كما تُضَمُّ للفردات ، وإنما يفضل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُكَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَأْ تَفْعَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ)^(١).

الرابع : ما فيه عَشْرُ لَفَاتٍ ، وهو الأَب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُؤْمَضَ تاء التانيث عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الْأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الْأَقْيَسُ ، أو تُضَمُّها على التشبيه بنحو بُبْسَةٍ وَهَيْةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف قليل « يَا أَبَتَا »^(٢) و « يَا أُمَّتَا » وهو كقولهم :

فلاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما للوصلة ، والجملة لأهل لماسة « مَيَّ » جار ومجرور متعلق ببات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان برابع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء للتكلم ، وقد قلبت ياء للتكلم ألفاً وقلبت - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاءً بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لها ، ثم صار بلهف ، كما في البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ يَنْفِي : قَدْ أَقَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ونظيره قول الآخر :

• أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١) • [٤٣٩]

وسبيلُ ذلك الشعرُ ، ولا يجوز تعويضُ تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز «جاءني أبتُ» ولا «رأيتُ أمتَ» .

والدليلُ على أن التاء في «يا أبتِ» و «يا أمتِ» عوضٌ من الياء أنهما لا يكادان يحتمعان^(٢) ، وعلى أنها للتانيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

= يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِيْذَانَ فَالْتَوُّمُ لَا تَغْنَمُهُ الْمَيِّتَانُ

ومن الناس من يلشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَلَنَا بَحِيرٌ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من يلشده «أبانا فلا رمت من عندنا» فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز للشطور ، وهو لأي خراش المخذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم «يا أبنا» فإن في كل منهما جمعاً بين المروض والمروض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين المروض الذي هو التاء والمروض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلتحق آخر الاسم للندوب والمستغاث وللنادي البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين المروض والمروض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين المروض والمروض منه بغير تردد .

(٢) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر :

=

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء فالياء ثابته لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أَخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحا للتركيب المزجي^(١) ، وقد قرئ (قَالَ ابْنُ أُمٍّ)^(٢) بالوجهين ، ولا يكادون يُذَبِّحُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُعَيْبَ نَفْسِي *

== يَا ابْنِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَمِيشِ مَا دُمْتَ هَاهُنَا ==
وقد اختلف النعاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء للتكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين الموضع والموضع منه ، وذهب كثير من الكونيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبقى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزءين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » ولذا كور في الكتاب هو تخريج سيويه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء التكلم ألفا ، ثم حذفت الألف للفتحة عن ياء التكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي صيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمة بن النذر ، من كلمة يرفي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ *

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعْدٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ تَنْبِيلٌ انْطِلَادٌ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

— ٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلْوِي وَأَهْجِي *

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسية ، وأم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء التكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتي » خلف : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر للبتداء « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء التكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة السبلي ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وقوله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ

مَيَّزَ عَنْهُ قُذْرًا عَنْ قُذْرٍ

جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أُسْرِعِي أَفْنَاءُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّهِسِ اطْلَعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفَقٌ فَأَرْجِعِي *

اللمة : « لا تلوي » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجى » أمر من المجهوع ، وأمله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من النداء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور ==

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « قُلْ » و « قُلَّة » بمعنى رَجُل وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة :
بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة ^(١) ،
وأما قوله :

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم للنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الناسية ، وعم مضاف وياء التكلم للنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا للوضع « لا » حرف
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوى » فعل مضارع مجزوم بلا
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء اللؤثة المحاطة فاعله مبنى على السكون في
محل رفع « واجهى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
اجهى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء اللؤثة المحاطة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة هما » حيث أثبت الأدب للنقلبة عن ياء للتكلم ضرورة .
(١) اختلف النحاة في « قل » ، وقلة « للستملين في النداء » ، فذهب سيويه
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلمتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل قل - عند
هؤلاء - قلى - ياء بعد اللام - حذفت اللام اعتباطاً : أى لمير علة تصريحية ، كما
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « قل » على هذا القول قلت « قلى » بتشديد الباء كما تصغر
يذا على « يدية » رد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « قل » فلان ، وأصل « قلة » « فلانة » ثم
رغم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا قل
وقلة ، فإذا صغرت قل - على هذا القول قلت « قلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول أنه لا يرغم بحذف حرف اللين
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث قلة ، والثالث
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وما .

— ٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ *

فقال ابن مالك : هو قُلُّ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

— ٤٤٥ — * دَرَسَ النَّا بِمَخْلَعٍ فَأَبَانَ *

أى : دَرَسَ النَّازِلُ .

— ٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم السبلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره للؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبه فوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِسْلِي بِالْمَوْجَلِ *

اللمة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذى أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قل » مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله للستر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نداء للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقل في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن قل » حيث استعمل فيه كلمة « قل » في غير النداء فجزها بحرف الجر ، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذى في البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتى ، وأما قل الخاص بالنداء فأصله « قلى » حذفت لانه كما حذفت لام يدوم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

— ٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام ليد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

== ميبويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره للؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،
وعجزه قوله :

• فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ •

اللقبة : « لنا » أراد المازل ، فرخم في غير النداء ، وللنازل : جمع منزل ، وهو
مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس
للنازل : عفاؤها وانعماؤها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لنا »
فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها
الراهنة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من للنازل « فأبان » الفاء
حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادم » الفاء حرف عطف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود إلى النازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل
تقادم « فالسوبان » الفاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « لنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « للنازل »
فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى
أنه لا ترخم فيه ، وأن لنا بمعنى الهادي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان الهادي
لنالت فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لعدة قول الأكثرين والقول الثاني أبو عبيد
البركي في كتابه اللآلئ شرح أمالي القالي (انظره ج ١ ص ١٤) .
ونظيره على ما جاء به للؤلف من أجله قول علقمة الفصل :

كَأَنَّ إِرْيَقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُّقَدَّمٍ بِسَبَابِ السَّكَّانِ مَلْثُومٌ
أراد بسباب السكك ، غف حرفين من آخر الكلمة كما فعل ليد .

ومنها «لَوُمانٌ» بضم أوله وهزمة - ساكنة ثانية ، بمعنى كثير الأوثام ، و «نَوَمانٌ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، وفُعَلٌ كقُدِّرَ وفُسِّقَ ، سَبَّا للذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كَوْنَهُ تَمَاعِيّاً ، وفَعَالٍ كفَسَّقَ وشَبَّاهُ ، سَبَّا للدُّوْنِ ، وأما قوله :

* إِلَى يَتِّ قَمِيدَتُهُ لَكَاع * ٤٤٦ -

٤٤٦ - — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن الكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي التريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى *

اللمنة : « أطوف » مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن الكيت والتبريزي « أطود » بالهال لللمحة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوى » مضارع « آوى فلان إلى منزله يأوى » مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه « قيده » قيده البيت - بفتح القاف - للراءة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لكاع » بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقظام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللكيمة .

اللمنى : هما زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بـ إلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « قيده » قيده : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسرة في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خيراً ضرورةً ، وينفاس هذا وفعل بمعنى الأمر كَنَزَالٍ من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَعَرِّفٌ ، نَفَرَجْ نَحْوُ : دَحْرَجْ ، وَكَانَ ، وَنِعَمَ ، وَبُسَ ، وَلِلْبَرْدِ لَا يُقِيسُ فِيهِمَا .

هذا باب الاستغاثة^(١)

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى وَجِبَ كَوْنُ الْحَرْفِ «يَا» وَكَوْنُهَا مَذْكُورَةً ، وَغَلَبَ جَرُّهُ بِلَامٍ وَاجِبَةٌ الْفَتْحُ ، كَقَوْلِ عِرْضَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ : «يَا اللَّهُ» وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 * يَا لَقَوِي وَيَا لَأَمْتَالٍ قَوِي * — ٤٤٧

== على محل جر صفة لبيت ، وبهذا الظاهر تملك بضم النعاة ؛ فاستشهد به للسند كره ، وسند كره في بيان الاستشهاد وجهاً آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله «لِكَاعٍ» حيث استعمله خيراً للبُتْدَا ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول عذوف ، والتقدير : تعبدته مقول لها بالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال «لِكَاعٍ» مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادَةَ سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) «ولكني قد نعيميت ، أني لو وجدت لكاعاً قد تفخضها رجل - الحديث» .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك «استغاث فلان بفلان» إذا دعاه ليدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أُوذِيَغْ مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل للمستغاث على وفق رغبة المستغيث .

ويجوز أن يكون كل من المستغاث والمستغاث ضميراً ، تقول «ياك لي» تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وادعى أنشد المؤلف صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* لِأَنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادٍ *

اللمة : «يا لقوى» جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالله كورد ، وعليه ==

إلا إن كان مَمْعُولًا ولم تَمْدْ معه « يا » فتكسر^(١)، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً^(٢)، كقوله « يَا هُوَ لِلْسُلَيمِينَ » وقول الشاعر :

تتورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولانساء من فساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوم » العتو - ضم العين والياء وتشديد الواو - الاستكبار والبطيان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام للفتوحة لام السغاث به وحى حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « ويالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغناء ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « لأناس » اللام للمكسورة هى الداخلة على للسغاث من أجله ، وحى حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف فى متعلق الجار والمجرور فى هذا الموضع ؛ فقول : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أذعر ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذى ثابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير التائيين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف جر للبتداء ، وجملة للبتداء وخبره فى محل جر صفة لأناس .
الشاهد فيه : قوله « يا لقوى ويا لأمثال » فإنه جر للسغاث به فى الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثانى فسيببه أنه تكرر وأعيد معه يا .
ونظير هذا البيت قول أبي حية الحميرى :

يَا كَمَدَّةً وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لِفَاتِيهِمْ يَوْمًا وَمَنْ تَهَيَّأَا

(١) وكذلك تكسر لام للسغاث إذا كان ياء للتكلم نحو « يالى » ، ومنه قول المتنبي :
فَيَا شَوْقِي مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
فإن كان ضميراً غير ياء التكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ بِكُلِّ سَفَارٍ الْقَتْلُ شَدَّتْ بِيَذْبُلُ
(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء التكلم ، تقول « يا لزيدك » وتقول « يا لبكره » فإن كان المستغاث له ياء للتكلم كسرت اللام نحو « يا لبكرلى » .

— ٤١٨ — * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِمَجَبٍ *

ويجوز أن لا يبدأ للاستغاث باللام ؛ فالأكثر حينئذ أن يحتم بالالف^(١) ،
كقوله :

٤٤٨ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَنْبِكِيكَ نَاهُ يَمِيدُ الدَّارِ مُقَرَّبٌ *

اللفظة : « ناه » اسم فاعل فله نأى ينأى — من باب فتح يفتح — ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب ، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب — بفتح العين والجيم جميعا — تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في التعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الحسة أم كان من أوصاف الرضة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام للفتوحة هي لام للاستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبني على التفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام للاستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي ثابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث عكس لام للاستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام للاستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه ألف التي يحتم بها الاستغاث عوض عن اللام التي كان حق أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض عن اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

— ٤٤٩ — * يَا زَيْدًا لِأَيْلٍ كَيْلٍ عَزَّةٌ *

== وللعوض منه ، هكذا قال السحابة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعا واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعوائهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف عوض والعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما للمستعملات فإحداهن ما بدىء للمستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا ليزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للؤلف هنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* وَغَنَى بِمَدِّ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ *

اللفة : « لامل » الآمل : اسم فاعل من الأمل — بفتح الهجزة ولهم جميعا وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء للثناة — مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين للهمة وتشديد الزاى — المنعة والقوة « غنى » بكسر الغين للمعجزة ، مقصوراً — الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب — الحقارة والقلّة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة لأنّان بها لمناسبة ألف الاستغاث في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاث بالفتحة التي تلتقى المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لامل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلا فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يحمل محل الفعل « نيل » مفعول به لامل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة == (٤ — أوصح السالك ٤)

وقد يَحْتَلُوْهُمَا ، كَقَوْلِهِ :

— ٤٠٠ — • أَلَا يَا قَوْمِ لِلْمَعْجَبِ الْمَعْجَبِ •

== الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لتخلص من التثاق الساكنين منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف زمان منصوب ببيل أو بأمل ، ويد مضاف و « فاقة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على « فاقة » مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به مختاراً بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٠٠ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• وَلِلْفَقْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ •

الفتة : « بالقوى » ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ « للمعجب المعيب » ارجع في فهم معنى المعيب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « وللفقلاّت » الفقلات : جمع غفلة ، وهي مصدر « غفل فلان عن شأن كذا » إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه « تعرض له » تنزل به « الأريب » العاقل .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استعزاء انتباه المخاطب حتى لا يغتوه شيء منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قوم » مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء التكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه « للمعجب » اللام المكسورة هي لام المستغاث لأجله ، وهي حرف جر ، والمعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بيا أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه ياء أو محذوف حال ، على ما بيناه في الشواهد السابقة « المعيب » نعت للمعجب مجرور بالكسرة ==

ويجوز نداءه للتعجب منه^(١)؛ فَيَكْمَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ ، كَقَوْلِهِمْ :
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لِدَوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا^(٢) .



== الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفلات :
مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار
والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي جود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في
عمل نصب حال من الفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في
أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضاً
على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .
(١) الداعي إلى نداء التعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يده عظماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه ،
نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لَعُشْبَ » و « يا لِدَوَاهِي » و « يا لِمَصِيَّةَ » .
الثاني : أن يرى أمراً يده عظماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة
به وتمكن منه ، نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لأهل الحبي » و « يا لأرباب المروءة »
والنجدة .

(٢) مثل المؤلف لنداء المعجب منه الذي عومل بمعاملة المستغاث بما بدىء باللام
كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يحتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قوله
امرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَفَرْتُ لَلْدَوَاهِي مَطِيتِي فَيَا حَبِيبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وقول الراجز :

يَا حَبِيبًا مِنْ هَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذْهِبُ الْقَوْبَاكَ الرَّيْقَةَ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يحتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم
شبه التعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب النَّدْبَةِ

حُكْمُ النَّدُوبِ - وهو اَلْتَّجَعُّ عَلَيْهِ أو اَلتَّوَجُّعُ مِنْهُ ^(١) - حُكْمٌ لِلنَّادِي ؛
فَيُضَمُّ فِي نَحْوِ « وَازِيدًا » وَيَنْهَبُ فِي نَحْوِ « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إِلَّا أَنَّهُ
لَا يَكُونُ نَسْكَرَةً كَرَجُلٍ ^(٢) ، وَلَا مَبْهَمًا كَأَيِّ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ ^(٣) ؛

(١) عرف المؤلف النَّدُوبَ بأنه التَّجَعُّعُ عَلَيْهِ أو التَّوَجُّعُ مِنْهُ ، وهذا التعريف
قاصر ، لأنه يشمل مالا يسمَّى مندوبًا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تَجَعَّعْتُ
عَلَى زَيْدٍ » و « أَنَا مُتَجَعِّعٌ عَلَى زَيْدٍ » و « تَوَجَّعْتُ مِنْ صَدَاحِ رَأْسِي » و « أَنَا مُتَوَجِّعٌ
مِنْ جَرَحِ بَقْدَمِي » وكان عليه أَنْ يَزِيدَ فِي التَّعْرِيفِ قَوْلُهُ « بَوَاءُ أَوْ يَأِ » حَتَّى لَا يَشْمَلَ
النَّدُوبَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَنْشَةِ وَمَحْوَاهَا ، وَمِنْهُ تَعْرِفُ أَنَّ النَّدْبَةَ اصطلاحًا هِيَ « نَدَاءُ
التَّجَعُّعِ عَلَيْهِ أو التَّوَجُّعِ مِنْهُ بَوَاءُ أَوْ يَأِ » .

والتَّجَعُّعُ : هُوَ إِظْهَارُ الْحُزْنِ وَقَعَّةُ الصَّبْرِ عِنْدَ زَوَلِّ حَادِثٍ .
ثُمَّ التَّجَعُّعُ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا ، فَأَمَّا التَّجَعُّعُ حَقِيقَةً فَكَمَا يَكُونُ فِي
رِثَاءِ الْمَيِّتِ كَبَيْتِ جَرِيرٍ فِي عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ الشَّاهِدُ ٣٠ ؛ الَّذِي سَيَعِدُّهُ الْمَوْلَفُ
بَعْدَ كَلِمَاتٍ وَأَمَّا التَّجَعُّعُ حُكْمًا فَكَقَوْلِ عَمْرِ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَخْبَرَ بِجَدِّهِ
شَدِيدِ أَصَابِ الْعَرَبِ « وَاعْمَرَاهُ ، وَاعْمَرَاهُ » .

والتَّوَجُّعُ مِنْهُ قَدْ يَكُونُ مَحَلُّ الْأَلَمِ ، وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ الْأَلَمِ ، فَأَمَّا مَحَلُّ الْأَلَمِ فَمَثَلُ
قَوْلِكَ « وَارَأْسَاهُ » و « وَارْجُلَاهُ » وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُجَنُّونِ :

فَوَاكِبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحْيِيهِ وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَمْ يَنْفَا
وَأَمَّا سَبَبُ الْأَلَمِ فَمَثَلُ قَوْلِكَ « وَامْصِيئَنَاهُ » وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ قَيْسِ الرِّقَابِ :
تَبْكِيكِيُمُ الدَّهْمَاءَ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزَّيْنِيَّةَ

(٢) زَعَمَ الرِّيَاضِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْدُبَ النَّسْكَرَةَ مُسْتَدَلًّا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي
الْحَدِيثِ « وَاجْبَلَاهُ » وَأَنْسَكَرَ الْجُمْهُورُ ذَلِكَ ، وَقَالُوا : إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ نَادِرٌ .

(٣) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَدْبَةُ الْمَوْصُولِ الْمُقْتَرَنِ بِالْأَلِ كَالَّذِي وَالْتِى مُطْلَقًا ،
وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَدْبَةِ الْمَوْصُولِ غَيْرِ الْمُقْتَرَنِ بِالْأَلِ ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
مُطْلَقًا أَيْضًا ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى جَوَازِ نَدْبَةٍ مَا اشْتَهَرَتْ صِلَتُهُ كَمَا حَكَاهُ الْمَوْلَفُ ، فَقَدْ
اخْتَارَ فِي هَذَا الْفَرْعِ مَذْهَبًا غَيْرَ الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ .

إلا ما صِلَتْهُ مشهورة فيلذب ، نحو « وَامِنْ حَقَرٍ يَبْرُ زَمْزَمًا » فإنه بمنزلة
« وَاعْبُدِ الْمُطْلِبَاءَ » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :

• وَقُتَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرُ ^(١) • [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من ألف نحو « وَأَشْوَسًا » أو تنوين ^(٢)
في صلة نحو « وَامِنْ حَقَرٍ يَبْرُ زَمْزَمًا » أو في مضاف إليه نحو « وَاعْلَامَ
زَيْدًا » أو في محكي نحو « وَأَقَامَ زَيْدًا » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف
عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

• حُلَّتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ •

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندة ، وثبوت هذه الألف
دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندة لكونها قد بينت أنه
مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل
لندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ممن وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب
بألف الندة - هو مذهب البصريين ، وعلى وجوب حذف التنوين هي التلخيص من
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان ، أما أولهما حذف التنوين
كذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندة
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التلخيص
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تفتضيها الإضافة
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيدبه » .

نحو « وَازِيدَا » أو كسرة نحو « وَاعْبُدْ لِلَّيْكَاهِ » و « وَاحْذَامَا » فإن
أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لَبْسٍ أُجْبِيَا ، وَجُمِلَتِ الألفُ ياء بعد
الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِيكى » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامَهُو » أو
« وَاعْلَامَكُمُو » ولك في الوقف ^(١) زيادة هاء السَّكْتِ بعد آخر حرف المد .



فصل : وإذا نُدِبَ للضاف لِيَاءِ فعلى لُئمة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ،
أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ،
يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لُئمة من قال « يا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يا عَبْدِي »
بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وواجتلابه على الثانى ،
وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيبويه ،
والحذف رأى للبرد .

وإذا قيل « يا غُلَامَ غُلَامِي » لم يحذف النَّدْبَةُ حذف الياء ؛ لأن للضاف
إليها غير منادى .



(١) وقد زادوا - في النداء وفي النَّدْبَةُ - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة
الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول الجنون :

فَنَادَيْتُ بِأَرْبَاهُ أَوَّلِ سُوْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمَرَتْهَا بِبِمَاكِ نَاحِيَةٍ إِذَا أَنَّى قَرَبْتُهُ لِلْسَّانِيَةِ
وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ يَمْنَنْ قَلْبُهُ شَيْمُ وَمَنْ يَحْسِبِي وَحَالِي عَفْدُهُ ضَرَمُ

هذا باب الترخيم^(١)

يجوز ترخيم النادى - أى : حذف آخره تحقيقاً - وذلك بشرط كونه معرفة^(٢)، غير مستغاث^(٣)، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إستاند؛ فلا يرُخَّم نحو قول الأعمى « يا إنساناً خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَلَسْفَر » و « وَاجْعَفَرَاه » و « يا أمير المؤمنين » و « يا تَابِطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتلين ، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

لَمَّا بَشَّرَ مِثْلُ الْحَارِيرِ ، وَمَنْطَقُ رَخِيمٍ الْخَوَاشِي لَا هُرَاةَ وَلَا نَزْرُ

وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير النادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه للمؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالخطبة ، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم محتوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً مؤنثاً أو لذكر كقاطمة وحجرة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢ أى الآتى قريباً ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرَى عَفَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اخصت المعرفة بالترخيم لأن للعارف يكثر نداؤها ، والثىء إذا كثرت استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاثات القرون بلام الاستغاثة وغير القرون بها ، فأما الأول ففي نحو قول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَجِمْ أَفْهَ قُلْنَا يَا لَمَالِ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،
تمشكاً بنحو قوله :

٤٥١ - * أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فَسُكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ * .

= فإنه أراد « بالسالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف ، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير اللقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحوص السكلاي :
تَمَنَّا نِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيَطُ أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَقَصَمَةَ بْنِ سَعْدٍ
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وعن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقروناً بلام الاستغاث
كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جبهتين عند الجمهور ، إحداهما استعمال
المحزفة في نداء للمستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ - لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشدته للؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللمة : « لا تبعد » أراد لاتبك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات
هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه السكامة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم
« ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصديه الموت بسبب من
أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبنى
على السكون لاحتلاله من الإعراب « تبعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدخائية وعلامة
جزمه السكون « فسك » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه
« سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو « داعي » فاعل
سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله في محل
رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرًا نَقَلَ ذلك ^(١) ،
وعَمَرُو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر .

= معطوف بالناء على سيدعو مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه للنادي للترخيم ،
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون
لا يجيزون ترخيم للنادي للركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى اللزني :

حُدُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَادْكُرُوا

أَوْاصِرَنَا ، وَالرَّحْمَ بِالْقَيْبِ تُدْكُرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » غذف الناء من اللصاف إليه .

ومن الشعراء من رخم للركب الإضافي بحذف اللصاف إليه كله ، وذلك كقول

عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوَكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَدَيْصِ

والأصل « يا عبد هند » غذف اللصاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْمَجْزُ أَحْذِفْ مِنْ مَرْكَبٍ ، وَقَلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ

وقال في شرح التيسيل « ونس - يعني سيبويه - في باب النسب على أن من العرب

من يرخه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :

« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا اللوضوع أن لسيبويه نصين

متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا

النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى

وليس بما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،

وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيبويه باب الإضافة ، وهو « فإذا

أضفت إلى الحكاية حذفت وتركبت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه =

ثم إن كان المادى محتوماً بقاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً^(١)؛ فتقول في هَيْبَةٍ
 عَلَمًا «يا هَيْب» وفي جارية لمُعَيَّنَةٍ «يا جَارِي» قال :
 • جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي • — ٤٥٢

== الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من
 العرب من يرد فيقول : يا تأبط أقل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك يفرد في
 الإضافة - يعنى في النسب «أ١» ، والذي يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده
 دليلا على تجويز ترخيمه ، فكمن من المবারات قد حكاه ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها
 ضعيفة لا تجرى على المبيع الطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه
 نكرة مقسودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن
 يكون على أقل من الثلاثة كية علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بِنَصِّ هَذَا التَّدْلِيلِ
 وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَمْتُ صَرْمِي فَأُجْبِلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنترة :

بَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالْمَاحُ كَأَنَّمَا أَشْطَانُ يَنْتَرُ فِي لَبَانِ الْأُدْمِ
 ٤٥٣ — هذا الشاهد من كلام الصجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف هنا بيت
 من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

• سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي •

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوبا إليه ، وقال عقيب إنشاده
 «يريد يا جارية ، فرخم «أ١» .

الفتة : «لا تستنكرى» لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره «العذير» الحال
 التي يحاولها للرد يذمر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : «جاري» منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،
 فرخمه وحذف حرف النداء «لا» حرف نهى «تستنكرى» فعل مضارع مجزوم ==

وإذا كان مجرداً من التاء اشترط لجواز ترخيمه : كونه علماً^(١)، زائداً على

بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الون ، وباء اللؤنة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذبرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء يختلف في جوازه ، فصلاح ترخيمه ؛ فمن الناحية من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارَكَةِ قُلْ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَازِلَهُ .

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس اللرد ، وهو معجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجى » يريدون ياشاة ادجى ، أى أقبحى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيان أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثرت في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثرها التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهلول بن ربيعة :

بَا حَارٍ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا دَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقول امرئ القيس :

أَحَارَ تَرَى بَرَقَا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ بَاجِمًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْنًا لَهَا عَامِرٌ

ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= * يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِنَا * =

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص
 رخيمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة
 بـاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » ورفوه بمحذف الباء ، ومن ذلك
 قول الشاعر :

يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمِي
 ومن ذلك قول خنز بن لوذان السدوسي :

يَا صَاحِبَ يَا ذَا الضَّامِرِ النَّفْسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْجَلَسِ
 ومن ذلك قول حبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِبَ مَهْلًا ، أَقِلْ التَّذَلَّ بِأَصَاحٍ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْمَاذِلِ اللَّاحِي
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم المجلس غير
 المختوم بـاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرمي :

صَاحِبَ هَلْ رَبَتْ أَوْ سَمِعَتْ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَعَتْ فِي الْعِلَابِ
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :

صَاحِبَ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحُوبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم المجلس
 غير المختوم بـاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء
 وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء
 فيما إذا كان النادى اسم جلس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على
 الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم المجلس غير المختوم بالثناء فأجازه قوم من النعاة ، ومنعه الجمهور
 ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم المجلس غير المختوم بالثناء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَمْعَر » و « شُعَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ،
ولافى نحو زيد ، ولا فى نحو حَكَم ، وقيل : يجوز فى مُحَرَّك الوسط دون
ساكنيه ، وقيل : يجوز فيهما^(١) .

= « أطرق كرى » واصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف
والراء والواو ، ونظيره فى الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ،
ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان :
طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والفبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل
ابن أحمد : السكروان طائر لا ينم بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن
التعام فى القرى » فإذا سمعها تلبد فى الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد ، اهـ بمعناه
رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التى قبل النون لأنها حرف علة
ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون فى ترخيم عثمان وقسطان وعمران ، ثم عاملوا
الباقى من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو الالفاتسركها
وانفتح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا فى رضى وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم المجلس غير المحتوم بناء التأنيث ، وحذف حرف النداء ،
والأمثال فى نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل
الضرورة ، ووجه هذا عندم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد
فيها إلى السجع كما فى هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به
عد البصريين .

(١) أما الذى ذهب إلى أن ترخيم الثلاثى المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال
ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر فى مواضع منها فى
باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن
الوسط والثانى متحرك ، ومنها فى باب النسب فإنهم يفرقون بين جلى ومرطى لذلك
السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثى مطلقا - أى سواء أ كان محرك الوسط أم
ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يسيئوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سَعًا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالٍ)^(١).

وإما حرفان ، وذلك إذا كان اللّٰهُ قبل الآخر من آخرِ اللّٰين ، ساكنًا ، زائداً ، مكثلاً أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً ، وذلك نحو : مَرْوَانٌ وَسَلْمَانٌ وَأَتَمَّاءٌ وَمَنْصُورٌ وَمِسْكِينٌ عَلَمًا ، قال :
— ٤٥٣ — * يَا مَرْوُؤُاْ إِنَّ مَطِيطِيَّ مَحْبُوسَةٌ *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذي أئنه للؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُوُ الْحَبَاءَ ، وَرَبِّهَا لَمْ يَبْأَسِ *

اللفظة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بحذف حرفين « مطيقى » اللطية : الراحة ، مأخوذ من اللطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع في سيرها ، أو من اللطا وهو الظهر ؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - الطاء « رباها » صاحبها « لم يئأس » لم يقطع الأمل في أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرمخ مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيقى » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وهو مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الطاهرة ، وجملة الفعل للضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « وربها » الواو وار الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الضائبة العائد إلى اللطية مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يئأس » فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

٤٥٤ — • يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ •

= للبتدا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للبتدا ، وجملة للبتدا وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرجه بحذف التوین وحذف الألف قبلها ، وسنذكر شواهد أخرى لهذه للسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيويه ، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨٨) إلى لبيد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرمة بن النضر ، ولكنني اطلعت على هذا الشاهد في ديوان لبيد للطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ لِمَخْلُوجُهُ الْكَثُرُ
يَا أَسْمَ صَبْرًا إِنْ الْحَوَادِثَ مَلَقِيْ وَمُنْتَظَرُ

اللفظة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام للنقولة ، ثم اختلفوا في النقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أى ليست منقلبة عن حرف علة وهى همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهى على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فملاء كعسنا من الوسامة ، وأصلها وساء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيويه في هذه الكلمة ، وسيأتى تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والفتح جميعاً — هو التارلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى فرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : اصبرى صبرا على « حرف جر » ما « اسم موصول مبنى =

بمخلاف نحو « تَمَال » عَلَمًا ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ لين ، ونحو « مَبَيْعٌ ^(١) ، وَقَنُورٌ ^(٢) » عَليْن ؛ لتحركِ حرفِ اللين ، ونحو « مُخْتَارٌ ، وَمُنْقَادٌ » عَليْن ؛ لأصالةِ الأَلِفَيْنِ ، ونحو « سَمِيدٌ وَتَمُودٌ وَعِمَادٌ ؛ لأنَّ السابقَ على حرفِ اللين اثنا ^(٣) ، وبمخلاف نحو « فِرْعَوْنٌ وَغُرْنَبِيقٌ »

على السكون في محل جر جلي « كان » فل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومتنظر » الواو حرف عطف ، متنظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمَ » فإن أصله « يا أَسْمَاءَ » فرخه بمحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينَهَا *

أراد « يا نهمان » حذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَازِلَةٌ أَسْمَاءُ أُمٌ غَيْرُ نَازِلَةٍ أُبَيِّي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَةٌ

ومعنى نازلة هنا ذاعبة إلى مقي

(١) الهيسخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزة سفرجل - الضلام للمتلئ الجسم النار ، والجارية هيبة - بالطاء - والياء للشدة زائدة للالحاق بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزة سفرجل أيضاً - الصنم الرأس . قول :
بغير قنور ، ويقال : القنور هو الثرس الصب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجرى عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بمحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (٣٣٦/١) :

تَفَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمَسْكُومِ
بَرِيدٌ « ليس » حذف السين ووفر ما قبلها فأجاء على حاله .

علماً ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنَ »
علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفِيُونَ » و « مُصْطَفِيَيْنَ » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ .
وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب اللزجِيّ ، تقول في معديكرِبَ :
« يَا مَدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثنَ » ؛ لأن عَشَرَ
في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علماً .

فصل : الأكثر أن يُنَوَّى المحذوفُ فلا يُبَدِّلُ ما بقى ؛ تقول في جعفر :
« يا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِثٍ : « يا حَارِثٍ ^(١) » بالسكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفٌ صُدَّاهُ
فَقُلْتُ تَمَّالَ يَا بَرِيَّ بْنَ مُحَزَّمٍ
زيد « يا يزيد » حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِثَ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَاهَا سَوْفَةً قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِثَ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا
إِنَّا ذَوُو السُّورَاتِ وَالْأَحْلَامِ
ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيويه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيصَهُ
كَلِمَةُ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرهما
في نحو قول الأسود بن بفر :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لَيْسَلُبْنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْفَالٍ
زيد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »
وليس منادى .

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرْقُلَ « باهِرَقُ » بالسكون ، وفي ثَمُودَ ،
وعَلَاوَةَ ، وِكَرَوَانَ : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرَوَ » .

ويجوز أن لا يُنَوَّى فيجمل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فنقول
« يا جَنْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرْقُ » بالضم فيهن ، وكذلك نقول « يا مَنْصُ »
بضمة حادثة للبناء ، ونقول « يا ثَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ،
كما نقول في جَرَوِ ، ودَلَوِ : الأَجْرِي ، والأَذَلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ
معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو »
وبالعرب المُنْبِئُ نحو « هُوَ » ، ويذكر الضم نحو « دَلَوِ وَغَزَوِ » ، وباللزوم
نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، ونقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد
ألف زائدة كما في كِثَاء ، ونقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها
وافتحاق ما قبلها كما في المَصَا .



فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَقْبَحْ حذفُها حذفَ
حرفٍ قبلها ؛ فنقول في بَعْقَبَاة : « يا عَقْبَا » .

وأنه لا يَرُخَّمُ إلا على نية المحذوف ، تقول في مُسَلِمَةٍ ، وبَحَارِثَةٍ ، وحَفْصَةٍ :
« يا مُسَلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لثلاث يلبس ببداء مذكر لا ترخيم
فيه ، فإن لم يَخَفْ لَبَسَ جاز ، كما في نحو هَمَزَةٍ ، ومَسَلَمَةٍ .

ونداؤه مرخاً أكثرُ من ندائه تائماً ، كقوله :

— ٤٥٥ — * أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ *

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من مطلقة الشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرِي فَأَجْلِي *

اللمة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح — إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل — مثل فرح — إذا تقدم في الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والنفخ وليست بخشي « الصرم » الهجر .

الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاعلم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق للعمل محذوف « بعض » مفعول به للعمل محذوف ، وكأنه قال : تعلمي مهلا واتركي بعض هذا التدلل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره في محل جزم بأن ، وتاء مخاطبة اسم كان مبنى على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرى » صرم : مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء للتكميم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجلى » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجلى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة مخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالهاء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء لترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .

ومن ذلك قول القطامي :

رَقِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » خفف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشرم :

لكن يُشاركه في هذا مالِكٌ وطاهرٌ وحارثٌ^(١) .

فصل : ويجوز ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للداء ؛ فلا يجوز في نحو « الفلام^(٢) » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التانيث ، كقوله :

• عُوِجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمًا •

يريد « يا فاطمة » حذف التاء .

ومثله قول ابن الجرع :

كَادَتْ فَرَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوَّلَى فَرَارَةُ أَوَّلَى فَرَارًا

يريد « أولى يا فزارة » حذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكرى :

• لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيَّ يَحْرُ •

يريد « ليس هذا منك يا ماوية » .

وجميعه منادى غير مرخم ليس منكراً ولا شاذاً ولا دليلاً في ذاته ، ولكنه قليل

بالنظر إلى ترخيمه ، ومن جملة ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

رَكِبْنِي لِمَ يَا أُمَيَّةُ فَاصْبِرْ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَعْلِي السَّكْوَاكِبِ

(١) قد أشرنا لك قريباً عبارة سيويه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة

أكثر الأعلام استعمالاً بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت الداء (ص ٣٤) من هذا الجزء

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

• دَرَسَ لِلنَّاءِ مِمَّا لَجِ قَابَانِ •

ومثله قول المعالج ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٨) :

• أَوَّلَاكَ مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْعَيِّ •

□

— ٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ * —

== والتخريج الذى استشهد للؤلف بيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للقرن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حبر السكندى ، وما ذكره للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَمْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . .
إِذَا الْبَارِزُ الْكَوْنُ مَا دَرَأَتْ عَشِيَّةً تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ اللَّبْسِيسِ بِالسَّحَرِ

اللمعة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تمشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفى القاموس « عشا النار وإلها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رأها ليلا من بعيد قصدها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعلام ومن تبعه فى تفسير « تمشو » فى بيت الشاهد بتسير فى الظلام « الحصر » بفتح الحاء للجمجمة والساد المحلة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر الجدل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء اللدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تمشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تمشو وفاعله للمستتر فيه فى محل رفع نعت الفتى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير التائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتمشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراباً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتمشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والحصر » الواو عاطفة ، الحصر : محطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير للنادى وأصله « بن مالك » ==

ولا يتمتع على لغة مَنْ ينتظر المحذوف، خلافاً للمبرد، بدليل :

— ٤٥٧ — * وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا *

== ونظيره بيت الأسود بن يعفر التهليلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ،
ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤبة :

أَمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَيْنِي وَجَمَزِي
يريد « يا أم حمزة » غذف الراء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل للنادى
هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الحطائي ، وما ذكره المؤلف
هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا *

الفتة : « أضحت » معنا هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ،
وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضمى « حبالكم » الحبال — بكسر أوله —
جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه هنا أواصر الألفه وروابط
الحبة ، استعارة « راما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان
بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من
« شسع للكان » أى شد بندا سحيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير الداء
ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تليبه « أضحت » أضمت : فعل ماض ناقص ، والثناء
للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضمت ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه
« راما » خبر أضمت منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ،
أضمت : فعل ماض ناقص ، والثناء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة
« شاسعة » خبر أضمت تقدم على اسمها « أماما » اسم أضمت مؤخر عن خبرها مرفوع
بضممة مقدرة على الحذف المحذوف لترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير للنادى ، ومع ذلك جاء به ==

على لغة من ينتظر الحذف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك يرد على اللزوم الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة للستقة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقي منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلْقَ وَعَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَا
أَرَادَ « وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَا » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

• لَيْسَ حَتَّى عَلَى اللَّتُونِ بِمَحَالٍ •

أراد « ليس حتى بمحاله على اللوت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التي في آخر « بمحال » هي الكسرة التي كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حنناء :

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أَرَادَ « إِنْ ابْنَ حَارِثَةَ » .

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ثديبة :

كَتَوَّاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللِّتَيْنِ عَصْفَ الْإِمْدِ
أَرَادَ « كتواحي ريش حمامة » حذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشي الحارثي (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق في باب كان وأخواتها) :

قَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْطَعِبُهُ

وَلَاكِ أُسْطَعِبِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن استعفى ، لحذف التون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب للنصوب على الاختصاص^(١)

وهو : أسم معمول لأخص وأجب الحذف^(٢) .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اخصصت فلانا بكذا » تريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز به إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم على ضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام للشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجل بذى الروءة » وهي صيغة من صيغة التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والنداء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليعمل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات برضن أولادهن) أى ليرضن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

والباشء على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما فى الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها للسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أتمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم للنصوب على الاختصاص مقعولا به للعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيويه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن النظم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا عاصيين من بين الصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في القالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدروفاعله ومفعوله الذى هو للنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان «أيها» أو «أيتها» استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيصمَّان ويوصمَّان لزوماً باسم لازم الرفع محلياً بال ، نحو «أنا أفعلُ كذاً أيها الرجلُ» و «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ»^(١).

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لاجل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .
(١) هذا الذي ذكره للؤلؤف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاسته أن الاختصاص إذا كان بلفظ «أيها» - ويستعمل هذا اللفظ في للذكر مفرداً أو مثني أو جمعا - أو بلفظ «أيتها» ويستعمل في للأنث مفرداً أو مثني أو جمعا أيضاً - كان لفظ «أيها» أو لفظ «أيتها» اسماً مبلياً على الضم ، وعمله نصب ، والناصب له فعل عذوف وجوبا تقديره أحسن أو أذكر أو أغنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لاجل لها من الإعراب معترضة كما في نحو «نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف» فهذه الجملة - وهي «أخص العرب» لاجل لها من الإعراب معترضة بين للبتداء الذي هو «نحن» والخبر الذي هو «أقرى الناس للضيف» .
وفي هذه للسألة مذهب آخران .

للذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاسته أن كلاماً «أيها» و «أيتها» منادى بحرف نداء عذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه «كل الناس أقره منك يا عمر» .

وللذهب الثاني - وهو ما ذهب إليه السيرافي - وخلاسته أن كلاماً «أيها» و «أيتها» في الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتداً عذوف ، وتقديره في نحو قولك «أنا أيها البعد قصير إلى عفو الله» : أنا هو أيها البعد . إلخ ، والوجه الثاني أن يكون مبتداً حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور : أنا أيها البعد المخصوص - إلخ ، وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتناء عليها والأخذ بما يقتضيهما .

وإن كان غيرهما نصب نحو « نَحْنُ مَعَاثِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

وَيُفَارِقُ النَّادَى فِي أَحْكَامٍ^(١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث للتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون للتقدم عليه اسمًا بمعناه ، والغالب كونه ضميرًا تكلمي ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « يَا أَلَهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياسًا ، كقولهم : « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلضَّعِيفِ » .

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحدا أو متنى أو جمعا ، كما أن للنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بمالة لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر

كذا قال النحاة ، واعتقد أن أحد هذين الأمرين يفتى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأسا في أن تقول لمن نعتدته وهو مصغ إليك « قد كان كذا وكذا يا فلان » فبارة « يا فلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفه ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وقوله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه » أشبه بالمعنى القنوى ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تنطق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن القيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن التحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المندور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تخفضه بمن فتقول « إياك من الترانى » أو تنصب المندور بغير عاطف - عند سيويه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المندور بغير عطف فتقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ لِلرَّاءِ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
وأما شاهد عطف المندور بالواو فتقول الأضى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْأَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
ومثله ما أنشد الأخصى :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَيْنُكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المندور المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول « تنسك » أو مع العطف فتقول « تنسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « تنسك تنسك » =

فإن ذُكِرَ المحذَر بلفظ « إِيَّا » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تمطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « أَحَذَرْتُ تَلَاقِي نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعَدَ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناعلم ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تُقْتَلَ » لصالحية لتقدير من ^(١) .

== الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فطقت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناعلم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدّر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالسلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن حصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعني ==

ولا تكون «إيّا» في هذا الباب لمشكلهم ، وَشَذَّ قَوْلُ حُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
«لِتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَّاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ
الْأَرْنَبَ» وأصله إيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف
أحدهم الأرنب ، ثم حذف من الأول الحنوزَ ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لنائب ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَلْيَأْهُ
وَإِيَّايَ الشُّوَابَ» والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشُّوَابِ ، وفيه
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة
الضمير وهو «إيّا» مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأنَّ للسُّتَيْنِ للإضافة إلى
الأسماء الظاهرة إنما هو للظهور لا للضرر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ «إيّا» أو أَقْتَصَرَ على ذكر المحذّر منه ،
فإنما يجب الحذفُ إنْ كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو «نَفْسَكَ نَفْسَكَ»

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيبويه - لم يميز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا
بها ، فتقول «إياك الأسد» لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،
وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فلا يتعدى إلى اثنين
بنفسه - يعني كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن للصدريه وصلتها نحو أن تقول «إياك من أن تفعل القبيح»
جاز لك أن تحذف «من» سواء أ قدرت العامل فلا يتعدى لاثنتين أم قدرته فلا
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنتين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا
لواحد فلأن الجورور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل
«أن» جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل «إياك الأسد» على
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل «إيّا» غير عامل «الأسد» والثاني أن يكون عاملهما
واحدا وتقدره فلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام «إياك
من الأسد» نخفف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحم .

والثاني نحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(١) ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

— ٤٥٨ — * خَلُّ الطَّرِيقِ لِيَنْ يَبِينِيَ النَّارَ بِهِ *

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللفظ : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والسكرات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المسكرام والحمد تسلكها ولست من أهلها « النار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للسلام صوى ومنارا كئثار الطريق » ، وقال البني - وبجبه الصبان والشيخ خاله - إن للنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وابرز » اظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذي يهجو « اضطررك القدر » الجأك للقدور الذي لا يقالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحل « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من للوصول « النار » مفعول به لبنى « به » جار ومجرور متعلق ببنى ، وسجلة ببنى وفاعله ومفعوله لأعمل لها من الإعراب صلة للوصول « وابرز » الواو عاطفة ، وابرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بيرزة » جار ومجرور متعلق بابرز « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب متعلق بابرز « اضطررك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله .

وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التحذير الذي لم يُذكر فيه « إِيَّا » ؛ فلا يلزم حذفُ عامله إلا في عطف أو تكرر ، كقولك « المُرُوءَةُ وَالْفَجْدَةُ » بتقدير الزم ، وقوله :

— ٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وأزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تلييه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تحريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجواباً .
٤٥٩ — نسب الأعم (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعِرٍ إِلَى الْمَهِيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ *

اللمعة : « أَخَاكَ » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :
وَلَمَّا ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمَ ، جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَايْزِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « المهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقوله لبيد بن ربيعة العامري :

* يَا رَبَّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن شواهد مدحها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْمَهِيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مَهْدٌ

« بنير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال: « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتتصب « الصلاة » بتقدير احضروا ،
و « جامعة » ^(١) على الحال ، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز .

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : ازم
أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد لفظي للأول « إن »
حرف تأكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجلس « أخا » اسم
إن ، وهو مضاف وضمير التائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقسمة بين المضاف
وللمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا
واسمها وخبرها لا عمل لها من الإعراب صلة الاسم للوصول « كساع » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيعة » جار ومجرور متعلق بساع « بشير » جار ومجرور
متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية
للجلس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لا ، والجملة لا عمل لها صلة للوصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في
هذا التركيب ونحوه منهم أبو على الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور .
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن التصب في مثل هذا بهامل واجب الحذف ،
لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف
خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير للمستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد
قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول
فعلى الإغراء ، نفي أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر
مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال^(١)

اسمُ الفعل: ما نأب عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً، كـ «شَتَان» و «صَه» و «أَوْه»^(٢).

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمبدولاتها - وهو الأفعال أنفسها على أرجح المذاهب - أن للتكلم قد يقصد للبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث، فإن قال القائل «أف» فكأنه قال: أضجر جداً، وإن قال «شَتَان» فكأنه قال: بعد جداً شديداً، وإن قال «واها» فكأنما قال: أعجب أشد العجب، وهكذا.

(٢) ههنا مبحثان يحمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا، ونبين لك - مع ذلك - رأى المؤلف في كل واحد منهما:

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه، وللمعاني في ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء:

الرأى الأول: أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ للكونية من الحروف الهجائية، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال، فشتان اسم للفظ للبدوء بالشين وللتهى بالنون، وهذا الاسم يدل على لفظ افتراق الدال على الحدث - وهو الافتراق - الزمان: الذى هو للماضى، وهذا رأى جمهور البصريين.

الرأى الثانى: أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ للكونية هي منها، وهذه الألفاظ تدل على معاني الأفعال وهي الأحداث والأزمنة، وهذا الرأى ينسب إلى سيبويه ومتابعيه، وارتضاه صاحب البسيط، وهو الظاهر من كلام المؤلف، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول حمل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالاته على لفظ الفعل، والرأى الثانى حمل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة.

الرأى الثالث: أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر، وللمصادر نائبة عن الأفعال، وهذا رأى جماعة من البصريين، وهو رأى غير مستقيم من جهتين، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم =
(٦ - أَوْضَحَ لِلدَّلَالَةِ ٤)

وللرأى بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبًا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

وورودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « هَبْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى انشكركَ وانكفيتَ واستجيبْ ، ونَزَالِ ، وبابه^(١) ، وبمعنى الماضي والمضارع

يمكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه للماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معرفة بحقوقك « ضرباً زيداً » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية .
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ « وه » ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثاني : ويتضمن القول في هذه الأسماء ، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنقطة في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؛ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثاني : أنها في محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى للآزني ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها في محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك « أقام زيد » وجعل الشيخ خاله ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معاني الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف السعاة في اسم الفعل ، أيقاس في حض الأبواب أم لا يقاس أصلاً ؟ فذهب أبو العباس اللرد إلى أنه لا يقاس في شيء أصلاً - وأنه يجب أن يقتصر منه على ماسم من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء . وذهب غير =

قليل، كـ « شَتَان » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افترقَ وَبُتَدَ ، و « أَوْهَ »
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ وَاتَّصَّجِرُ ، و « وَا » و « وَى » و « وَاهًا » بمعنى
أعجب ، كقوله تعالى : (وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أى : أعجب
لمدم فلأح الكافرين ، وقول الشاعر :

— ٤٦٠ — * وَابَّيْ أَنْتَ وَقُوكِ الْأُخْبُ *

== للبرد إلى أن باب زال قياسي ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل
ثلاثي تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .
فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزيدا فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الْعَبَا قَرْقَارِ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة
بناءه من أفل ، وجعل « دراك » مقبسا ، وجعل هذا نظير لإجارة سيدييه ومتابعيه
قياس فعل التعجب من أفل ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بناءه من نحو « دحرج »
وجعل قرقار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .
وإن كان الفعل جامدا كنعم وبش أو غير تام المتصرف مثل هب ودع لم يبين
منه ، فلا يقال « نعم » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبين منه ، فلا يقال « كوان » .
ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر
في باب العرب واللبى من أنه أشبه الحرف شبا استماليا ، وأما كون بناءه على حركة
فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهي ساكنة ، وأما كون هذه
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أند
يفتحون آخره إتباعا لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راحر من بني تميم ، ولم يبين أحد — بمن اطلعنا
على كلامه — اسمه ، وما ذكره للؤلف بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله : ==

وقول الآخر:

— ٤٦١ — * وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *
* * *

■ كَانَمَا ذَرَّ عَلَيَّ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ، وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ
اللقية: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فك «الأشلب» وصف من
الأشلب يفتح الشين والنون جميعاً - وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب»
نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لاهل له من
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأى» جار ومجرور متعلق
بمعنوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء التكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل
مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على
الفتح لاهل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى
محل جر «الأشلب» نت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب المبنى إلى أن الواو
فى «وفوك» للاستثنا ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و «كانما»
كان : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «ذر» فعل ماضى مبنى للمجهول «عليه»
جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر ونائب فاعله فى
محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني ، وتبعه الشيخ خال فى التصريح ، وهو
وجه مليح لأبأس به .

الشاهد فيه : قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من سبه إلى أبى النجم
الفضل بن قدامة السبلى ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى يروونها
مع هذا الشاهد ونسبها لأبى التول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من
قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

هِيَ لَكِنِّي لَوْ أَنَّنَا نَلْقَاهَا يَا كَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا
بِشَمَنِ تَرْغِي بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَّغْنَا فِي اللَّجْدِ غَايَتَاهَا

فصل : اسمُ الفعلِ مَرَّيَانٍ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانَ وَصَهَ وَوَى^(١) .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ^(٣) ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « وَاها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لَسلى » جار ومجرور متعلق بـ « وَاها » ثم « حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب » « وَاها » اسم فعل مضارع قاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة تؤكد للجملة السابقة ، وقد عطفنا إحداها على الأخرى بـ « كما هو الأصل في تأكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيملون ، ثم كلا سيملون) » « وَاها » تأكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من تأكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « وَاها » في اللوامع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سريع ، وفي للث « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهبأت ، وذكروا منه أيضاً « لما » بمعنى اتمش وارقع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف للتصديق ، فقال ابن بابشاذ : هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هي ضمير مخاطب ، ثم قال النراء : هي في محل رفع على الناعلية ، وقال الكسائي : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجبر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحُجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

ونوزع في هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و «أَمَأَمَكَ» بمعنى تقدّم ، و «وَرَأَكَ» بمعنى تأخّر ،
و «لَأَيْتَكَ» بمعنى تَنَحَّجْ ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استُعْمِلَ
فعله ، ومصدر أَهْمِلَ فعله ؛ فالأول نحو «رُوِيَذَ زَيْدًا» فإنهم قالوا : أَرُوذُهُ
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إهمالًا ، ثم صَغَرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم وأقاموه مقام
فعله ، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا «رُوِيَذَ زَيْدٌ» وتارة مُنَوَّنًا
ناصبًا للمفعول ؛ فقالوا «رُوِيَذًا زَيْدًا» ثم إنهم نقلوه وَصَمَوْا به فعله ؛
فقالوا «رُوِيَذَ زَيْدًا»^(١) ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونه مُبْنِيًا ،
والدليلُ على بِنائه كونه غير مُنَوَّنٍ ، والثاني قولهم «بَلَهُ زَيْدًا»^(٢) ، فإنه
في الأصل مصدرُ فعلٍ مُنْهَلٍ مرادفٍ لدَعَّ وَاثْرَكَ ، يقال «بَلَهُ زَيْدٌ»
بالإضافة إلى المفعول كما يقال «تَرَكَ زَيْدٌ» ثم قيل «بَلَهُ زَيْدًا»^(٣) بصب
المفعول وبناه «بَلَهُ» على أنه اسمُ فعلٍ .

فصل : يميلُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه ؛ تقول «هَبْهَاتَ نَجْدٌ» كما تقول
«بَمَدَّتْ نَجْدٌ» قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :
رُوِيَذَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا نَذَى أُمَمِيهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بُفَضُّهُمْ مُتَقِيَامُنِ
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى
رواياته وتقدم إنشاده في باب المفعول للطلق :

تَذَرُ الْجَمَاعِيْمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَانَهَا لَمْ تُخْلَقِ
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :

تَمَشَّى الْقَطُوفُ إِذَا غَيَّيَ الْحِدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجِيْبَةِ بَلَهُ الْجِلَّةُ الشَّجْبَا

٤٩٢ — • قَهِيهَاتٌ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدِ •

وتقول: « شَتَانَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » ، كما تقول: « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمَرُو »
و « تَرَكَ زَيْدًا » كما تقول: « أَتَرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ باعتبارها ، قالوا « حَيَّهْلُ الثَّرِيدِ » بمعنى اثنت الثريد ، و « حَيَّهْلٌ عَلَى الْخَلِيرِ » بمعنى أقبل على الخيل ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلٌ يَبْمَرُ » أي : أضرعوا بذكره .

٤٩٣ — هذا الشاهد من كلمة لجير بن عطية بن الخطفي ، وما ذكره للؤلؤف
هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَهِيَهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ •

ويروى « أَيْهَات » في اللواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هِيَهَات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هِيَهَات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول مطوف على الفاعل مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهِيَهَات » الواو حرف عطف ، هِيَهَات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خَل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لخل « نَوَاصِلُهُ » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا نه نخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هِيَهَات العقيق » فإن قوله « هِيَهَات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله « وهِيَهَات خَل » .

ولا يجوز تقديم مفعول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كِتَابُ
 اللَّهِ عَلَيْكُمْ) ^(١) ، وقوله :
 ٤٦٣ — • يَا أَيُّهَا النَّاسُ دَلُوا دُونَكُمْ •
 فَمَوْءَانِ ^(٢) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ،
 وقد نسب الشيخ خال الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة
 أنشدته وضمت إليه أياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف
 بيت من الرجز للشطور ، وهذه قوله :

• إِي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ •

اللغة : « السَّاع » هو بالهمزة للنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملأ
 الدلاء ، وذلك عند ذقة الماء ، وفعله « ماح يمح مِحا » فأما الذي يقف على شفير
 البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مَاحٍ - بالتاء التثنية من فوق - « دلوى » الدلو:
 معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على
 الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « للماح » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضمّة
 الظاهرة « دلوى » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا »
 اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف
 يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونك ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ ، وثانيها :
 أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوى دونكا .
 الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم
 لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل
 المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) عما تأولوهما به أن المفعول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوى » في =

فصل : وما نُؤنّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاها » و « وَيها » كما التزمَ تنكيرُ نحو : أحدٌ وعَريبٌ ودَيّارٌ^(١) .
وما لم يُؤنّ منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالِ » و « تَرَائِ » وبأيهما ، كما التزمَ التعريفُ في اللَّصِيْرَات والإِشَارَات والمُوصولات .

= بيت الشاهد - ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء بمثلها - فعل محذوف من معنى اسم الفعل للتأخر ؛ ففي الآية تقديره « اِزْمُوا كتاب الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دُلُوِي دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، وبما أولوا به البيت أن قوله « دُلُوِي » مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوباً والجملة في محل رفع خبر ، والمائد محذوف ، والتقدير « دُلُوِي دونكا » كما تقول : دُلُوِي خذهُ ، ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جهره النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله تعالى (لا تذُرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير - بمعنى أحد أيضاً ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

• لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ •

وأما أحد فله أرفع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفاً للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالحق كما رأيت ، والرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال فى النقى ، ومنه قوله تعالى : (ما منكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى بِلِازِمِ التَّنْكِيرِ فلا يستعمل معرفاً إلا شذوذاً !

وما استعمل بالوجهين فعلی مَشْتَبِهَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَهْرٌ وَمَهْرٌ وَإِبْرَاهِيمُ ،
وَأَلْفَاظٌ أُخَرُ ، كما جاء التعريف والتشكيك في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يُقَالُ بما يُشَبَّه اسم الفعل ،
كقولهم في دعاء الإبل لتشرب « جِيءَ جِيءَ » مَهْمُوزَيْنِ^(١) ، وفي دعاء
الضأن « حَا حَا »^(٢) ، والمز « عَا عَا » غير مَهْمُوزَيْنِ ، والفعلُ منهما حَا حَيْثُ
وعَا حَيْثُ ، وللصدر حَيَّحَا وَعَيَّعَا ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرُ وَمَا عَا حَيْثُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيَّعَا

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جَأَجَأَتِ الْإِبِلُ ، إذا دعوها للشرب ، ثم
لما كثُر ذلك سموها الشراب جِيئًا ، كما سموا البغل عدس فيا سنشدك إياه ، (ص ٩٢ الآتية)
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْمَيِّ وَلَا الْجِيءُ أُمْتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إليك .

(٢) الذي في صراح الجوهرى « وحاء : زجر للإبل ، بنى على الكسر لا لتقاء
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التشكيك نونت قلت : حاء وعاء ، أبو زيد :
يقال للمز خاصة : حاحيت بها حيحاء وحيعاء ، إذا دعوتها .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم
أفد على نسبته إلى قائل معين .

اللفظة : « عايت » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا
منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من
ذلك « وللتسعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عايت » وقد علم
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة
كما في قانت وصاربت ، وقد ذهب سيويه — تبعاً للخليل — إلى أن أصل عايت : =

وفي زَجَرِ البغل «عَدَسٌ» قال :

* عَدَسٌ مَا لَمَّ بِأَدِ عَظِيمِكَ إِسَارَةً ^(١) *

== عييت - يوزن دعدعت ودحرجت- قلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاء بجزء الكلمة ، كما قالوا « طائي » في طيه ، قال سيبويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحياء والحياء - بالفتح - كما قالوا : الحاجة والعاعة ، فأجرى حاجيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اه كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، قلبت الواو الأولى ألفا لا تفتح ما قبلها ، كما ذكر سيبويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة راجعة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر للمبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون لوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « العياء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني العياء لأكثر منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو «عاعا» وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وحييت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداها في باب للوصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سببه وسببه في الوضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف هنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفِعلِ » احترازٌ من نحو قوله :

• يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّندِ • — ٤٦٥

• أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ • =

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما في قول الرازي :

• إِذَا حَمَلْتُ بِرَئِي عَلَى عَدَسٍ •

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، ويستغنى على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المعلقات ، والذي أنشده للأولف هنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

• أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ •

اللفظة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومنته « السند » بفتح السين والنون جيماً — اسماً موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث السند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطل « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلَا أَيُّهَا الْقَيْلُ الطَّلِيلُ أَلَا أَنْجَلِي *

الثاني : ما حُكِيَ به صوتٌ ، كـ « خَاقٌ » لحكاية صوتِ الغُرَابِ ،
و « طَاقٌ » لصوتِ الضَّرْبِ ، و « طَقٌ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبٌ »
لصوت وقع السيف على الغريرة .
والتوابع مَبْنِيَانِ لشبههما بالحروف للهمزة في أنها لا عاملة ، ولا مفعولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقة
للمهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ،
وما أنشده للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعينه قوله :

* يَصْبِيحُ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللقية : « انجلى » انكشف ، وهذه الباء ياء الإصباح التولدة عن كسرة اللام
« بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندي بأحسن حالا منك ، لأن تباين
الهمز واللام العشق لا تفارقه ليلا ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفهام وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف
وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضممة الظاهرة « والطويل »
نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبني على
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هي لام الكلمة ، أما الياء
للوجود فهي ياء مزيدة لإصباح كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « يصبح » جار ومجرور متعلق بأجل « وما » الواو الواو الحال ،
ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل
الآى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،
مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ،
وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولية ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(١) .

هذا باب نوني التوكيد^(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثَقِيلَةٌ ، وخَفِيفَةٌ ، نَحْوُ (لَيْسُجَنَّ وَلَيْكُونَا)^(٣) .
وَيُوكَّدُ بهما الآخرُ مطلقاً ، ولا يُوكَّدُ بهما الماضي مطلقاً^(٤) .

(١) مضى ذلك في باب العرب والبنى ، عند القول على البنى من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين إما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبذلك أن بعض الأحكام التي تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو (وليكونا) ومثل حذف الخفيفة عند التثاء الساكنين كما في قول الأضبط بن قريع الذي يأتي استشهاد المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحال من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مسند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمسعات التي لا تنيد ، وقد ذكرنا القولين لنهيك إلى هذا .
(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نوني التوكيد مخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل للماضي لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنْ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَّيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

فإذا أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاداً

وأما للضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبا ، وذلك إذا كان : مُتَّبِعًا ، مُسْتَقْبَلًا ، جوابًا لقسم ، غير مفصول من لامه بفواصل ، نحو (وَتَأْتِيهِ لَآكِدْنَ أَصْنَائَهُنَّ) ^(١) ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِيًا ، نحو (تَأْتِيهِ تَفْتُو تَذَكُّرُ يُوْسُفَ) ^(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَأَقْسِمُ بِبَيْتِ الْقِيَامَةِ) ^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٧ — * يَمِينًا لَا أَبْغِضُ كُلَّ أَمْرِي *

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أف هذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من للتقارب ، وعجزه قوله :

* يَرْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَقْعُلُ *

اللمة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون -

ضد الحب « يرخرف » يزين ويحسن .

للغنى : يحلف أنه بمقت من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تعملون ؟ كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَقْعُلُ مَا تَقُولُ وَيَضُفُّهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَقْعُلُ

الإعراب : « يينا » مفعول مطلق للفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام : أقسم يمينًا « لأبغض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان منصولا من اللام مثل (وَلَيْسَ مِنْكُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لَيْلَى اللَّهِ تُمْشِرُونَ^(١))
ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَى^(٢)) .

والثانية : أن يكون قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطا لإن
للمؤكد بما ، نحو (وَأَمَّا تَخَافَنَّ^(٣)) (فَأَمَّا تَذُهَبْنَ^(٤)) (فَلَمَّا تَرَيْنَ^(٥)) .
ومن ترك توكيده قوله :

== منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « يزخرف »
فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى امرئ « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في
عمل نصب صفة لسكـل امرئ ، ولا « الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبني على السكون
لا عمل له من الإعراب » يفعل « فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرئ ، والجملة معطوفة بالواو على
جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا
مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .

فلن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع للقصد به الحال ؟
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل للمضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك
فلذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناحضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفعل يعين
لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشد ابن مالك :

فَوَرَّيْ لَسَوْفَ يَجْزَى الَّذِي أَشْلَفَهُ الرَّهْ سَيْئًا أَوْ جَيِّلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ - * كما صَاحَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ *
وهو قليلٌ ، وقيل : يخص بالضرورة^(١) .

٤٦٨ - هذا الشاهد مما لم أشر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشدته للؤلف
هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ اِغْلَافٍ مِنْ شَيْبَى *

الفتة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » حذف ياء التكلم ، وهى المضاف إليه ،
وحذف معه آخر المضاف وهو الياء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء
أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » ماضى مرخم على غير قياس « إِمَّا »
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد :
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثانٍ
لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه
« لما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلّى » مبتدأ أو اسم ما النافية
« عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلّى « من » حرف جر « شيبى » شيم :
مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة ، وشيم مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وحمله للمبتدأ والخبر أو ما واسمها
وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن
المؤكد بما الزائدة كما أكد فى الآيات التى تلاها المؤلف ، وترك التأكيد فى هذه
الحالة - عند قوم من النحاة - قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن النحاة يختلفون فى ترك التوكيد بعد « إِمَّا »
أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن تركيد الفعل المضارع الواقع بعد « إِمَّا »
واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة ميبويه - وتبعه على ذلك أبو على الفارسى وكثير - إلى أن
(٧ - أوسع للمالك ٤)

توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم
الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .
وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى
بالقبول ، وقد كثرت مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فإِذَا تَرَبَّنِي لَا أَعْمَسُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَنَامَ فَأَنْعَسَا
فِيَارُبِّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَمَا عَنَّتْ عَنْهُ الْخَيْلُ حَتَّى تَنْفَسَا

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فإِذَا تَرَبَّنِي فِي رِحْلَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرْفِ تَمْتَحِقُ أَكْفَانِي
فِيَارُبِّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَعَانَ فَكَسَّكَ النَّعْلُ عَنْهُ فَقَدَّانِي

ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فإِذَا تَرَبَّنِي بِي ——— لَقَى كَأَنِّي كَيْبٌ مِنَ الثَّقَنِسِ

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي :

إِذَا تَرَبَّنَا وَقَدْ خَفَتْ بَحَالِسُنَا وَلَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْرُوبٌ

ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فإِذَا تَرَبَّنِي وَلِي لِسَةٍ فَإِنْ أَلْمُودِثَ أَوْدَى بِهَا

ومن ذلك قول الشاعر :

فإِذَا تَرَبَّنِي كَابَنَةِ الرَّمْلِ ضَاخِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحَقَى وَلَا أَنْتَمِلُ

ومن ذلك قول حسان :

إِذَا تَرَمَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ تَحْمِيْلًا فَمَتَحَ كَالْتَفْهِمِ الْمَحْمِلِ

ومن ذلك قول رؤبة :

إِذَا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ أَمْ تَحْزَنُ قَارِبُ بَيْنَ عَيْنِي وَبَحْرِي

وعليه جاء قول ابن دريد :

إِذَا تَرَمَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنِهِ طُرَّةٌ صُنِعَ تَحْتَ لِي الدُّحَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ، كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٩ — • هَلَّا تَمَنَّ بِوَعْدٍ غَيْرِ مُحْلَقَةٍ •

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهي النهي ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتغنى ، والاستفهام ، فأما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْمُدَائِرِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذي مضى في باب النعت ، وأما التعريض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذي أنشده المؤلف هنا ، وأما التغنى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « تريناه » بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بأداة التثنية وهي ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بأداة الاستفهام وهي الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الأبيات مشروحة . وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التعريض لأنه أخوه وإن كانت حقيقةهما مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ •

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحته وحملة بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنن » أصلها تمنين فلما حذفت نون الرفع لما سذكركه التقى سا كان ، لحذفت باء المخاطبة لتخلص من التثاقب ، ومعناه تتميع وتجودين وتسكرمين « محلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذي سلم » بفتح السين واللام جميعا - اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ — • فَلَيْتَكَ يَوْمَ اللَّتَقَى تَرَيْنِي •

== المعنى : يحث محبوبته على أن تعده بالوصال وعدا لا تخلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة محاملة لقصص المتصل بالنون الخفيفة محاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المحاطبة المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار ومجرور متعلق بتمنن « غير » حال من ياء المحاطبة ، وغير مضاف و « محملة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية و « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وكاف المحاطبة . فمفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهديك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكد لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التحضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننن » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلصا من نوال الأمثال ، وحذفت ياء المحاطبة لتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• لِكَيْ تَعْلَمِي أَنَّ أَمْرُؤُ بِكَ هَائِمٌ •

اللمة : « يوم اللتقى » أراد به يوم العرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها ليأبه في هذا اليوم ورتب عليها عليها بأنه مفرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبست إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسي :

==

وقوله :

٤٧١ - • أَفَبِمَدِّ كَفْدَةٍ تَمْدَحُنَّ قَبِيلًا •

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّمَاحُ نَوَاحِلُ مَرِيٍّ وَبِئْسَ الْمُهْدِي تَقَطَّرُ مِنْ دَمِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمنى ونصب ، وكاف الخطاب اسم مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله تربيئي الآتي ، ويوم مضاف و « المتنى » مضاف إليه « تربيئي » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، وياء الخطاب المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليد « لى » اللام لام التثنية ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تلى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء الخطاب فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لجر أن ، وأن مع مادخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تلى .

الشاهد فيه : قوله « تربيئي » حيث أكد الفعل المضارع بعد أداة التمنى وهي قوله « ليت » .

٤٧١ - ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيبويه التي كانت مجهولة ، ولكنى رأيته قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيبويه (١٥١/٢) إلى المقنع ، وقد نسبته الشنيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حبر الكندى ، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

• قَالَتْ فَطِيمَةُ حَلَّ شِمْرُكَ مَدَحَهُ •

اللفظ : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلء » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام - أى : منع وطرده ، تخفف الهمزة بقلبها ياء لكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة

= و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النحلية وحى التزيين ، فالياء غير متقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون - اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » ثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبلا » أى جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطبعة » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف مخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على ما ارتضىناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعد » الهمزة للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف وتقدير الكلام : أمتد قبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد طرف متعلق بقوله تمدحن المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبلا » مفعول به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَلَمْ يَمْنَسْنِي أَرْمِيَاكَ الْبَلَا دِ مِنْ حَذَرِ الْوَيْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ

حيث أكد « يمنسى » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبَلَ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطُكَ نَبَتْحَتْ مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعلا » مؤكد بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ، وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف .

التي لم تُسَبِّحْ بِلَانْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ^(١) ، وكقولهم :

— ١٧٢ — * وَبَيْنَ عِصَةِ مَا يَنْبَغُ شَكِيرُهَا *

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأفعال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفى بلا قول النافعة الذي يأتي مخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَبَيْنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْدَارِ
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِمَاحِنًا فِي جُفٍّ تَمْلِيبٍ وَارِدِي الْأُمَرَارِ
وقول الآخر :

لَا الْفَيْتَنُكَ بَعْدَ اللَّوْتِ تَنْدُبِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اليبب توكيد المضارع المنفى بلا شاذاً ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون نافية فيكون التوكيد جارياً على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا نصيبين » نعتاً للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً للفتنة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذاً ، وهذا كلام لا يقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا تَجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ حُمُولُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله وهو موافق لسطريت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزاً في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَبَيْنَ عِصَةِ مَا يَنْبَغُ شَكِيرُهَا

وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُ الزَّادُ مِنَ الزَّوْدِ *

اللمة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الصاد مخففة - شجرة ذات شوك من =

== أشجار البادية ، ولعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضرات » وقيل: لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « حاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الألفوني « شكرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يلبت حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبت الشكير حول جذورها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، ووجه الفعل للماضي وقائه في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن : فاعل سرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير التائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلبتن الآتي « ما » زائدة « يلبتن » يثبت : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « شكرها » شكر : فاعل يلبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يلبتن » حيث أكد الفعل للمضارع الذي هو « يلبت » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير للسبوقه بأن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم في الليل « بين ما أرىتك » يضرب هذا الليل لمن يخفى عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بين بصيرة .

ومثله قولهم في مثل آخر « بمجد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصعبه الإعياء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتقنه » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتقنه » فعل مضارع مبني للمجهول ، وأصله الحثان ، والهاء في آخره هاء السكت ، ولئلا يضرب ==

وقال :

٤٧٣ — • قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ •

== لمن يعمل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• إِذَا نَالَ عِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا •

وقيل هذا البيت قوله :

أَهْنِ لِلَّذِي نَهَوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مِتْ كَانَ لِلَّالِ نَهْمًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلًا » نعت لمنوت عنذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمدنك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمدك جداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب للمعول للطلق هو يحمدنك الآتي لأن من المقرر أن الفعل للتوكيد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعول ظرفاً فيسقط فيه مالا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بيمحمد الآتي « ما » زائدة « يحمدنك » يحمد : فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف مخاطب مفعول به ليحمد مبني على التثنية في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بيمحمد مبني على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « ما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء مخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والمائد ضمير عنذوف منصوب بتجمع أي يجمعه « معنمًا » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمدنك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد ==

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمّا »
كقوله :

— ٤٧٤ — * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَمْلِكْ *

== أن « ما » هنا زائدة وهي على معنى النفي ، وقال الدمامني : ولا أدري الوجه الذي
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع للسبوق بما الزائدة غير الصاحبة
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك في هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل في ذاته ،
لأن ابن مالك صرح في بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،
فيجعل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك في اختياراته .

الأمر الثاني : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمّل ما التي تقع بعد رب ، وقد
صرح ابن مالك في شرح كافيه بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للتصلة برب شاذ ،
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى للغي غالبا ، ونون التوكيد تقتضى
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سيويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما بقولن ذلك » وقد ورد في قول الشاعر :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي كَمَا لَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبي حيان الفقهى ، يصف جلاله
الحبيب وحفه النبات ، وهو تابع في ذلك للبنى التابع للأعلم الشنترى ، والذي عليه الناس
أنه لأبى الصمعا مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب لبّ ، وأبو الصمعا
شاعر مخضرم ، والذي أنشده المؤلف هنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا *

الفتة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخا »
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »
لا بسا الهامة .

وكقوله :

— ٤٧٥ — * مَنْ تَتَقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَثْب * *

* * *

== المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه ، وهو تشبه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن في أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المغمى بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : و بحسبه « بحسب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبني على الضم في محل نصب « الجاهل » فاعل بحسب مرفوع بالضممة الظاهرة « ما » مصدرية طرية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « بدنا » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألماً لأجل الوقف في محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسيه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معما » صلة لشيع . الشاهد فيه : قوله « لم يعلم » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الحفيفة ، بعد حرف النفي الذى هو لم ، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه السألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠) ومثله ما أنتهده الخالديان في الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا رَبِّهِ أَنْ رَبُّ دَعَوْتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا
— ٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارث ترى أباه ، وكانت باهلة قد قتلت ، والذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

== * أَبْدَأْ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي * *

== اللفظ : « تنقف » معناه نجد « آتب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .
اللفظ : إن من تلقاه منهم سقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء
لما في صدورهم من حكمة سبها الدماء التي أريقَت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « تنقفن »
تنقف : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم فعل
الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبني
على السكون لاجل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ « تنقف » فليس الفاء
واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،
آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من تنقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو تنقف بالنون
الحفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الحرغ ، وهو من شواهد سيويه (١٥٢/٢) :
فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُنْطَلِكُكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَنْفَعُكُمْ
الشاهد فيه قوله « تنفعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الحفيفة وذلك لأنه واقع
بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الحفيفة ألفا للوقف .
ومثله قول الآخر :

تَبْقُمْ نَبَاتٌ أَخْخِرُ رَانِي فِي التَّرْسَى حَدِيدًا مَتَى مَا يَأْتِيكَ أَخْخِرُ يَنْفَعَا
الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكد بالنون الحفيفة وقلبا ألفا لوقف ، بعد « متى » .
ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إماء » ما هو أعم من أن
يكون الفعل شرطيا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين
الذين أنشدناهما .

فصل

في حكم آخر اللؤكد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :
 الأصل الأول : أن آخر اللؤكد يُفتح ^(١) ، تقول « اِضْرِبْ » و « اُضْرِبْ »
 ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُستنداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره
 حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .
 والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واوا ، تقول :
 « اُضْرِبْ » يا قوم ، و « اُضْرِبْ » يا هند بكسرها ، والأصل :
 اضربون ، واضربين ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .
 ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف
 آخر الفعل وتثبت الواو مضومة والياء مكسورة ! فتقول « يا قوم اُخْشَوْنْ »
 و « يا هند اُخْشَيْنْ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،
 بل قلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيْنْ زيدٌ » و « لَتَخْشَيْنْ يا زيدٌ » و « لَتَخْشِيَانْ »
 يا زيدان و « لَتَخْشِيَانْ يا هندات » .

* * *

(١) اختلف النحاة في الفتحة التي قبل نون التوكيد للؤكد بها الفعل المضارع نحو
 لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس للبرد وأبو على الفارسي وابن
 السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، واللعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه
 مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيبويه والسيرافي والزجاج إلى أن الفعل -
 مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم
 حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت
 الحركة هي الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على
 سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة المارضة لأجل التخلص من التقاء
 الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقمداً » ؛ لئلا يلتقي سا كافان^(١) ، وعن يونس والكوفيين إجازته^(٢) ، ثم صرح الفارسي في الحجة بأن يونس يُبقي النون ساكنة ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع (وَنَحْيَا)^(٣) وذكر الناظم أنه يكسر النون ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَذَمِّرَانِهِمْ)

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حيث دخل حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حيث لا يفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإثاء ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا للثلاث يقولون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَإِزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْسَامٍ وَجَاسَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (بحياى وعماى) بسكون ياء للتكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أأنذرهم أم لم تنذرهم) بقلب الهمزة الثانية من (أأنذرهم) ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع في (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجوار مثله فيما نحن بصده .

(٣) من الآية ١٦٣ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا^(١)، وَجَوَزُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ (وَلَا تَقِيمَانِ)^(٢) بِتَخْفِيفِ النُّونِ .
وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا أَتِفَاقًا ، وَيَجِبُ كَسْرُهَا ، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ :
(وَلَا تَقِيمَانِ)^(٣) .

الثاني : أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ الْفَعْلَ السَّعْدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَعْلَ
الْمَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِعَدِّ قَاعِلِهِ بِالْفِ فَاصِلَةٍ بَيْنَ النُّونَيْنِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ ؛
فَيَقَالُ « أَضْرِبَانًا » وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ
فَمَا تَقْدِمُ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا^(٤) .

الثالث : أَنَّهَا تَحْذَفُ قَبْلَ السَّاكِنِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٧٦ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَبَ يَوْمًا وَالْذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أَصْلُهُ « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ ، وَتُوجِبُهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ
ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِذَا جُمِعَا
الْوَاوُ حَرْفَ عَطْفٍ وَ « لَا » بَعْدَهَا حَرْفُ نَهْيٍ ، فَتَكُونُ الْأَلْفُ ضَمِيرَ الْاِثْنَيْنِ وَالنُّونُ
لِلتَّوَكِيدِ ، فَإِنَّ جُمْلَتَ لَا نَافِيَةَ وَالْوَاوُ لِلْعَالِ كَانَتْ النُّونُ عَلَامَةً عَلَى رَفْعِ الْفَعْلِ السَّعْدِ
لِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ ، وَاجْمَلَةُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحْذُوفٌ ؛ وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ .

(٣) اعْلَمْ أَنَّ اتِّفَاعَ السَّاكِنَيْنِ يَخْتَفِرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَوَّلُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ
السَّاكِنَيْنِ حَرْفَ لَيْنٍ كَالْأَلْفِ ، وَكَالْوَاوِ لِلْفَتْحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَالْيَاءِ
لِلْفَتْحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَكُونَ ثَانِيُ السَّاكِنَيْنِ مَدْغَمًا
فِي مَثَلِهِ ، فَإِذَا عَلَتْ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ السَّرُّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي جَوَازِ وَقُوعِ
النُّونِ الشَّدِيدَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ وَقُوعِ الْحَقِيقَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

٤٧٦ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَّةِ اللَّاضِطِّ بْنِ قُرَيْبٍ السَّعْدِيُّ ، قَالَ مُلَبَّ : بَلَفَى
أَنَّهَا قِيلَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ؛ وَالَّذِي ذَكَرَهُ لِلْأَلْفِ مِنْ هَذِهِ السَّكْمَةِ بَيْتٌ مِنْ
لِلنَّاسِ قَدْ حَذَفَ مِنْ أَوَّلِ جَرْتِهِ الْأَوَّلُ سَبَبٌ خَفِيفٌ ، وَآخِرُ الشَّطْرِ الْأَوَّلُ « أَنْ »
وَلَا تَنَلَّسَتْ إِلَى مَا قَبْلَ سِوَى هَذَا ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ السَّكْمَةِ قَوْلُهُ :

= لِكُلِّ مَمِّنَ الْمُؤْمَرِ سَمَهُ وَالْمُسَى وَالصَّبِيحُ لَا فَلَا حَ مَمَهُ

الثقة : « تبيين » مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء ، والفقر أصله في اللغة الذي انكسر قفار ظهره ، ثم أطلق على المدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من أنبت ظهره وعدم الحلول والقوة « علك » هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجز يانها وذكر أصحابها « تركع » أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن نصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مفارقة لها « وضعه » أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

للغنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدريه ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمنخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالاً حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تبيين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والفقر مفعول به تبيين منصوب بالفتحة الظاهرة « علك » عل : حرف ترج ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « أن » حرف مصدرى ونصب « تركع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « يوماً » ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « وضعه » رفع : فعل ماضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تبيين » حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الحذيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقف حكم التلون ؛ فإن وقعت بعد فسخة قلبت ألفاً ،
كقوله تعالى : (لَنَسْأَلَنَّهُا)^(١) (وَلَيَسْأَلُنَّهَا)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْهَا *

من التقاء الساكنين العذبنها نون التوكيد الخفيفة واللام في « الفقير » لأن الألف
التي بينهما ألف الوصل فلا حركة لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على
تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على
أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي
صلى الله عليه وسلم وقدم بها لبشدها بين يديه ، فتمتته قريش ، والذي أنشده المؤلف
عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَلِلْيَتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا *

. اللفظة : « لليتات » بفتح الليم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهي الحيوان للأكل
الذي فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقربنها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ في
ذلك بالنهي عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق
على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « وليتات » الواو حرف
عطف ، الميتات : معطوف على للمفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه
من الخلاف في شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحالتين الكسرة نيابة
عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة
في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد
الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات
(٨ — أوضح المسالك ٤)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ يَنْ يَأْخُذُ » و « اضْرِبْ يَنْ يَأْخُذُ » والأصل : اضْرِبْ يَنْ يَأْخُذُ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حَذَفْتَ النون لشبهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَزْتُ زَيْدٌ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .



هذا باب مالا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ كما مر ، وَبُنِيَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم للمعرب إن أشبه الفعل مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وَبُنِيَ غير أمكن ، وإلا صُرِفَ ، وَبُنِيَ أَمْكَنَ^(١) .

== مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نهي « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسرة للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الشيطان » مفعول به تعبد « والله » الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد للنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامعمل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « فاعبدا » حيث أبدل النون الحفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب قلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الحفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تسبغ الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم ==

والصَّرفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَتْنِي يكون الاسمُ به أَكْنَ ، وذلك للفي هو علمٌ مشابهته للحرف ولل فعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .
وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاعل لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُنْهَلَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاعله ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكور السالم .

== من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذي هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التي يتألف منها ويدل على الزمان بصحته أى هيأته ، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن في معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلا أن الحدث لا بد له من حدث يحدثه وهو الذي يسمى في علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه نتائج له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا يتون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجز ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجرم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل في علته واحدة ، أو أشبهه في وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قوياً ، ومتى وجدت العلتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى للفظه قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا يعصرف نونان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُهُ لَعْلَةً واحدة^(١) ، وهو شيطان :

أحدهما : ما فيه ألفُ التَّائِيثِ مطلقاً ، أى مقصورةً كانت أو ممدودةً ،
ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « **يَذْكُرْنِي** »
و « **صَحْرَاءُ** » ، أم معرفة كـ « **رَضَوْنِي** » و « **زَكْرِيَاءُ** » ، أم مفرداً
كما تقدم ، أم جماعاً كـ « **جَرَحَنِي** » و « **أَنْصِيَاءُ** » ، أم اسماً كما تقدم ،
أم صفة كـ « **يُحِبُّنِي** » و « **صَحْرَاءُ** » .

والثانى : الجمع للزَّائِنِ لِفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ^(٢) ، كـ « **دَرَّاهِمُ** » و « **دنانير** » .

(١) إنما كانت الة الواحدة فى هذين الشئيين كافية فى منع الاسم من الصرف
لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ،
فكانت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التائيث لها جهتان ، أولاهما الدلالة على أن
مدخولها مؤنث ، وللؤنث فرع عن الذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها
بمخلاف تاء التائيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها
مذكراً ، والجمع للوازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع -
فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وبيان
ذلك أنك لا تجد فى العربية اسماً مفرداً مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف
وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرًا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما
ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب
وسفن فإن نظيرهما من المفردات عنق ، ونحو حجر وصفر فإن نظيرهما من المفردات
قل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ،
وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعدما أوضحناه .

(٢) للراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءاً
بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، وللراد بمفاعيل : كل اسم بعد
ألف تكسيره ثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، سواء أكان مبدوءاً بالميم نحو مصاييح
أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان متاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرته فصحة ؛ فنقلب إؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَذَارَى » ، والغالب أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « آل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجزم مجرّي قاضٍ وسائر في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ^(١)) (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ^(٢)) ، وفي النصب مجرّي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ^(٣)) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرف مع أنه مفرد ^(٤) ؛ فقول : إنه أعجمي مُجَلَّ حَتَّى مُوَازَنه من العربي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك عليه ذلك .
وإن شئى بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيل وشرَاحِيل

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أمفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرؤالة ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :
عَلَيْهِ مِنَ الثَّوْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطَفٍ
وقال : مفردة سراويل - بدون ثاء - ومن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فصاحله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس البرد ومن ذكرنا من جهة اللغة ، إذ هم نقلوا أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، ونقلنا مقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا اللوضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظ *أَزْجَلٌ* للعلمية مثل *كَشَاحِمٌ*^(١)، مُنْعُ الصَّرْفِ .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بملتين ، وهو نوعان ،
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضِعَ صفةً ، وهو إما *مَزِيدٌ*
في آخره ألف ونون ، أو *مُؤَاوِزٍ* للفعل ، أو *مَمْدُول* .
أما ذو الزائدتين فهو *قَمَلَانٌ* بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه *قَمَلَى* ،
كـ « *سَكْرَانٌ* و *غَضْبَانٌ* و *عَطْشَانٌ* » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « *لَحْيَانٌ* »^(٢)
بخلاف نحو : *مَمَّانٌ* للثيم ، و *سَيِّفَانٌ* للطويل ، و *أَلْيَانٌ* للكبير الألفية ، و *نَدْمَانٌ* :
من اللنادمة لا *مِنَ الدَّمِ* ؛ فإن مؤنثاتها *قَمَلَانَةٌ* .

وأما ذو الوزن فهو *أَفْضَلُ* بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه *قَمَلَاءٌ*
كـ « *أَحْمَرٌ* » ، أو *قَمَلَى* كـ « *أَفْضَلُ* » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « *أَكْبَرُ* »
و « *آدَرُ* » ، وإِذَا صُرِفَ *أَزْبَعٌ* في نحو « *مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَزْبَعٍ* » لأنه
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتَ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،
وإِذَا منع بعضهم صرفَ باب *أَبْطَحَ* و *أَذْمَ* للقيد و *أَسْوَدَ* و *أَرْقَمَ* للحية — مع

(١) كشاحم : لقب شاعر ، وللشهور أنه يضم الكاف .

(٢) أما *فَلَانٌ* الذي جاء له مؤنث على وزن *فَعْلٍ* كـ *سَكْرَانٌ* و *غَضْبَانٌ* فقد اتفق
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود اليتين الفرعيتين اللتين ترجع
إحداهما إلى اللفظة وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف
والتون لأن اللزيم فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها
فرع المجرد إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما *فَلَانٌ* الذي لا مؤنث له كـ *لَحْيَانٌ*
قد اختلف فيه ، والصحيح فيه للنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على *فَعْلَى* ،
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإِسْمِيَّة ، وربما اعتدَّ بمُضَمِّها بِاسْمِيَّتِها قَصْرَها ، وأما أَجْدَلُ للصقر ، وأُخْتِلَ لطائر ذى خَيْلَان ، وأُفْعَى للحَيَّة ^(١) ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلماذا صرفت في لُفَّة الأَكْثَر ، وبعضهم يملع صرفها لِلْمَحْ معنَى الصفة فيها ، وهي القوة والفلون والإيذاء ، قال :

— ٤٧٨ — * فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينَ أَجْدَلَ تَارِيَا *

(١) اختلف النحاة في أصل « أُفْعَى » فذهب أبو على الفارسي إلى أن أصل مادتها (ي ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أَيْفَع ، فأُخْرَت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أُفْعَى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أُفْعَى على هذا أَعْلَف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أَوْفَع ، فأُخْرَت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أَوْفَو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أُفْعَى ، فوزن أُفْعَى على هذا أَعْلَف ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أُفْعَى أَفْعَل ، وعليه يجري كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شبيب ، والذي أنشده المؤلف صجرت بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ الْمُقْعِيلَيْنِ يَوْمَ لَقِيَهُنَّ *

اللفظة : « المقيلين » جمع عقيل ، وهو النسب إلى عقيل — بضم العين ، بزنة التصغير — وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيهم » أراد لقاءه إياهم في الحرب « فرأى » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصوراً — جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بارزا » مثال الأجدل .

للمنى : وصف الشاعر في هذا البيت بنى عقيل بأنهم مهازيل ضفاف لا يثبتون عند =

وقال :

• ٤٧٩ — فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلًا •

== القاء في مهارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كَأَنَّ ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكَأَنَّ لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وضمير القائمين المائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كَأَنَّ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح للقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على التثنية في محل رفع « أجدل » مفعول به لللاقين « بازيًا » يجوز أن يكون بدلاً من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفاً باطاف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو غشطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم لفصير أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، والذي أنشدته للوئلف هنا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

• ذَرِينِي وَعَلَيَّ بِالْأُمُورِ وَشَيْئَتِي •

وقبل هذا البيت للشهيد بجزءه قوله :

لَكَ أَكْثَرُ غَضَى الْيَوْمَ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنْ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

الفتحة : « ذريني » أتركني ودعيني ، وللتعامل من هذه اللادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليدر المؤمنين على ما أتم عليه) والأمر كما في قوله سبحانه : ==

« ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما للآضى فقد أماتته العرب « وعلى بالأمور » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمى » خلقى وسعيق وطيمى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء للثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٦٨) « بأخيل » الأخيل - بفتح المهمزة وسكون الحاء للمجعة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جرده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والفاء ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه القمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » درى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء للؤنة الحاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلى » الواو واللية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء التكلم مضاف إليه « بالأمور » جار ومجرور متعلق بـ « وشيمى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء للتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « يوماً » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآف لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضاً لما ذكرنا « بأخيل » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهمة ، وخبر ما إن جطتها حجازية عامة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيل » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشام بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو المدل فنوعان :

أحدهما : مُوزَن فُعَال ومَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفَاق ، وفي الباقي على الأصح^(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصلُ « جاء القومُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعْمَتًا ، نحو (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(٢) أو أحوالاً ، نحو (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فُعَال ومَفْعَل من واحد إلى عشرة ، أهمهموعان عن العرب أم أن السمووع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن السمووع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين خمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فُعَال ، فأما مَفْعَل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن السمووع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من خمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فُعَالن بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثليان » ومن ذلك قول الحماسي :
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوَحْدَانًا
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لتجذته جماعات وآحاداً : أي واحداً واحداً) .
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره رَأَى رَكْبًا وَرَكْبَانِ وَمَصَاحِبَ وَمَصْبِيحَانِ ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .

وربما استعملت هذه للمدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَحَيْلٌ كَفَّاهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مُنَاةُ الرِّجَالِ وَوَحْدَانُهَا
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) مَثْنَى آيَةٍ ٣ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ

الثاني : « أُخْرُ » في نحو « مَرَزْتُ يَنْسَوَةَ أُخْرَ » لأنها جمع الأخرى ،
والأخرى أنتى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخر من باب اسم التفضيل ،
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من الـ وإضافة مفرداً مذكراً ،
نحو (لِيُؤَسِّفُ وَأُخْوَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مِثْنَا)^(١) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ
آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبُّ إِلَيْكُمْ)^(٢) فمكان القياس
أن يقال « مَرَزْتُ بِمَرَزَةِ أُخْرَ » و « يَنْسَاهُ أُخْرَ » و « يَرِجَالُ أُخْرَ »
و « يَرِجْلَيْنِ أُخْرَ » ولكنهم قالوا : أخرى ، وأخر ، وآخرون ، وآخِرَانِ ،
قال الله تعالى : (فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)^(٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(٤)
(وَآخِرُونَ اعْرِفُوا)^(٥) (فَأَخْرَانِ يَتُومَانِ)^(٦) .

وإنما خصَّ الضعويون أُخْرَ بالذكر لأن في أُخْرَى ألف التانيث ، وهي
أوضح من العذل ، وآخِرُونَ وآخِرَانِ مُعَرَّبَانِ بالحروف فلا مدخلَ لهما
في هذا الباب ، وأما أُخْرَ فلا عذل فيه ، وإنما العذل في فروعه ، وإنما امتنع
من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة ، نحو (وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ)^(٧) ،
جُمِعَتْ على أُخْرٍ مصروقاً ؛ لأنَّ مذكرها أُخِرٌ — بالكسر — بدليل

-
- (١) من الآية ٨ من سورة يوسف
 - (٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة
 - (٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
 - (٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة
 - (٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة
 - (٦) من الآية ١٠٧ من سورة اللئيم
 - (٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى) ^(١) (ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ^(٢) ،
فليست من باب اسم التفضيل .
وإذا مُنِيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة
كأما ذهبت بالتسمية خَلَقَتْهَا العلمية ^(٣) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سُمى بواحد من الثلاثة التى هى الوصف
للزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف للعدول ،
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعاً من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلاً
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باقٍ بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،
فاللذان اللتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى
أن الاسم يمنع من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون كعنان وقصطان كما يمنع من
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشجان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس للبرد إلى أنه إذا سُمى بالمنوع من الصرف للوصفية
والعدل كثنى وثلاث وانصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عسقلان ، وعللوا مقالاتهم
هذه بأن معنى ثنى للعدول اثنين اثنين ، فإذا سُمى به صار معناه الذات للثنية ، فزال
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من الطل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف
الاسم ، فسمد وخالف وطامر أعلام مصروفة .

وبرى عن أبى على الفارسي فى هذه للسألة روايتان ، إحداها كذهب الأخفش
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيحذفه
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعاً » اهـ .
ومما يتجرب به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،
خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ،
وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :
أحدها : التَّعْلَمُ للركب تركيب للزَّجْر كـ « تَعْلَمُكَ » و « حَضَرَمَوْتَ »
وقد يضاف أول جزءٍ بهِ إلى ثانيهما ، وقد يُبْنِيان على الفتح ، وعلى اللغات
الثلاث فإن كان آخر الأول مبتلا كـ « مُعْدِبْكَرَبَ » و « قَالِي قَلَا » وجب
سكونه مطلقاً .

الثاني : التَّعْلَمُ ذو الزيادةين كـ « مَرْوَانَ ، وَغِرَّانَ ، وَعُثْمَانَ ، وَغَطْلَانَ ،
وَأَصْبَهَانَ » .

الثالث : التَّعْلَمُ للؤنث ، ويتعتم منه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةَ »
و « طَلْحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَبَ » و « سُمَادَ » ، أو مُحَرَّكَ
الوسط كـ « سَقَرَةَ » و « نَفْثَى » ، أو أعجمياً كـ « حَمَاءَ » و « جُورَ » ،
أو منقولا من المذكر إلى اللؤنث كـ « زَيْدَ » — اسم إسماء — ويجوز
في نحو « هِنْدَ » و « دَعْدَ » الصرف وتركه^(١) ، وهو أولى ، والزيادة يُوجِبُهُ ،
وقال عيسى والجزمي والبردي في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كهندي .

الرابع : التَّعْلَمُ الأعجمي ، إن كانت علمته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة
كـ « إِسْمَاعِيلَ » و « إِسْمَاعِيلَ » وإذا سُمِّيَ بنحو « لِيْجَامَ » و « فَيْرِنْدَ »^(٢)
صُرِفَ ؛ لحدوث علمته ، ونحو « نُوحَ » و « لُوطَ » و « شَتَرَ »^(٣)
مصرفوفة ، وقيل : الساكنُ الوسطُ ذو وجهين ، وللحركة مُتَّعِمٌ للنبح .

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَعْلٍ مِثْرَهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُنَقِّ دَعْدُ فِي الْمَلْبِ

نقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب للعرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعاً — اسم لقلمة من أعمال أَرَان . وأَرَان — بفتح =

الخامس : التَّمَّ المُوازن للفعل ، والمعتبر من وَزْن الفعل أنواعٌ :
 أحدها : الوزن الذي يَخْصُصُ الفعلَ كـ « غَضِمَ » لكان ، و « كَبُرَ »
 لفرس ، و « دُنِيَ » لقبيلة ، و « انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .
 الثاني : الوزن الذي به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه غالباً فيه كـ « يُنْبِذُ »
 و « إصْبَحَ » و « أَهْلِمَ » أعلاماً ؛ فإن وجود مؤازنها في الفعل أكثرُ كالأسر
 من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالث : الوزن الذي به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل
 ولا تدلُّ في الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلَبٌ ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهي
 في مؤازنها من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتَبُ دالة على التكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج
 بالأول نحو « امْرُؤٌ » علماً ؛ فإنه في النصب نظير أَذْهَبَ ، وفي الجر نظير
 اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالتالي نحو « رُدٌّ » و « قِيلَ »
 و « بِيَعٌ » فإن أصلها فَعَلَ ثم صارت بمنزلة فَعُلَ وِدَيْكَ فوجب صرفها ،
 ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ
 ثم خَفَقَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخَالَفَهُ للبردُ لأنه تغيير عارض ،
 وبالتالي نحو « أَلْبَسَ » - بالضم - جمعُ لَبَّ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلُ
 بالفتك ، قاله أبو الحسن ، وخُولفَ لوجود اللوازة .

== الهمزة وتشديد الراء - إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدونشري صرف « شتر »
 ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للؤث الأعجمي إذا كان ثلاثياً
 ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح الفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا
 الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى
 القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم
 يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزَنٌ هو فيها على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأسر من ضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَدَحْرَجَ ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

— ٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا *

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سميم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَصْبَحَ الْعِيَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أي بآية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجعلته صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل حلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلية ومسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر محدود قصر للضرورة كما سمى بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي للوضع في أعلى الجبل ، وكفى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتضيه الشدائد وبذلك عظام الأمور ، أو عن كونه جلدأ صبوراً على اللبائت والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر اللبتأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجعلته الفعل الماضي وقاعله ومنعوله في محل جر صفة لموصوف محذوف مجرور بالإضافه محذوف ، كما ظهر في التقدير « طلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه مجموع من الصرف للملبة ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان متولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون مُبْنًى بـ «جَلَا» من قولك «زَيْدٌ جَلَا» ؛
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

• بُنِيتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ^(١) • [٣٨]

وأن يكون ليس بـ تَمَّ ، بل صفة لمخذوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ .
السادس : التَّمَّ الخنومُ بألف الإلتحاق المقصورة ، كـ «مَتَّقِي» ،
و «أَرْطَى» عَلَمِينَ .

السابع : المعرفة للمعدولة ، وهى خمسة أنواع :
أحدها : قُتِلَ فى التوكيد ، وهى : جُمِعُ ، وَكُتِعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُتِعُ ،
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن قَمَلَاوَات ، فإن
مُفْرَدَاتِهَا : جُمَعَاء ، وَكُتِعَاء ، وَبُصِعَاء ، وَبُتِعَاء ، وإنما قياسُ قَمَلَاءَ إذا كان
اسما أن يُجَمَعَ على قَمَلَاوَات كـ مَحْرَاءَ وَصَحْرَاءَات .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوها فيسواء لم يكن مجموعا
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل
أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير
القالب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما
بل هى فعل ماضٍ باقٍ على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله
فى محل جر صفة لموصوف مجرور مخذوف ، والتقدير : أنا ابنُ رجلٍ جلا الأمور وكشفها .
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف هنا يثبت من الرجز للشطور ،
وبهذه قوله :

• ظُلِمَا عَلَيْنَا لَهْمٌ فَذِيدُ •

والشاهد فيه هنا قوله « يَزِيد » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،
ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن
الفعل وحده لكان قد جرّه بالإضافة ، ولكان جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه
حيث أن مجموع الصرف العلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إِذَا أُريدَ به سَحَرُ يَوْمٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أُلّ والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مَبْنِي لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللّام .

وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ مِنَ اللَّبْهِمِ ، نَحْوُ (تَجِيئَانُكُمْ بِسَحَرٍ)^(١) ، وبالثاني مِنَ الْعَيْنِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرَ ظَرْفٍ ؛ فإنه يجب تعريفُهُ بِأَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَانَا » ، وبالثالثِ مِنْ نَحْوِ « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرُ ، أَوْ سَحَرَهُ » .

الثالث : قُتِلُ علماً لذكر ؛ إِذَا مُنِعَ مَمْنَعُ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ الْعِلْمِيَةِ ، نَحْوُ « عُمَرُ » وَ « زُفَرُ » وَ « زُحَلُ » وَ « جُمُعُ »^(٢) ؛ فَلَهُمْ قَدَرُوهُ مَمْدُوداً ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَةَ لَا تَسْتَقِلُّ بِمَنْعِ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّ صِفَةَ قُتِلَ قَدْ كَثُرَ فِيهَا الْعَدَلُ ، كـ « خُدْرُ » وَ « فُسْقُ » ، وَكـ « جُمُعُ » وَ « كُتْمُ » ، وَكـ « أَخَرُ » .

وَأَمَّا « طُوًى » فَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ فَالْمَعْتَبَرُ فِيهِ التَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ ، لَا الْعَدَلُ عَنْ طَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمْكَنَ غَيْرَهُ فَلَا وَجْهَ لَتَكْلَفِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَصْرِفُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٢) الْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ الْوِزْنِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ لَفْظاً ، وَهِيَ : عُمَرُ ، وَزَفَرُ ، وَمَضَرُ ، وَقَمُ ، وَجَشَمُ ، وَجَجَ ، وَدَلَفُ ، وَثَمَلُ ، وَهَبَلُ ، وَجَعَا ، وَزَحَلُ ، وَقَزَحُ ، وَعَصَمُ ، وَبَلَعُ ، وَكَلَهَا بِضَمِّ الْأَوَّلِ . وَفَتَحَ الثَّانِي ، كَمَا أَنَّ كُلَّهَا لَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ سِوَى الْعِلْمِيَةِ ، وَقَدْ صَحَّحَتْ مَمْنَعَةُ مِنَ الصَّرْفِ ، فَقَدَرُوا أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ وَزْنِ فَاعِلٍ كَمَا مَرَّ بِالنِّسْبَةِ لَعَمْرُ وَزَاوَرٍ بِالنِّسْبَةِ لِرَفَرٍ ، لِيَتِمَّ لَهُمْ مَا أَصْلَاهُ مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا وَجَدَ فِيهِ عِلَّتَانِ فَرَعِيَّتَانِ ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِالْعِلْمِيَةِ لِأَنَّهَا وَحْدَهَا لَا تَسْكُنُ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ .

الرابع : فقالَ عَلَمًا لَمَوْث ، كـ « حَذَامِ » و « قَطَامِ » في لُفَّة تَمِيم ؛ فإنهم يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للملمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للملمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن حُتَيْمَ بالراء كـ « سَفَارِ » اسمًا لاء ، وكـ « حَوَارِ » اسمًا لقبيلة — بَنُوهُ عَلَى الكسر ، إلا قليلًا منهم ، وقد اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا الْاَقِيلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا الْاَقِيلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ النَّسَايَا طَسَمَا فَلَمْ يَنْجِهِ الْحَذَارُ
وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَوٍّ أَنْتَ عَلَيْهِمْ وَأُفْسَدَتْ عَيْشُهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِمَةً عُقْبَهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

اللقبة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يربن ، وميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد ونمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فمز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجبن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إرمًا » مفعول به أول تروا « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار

وأهلُ الحجاز يَبْنُونُ الباب كله على الكسر ؛ تشبيهاً له بَنَزَالٍ ، كقوله :
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

== وجرور متعلق بقوله أودى « الليل » فاعل أودى « والتهار » مطوف عليه « وم »
الواو حرف عطف ، م : فعل ماض « دهر » فاعل م « على » حرف جر « وبار »
جرور على ، والجار والمجرور متعلق بمر « فهلك » الفاء حرف عطف ، هلك :
فعل ماض ، والتاء لتأنيث « جهرة » مفعول مطلق للفعل معذوف ، نظير قولهم :
قعد فلان القرفصاء ، والعينى يهربه حالا ، نظير قولهم : طلع زيد بشتة « وبار » فاعل
هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية
ذلك البيت ؛ فإنه في الوضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر
بنى تميم ؛ ثم أعربه في الوضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضممة لما اضطر إلى ذلك .
وزعم قوم أن الثانية ليست علماً ، بل هي فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة
معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها لى هذا أن ترسم هكذا « فهلكت
جهرة وباروا » .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لـبسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب
أنه لـبسم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام : امرأته ، قاله ابن منظور في لسان
العرب (مادة رقتش) .

اللفظ : « حذام » اسم امرأة ، قال السيوطى : هي حذام بنت الريان بن جسر بن
تميم ، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها التيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ،
والتاء لتأنيث « حذام » فاعل قالت مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل
وقاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا :
فعل أمر مبنى على حذف التثنية وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام
مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على
التعليل ، إن : حرف تأكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن
« قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « حذام » فاعل قالت ، ==

انخامس : « أمس » مراداً به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يُضَف ولم يُقَرَّن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن يَمَضُ بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَمْدُودٌ عن الأَمْسِ ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ حَبِيبًا مِثْلَ أَمْسَا *

= مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والباء ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبنى على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرضه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محوّل عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أتف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره للؤلؤ ههنا بيت من الرجز للشطوط ، وبعده قوله :

* حَبِيبًا مِثْلَ السَّعَالِي حَسْبَا *

اللمة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » « عيبا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عبايُزا » جمع عجزوز ، وهى من النساء اللواتى هزمت وشاخت « السعالي » جمع سعللة - بكسر السين وسكون العين - وهى القول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالقول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على السنة العامة فى مصر .

ورواية الأعمى * عبايُزا مثل الأفاعى حَسَا *

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء للتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عيبا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالؤلؤ هنا فاللام عنده واقعة فى - رب قسم =

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :

٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أس

مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وععبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم . الشاهد فيه : قوله « مذ أسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يماثلون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها ومن الناس من قال : إن « أسا » في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذ أسى المساء » وأنت حير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

الفتة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا ، تريد أنه استمسك به وجهه عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء » هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرُّكَ فَأَضْحَتْ مُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَلْحُ

« بأس » بالياء الموحدة — أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس » بالثناة التحتية « تناس » معناه تفاعل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أس » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُعَبَّئاً مَعْنَى
الْإِلَام ، قَالَ :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَصْلٍ قَضَائِهِ أَمْسٍ *
وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ .

== صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس
تضمنه أَمْسٍ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسٍ » فإنه مرفوع بالضمّة الظاهرة ؛ فدل ذلك على
أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .
٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبّع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لا سقف
نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللمة : « مضى » ذهب « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصلة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « أعلم » فعل
مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم
موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون فى محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع
بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به »
جاء ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من
الإعراب صلة ما الموصولة وجملة أعلم وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى »
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور
بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف
وقضاء من « قضائه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير
العائد العائد إلى أَمْسٍ مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أَمْسٍ » فاعل
مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسٍ » فإنه مكسور مع أنه فى مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؛
فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأَمْسٍ يوماً من الأيامِ للناضية مُبْتَهَماً ، أو عَرَكَته بالإضافة ،
أو بالأداة فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً ، وإن استعملتَ الجَرَدَ الرَّادَّ به معينٌ ظرفاً
فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً .

فصل : يَمْرُضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب^(١) :

الأول : أن يكون أحدُ سَبَبِيهِ العِلْمِيَّةِ ثم يَنْكُرُ ؛ تقول « رُبُّ قَاطِئَةٍ
وَعِمْرَانٍ وَحَمْرٍ وَتَرْيِدٍ وَإِسْرَاهِيمَ وَمَمْدِيكَرِبٍ وَأَرْطَى » .

ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العِلْمِيَّةِ ، كـ « أُنْجَرٍ » و « سَكْرَانٍ »
فسببونه مُبَيِّنُهُ غدير منصرفٍ ، وخالفَهُ الْأَخْضَشُ في الحواشي ، ووَافَقَهُ
في الأوسط^(٢) .

الثاني : التصغيرُ الزَّيْلُ لأحد السببين ، كـ « حَمِيدٍ » و « عُثَيْرٍ » في أحد
وعمر ، وعكسُ ذلك نحو « مَحْلِيٍّ » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرف مُكْثَرًا ولا ينصرف
مُصْغَرًا ؛ لاستكمال الملتين بالتصغير^(٣) .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذي اختاره المؤلف والذي حاصله
أنه لا يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان التان تفتضيان منه من الصرف إلا
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذي
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو
لم يوجد ، وأما القول الثاني فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذى على صفة منتهى الجوع -
وهو المعبر عنه بالجمع الذى لانظيره في الآحاد - في الاختيار مطلقاً ؛ أى وجد أحد
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا في الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه
الوصفية فسمى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « محلي » على وزن تدرج مضارع درج .

الثالث : إرادة التناسب ، كقراءة نافع والكسائي (سَلَايَلًا)^(١) ،
و (قَوَارِيرًا)^(٢) ، وقراءة الأعشى (وَلَا يَتَوْنُوا وَيَمُوقًا وَتَسْرًا)^(٣) .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — • وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِذْرٌ عُنَيْزٌ •

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بجنة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف
هنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

• فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي •

اللغة : « الحذر » بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة — أصله للنزل تقصر
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة غشيرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها
لاتبرحه ، ويكون بهذه العبارة عن كونها غنومة مكئية أمور نفسها لانخرج الحاجة
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالحذر المودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البحر
ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير — هو لقب فاطمة ابنة عمه ،
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلت بفتح الواو وسكون الياء — وهى العذاب
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لىاء للتكلم ، وضعه « أرجله » أى صيره راجلا ،
أى ماشياً على رجله ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله
فى بيت سابق على بيت الشاهد • ويوم عقرت للعداوى مطيق • « دخلت » فعل
وفاعل « الحذر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الحذر ، وهو مضاف و « عنيزة »
مضاف إليه بحرف جر الكسرة الظاهرة ، وجملة دخلت الحذر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة^(١).

وأجاز الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) والفارسي^(٤) للمضطر أن يمنع صرف
النصرف، وأباه سائر البصريين، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ

بِشَبِيبٍ غَائِلَةٍ النَّفُوسِ غَدُورِ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

== إليها « فالتاء » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « لك » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الويلات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب
مقول القول « إنك » إن : حرف تأكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن
مبنى على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنوة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علماً مؤنث
(١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في
الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في
هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين -
علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد يثبت من الكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من
كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأيبريد .

اللمة : « الأزارق » جمع أزرقي ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق
أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري
أشاعرة وفي جمع مهلبى مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسبة ،
ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتائب : جمع كتيبة ، =

وهي الفصلة من الجيش ، وتطلق الكتبية على الحيل المتيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد النية ؛ لأنها تقتال الناس وتقتك بهم «شبيب» هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابِنٌ مَرَّوَانُ وَابْنُهُ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ

فَمِمَّا حُصِّنَ وَالْبَطَّائِنُ وَقَعْنَبُ وَمِمَّا أُمِرَ الْمُؤْمِنِينَ شَيْبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يسود إلى المدح « الأزارق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتاب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « بشيب » الباء حرف جر ، شيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العملية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لعاثلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات بملح محمد بن عباد :

قَالَتْ قَرْنُوسٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عِبَادَ فِيهَا وَالِدٌ حَدَبُ

فنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العملية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَكَانَ كَانُ حِصْنٍ وَلَا حَاسٍ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي تَجْمَعِ

قد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العملية .

فصل : للتقصص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت يؤه رفعاً وجراً ، وتُؤنَّث بالتثاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعْمِمْ » ، وكذا إن كان علماً كـ « ماضٍ » علماً امرأته ، وكـ « يَزْمِي » علماً ، خلافاً ليونس وعيسى^(١) والكسائي ؛ فإنهم يُثَبِّتُونَ الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرّاً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ — * قَدْ عَجِبْتُ مِثِّي وَمِنْ مُبْغِلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنْوُخٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عَدَّتْ عَلَى بَرْزُورٍ
فقد منع « زور » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القرمي :
وَكَاثِلَةٌ مَا بِالْ دَوَسَرَ بَعْدَنَا سَحَابٌ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ
فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .
وقد قال ابن هشام للؤائف في منع صرف التصريف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .

(١) الذي اختاره للؤائف في هذه المسألة هو مذهب سيويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفاً لهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .

٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره للؤائف ههنا هو بيت من الرجز للشطوط ، وبجده قوله :

* لَمْ رَأَيْتُ خَلْقًا مُقْلَوِيَا *

اللمة : « يعليا » تصغير يلى علم رجل « خلقا » بفتح الحاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقوليا » هو التماثل للنكش .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبت » عجب : فعل ماض ، والتاء لتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بحجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :
 — ٤٨٩ — * وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَا *

« نياية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والآف فيه للإطلاق » لما « ظرف زمان بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بمبج » رأى : قبل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء التكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثانٍ لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « جيلا » فإنه مضارع يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتفسيره سبب للنوع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد طامه معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر للؤلؤف ، ومذهب سيويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبداً بن أبي إسحاق النعوى الحصرى بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتى فلعنت أيضاً ، والذي ذكره للؤلؤف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَلَوْ كَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

اللفظة : « للولى » له عدة معان ، والمراد منه هنا مولى العتاقة أو مولى المرافقة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل بالنسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ واللوالى في نظر العرب من الحبة والنسمة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبداً مولى مولى موال ، ولم يكتب بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالنسمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لاجل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب التعليل

رافع المضارع مجزؤه من الناصب والجازم وفقاً للقراء ، لا حُلُولُه محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لا يتقاضه بنحو « هَلَا تَفْعَلُ »^(١) .

== العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التنذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للإطلاق ،

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل المقتوص المنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ماهو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيًا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء بأنه أحبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب العرب والمبنى أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحمل معاني متعددة ، ولا يتأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب الفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحمل أن يكون مراد التكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد ==

== التشكك بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالده، وأن يكون مراد التشكك بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالده، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد التشكك من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالده بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفف خالدا، وقال «ما أحسن خالده» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أي أجزاء خالده أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالده» دل على أنه يحجر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالده، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم يبنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه نلصق الدقيق التفصيل فاعلم أن النعاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضرىوا لذلك مثلا عبارة «لا تمنع الجفاء وتمنع خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون التشكك قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

كل واحد من الأمرين عنانيته بالجفاء ومدحهما خالدا ، سواء أفضل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما تحتمل أن يكون للتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهيه عنه ، كما تحتمل أن يكون للتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنانيته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالدا ، ويتميز بعض هذه للعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء للتكلم بالفعلين - وهما « تمن » و « مدح » - مجزومين دل على أنه سلب « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفضل كلاهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء للتكلم بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلب « لا » الناهية على الفعل ، لأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى للية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا ، إما الأول وإما الثاني فلم يملق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلب « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن للتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت للعاني المختلفة التي تقتصر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأصل كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقرر.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم وزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تمن بالجفاء ومدح خالدا » وإن أردت

== انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لا تمن بالجناء ولك مدح خاله» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شيئا قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل للمضارع - لا أشبهه شيئا قويا - هذا الحكم .
فأما وجوه الشبه بين الفعل للمضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل للمضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو «زيد قائم» والفعل للمضارع يقع خبرا نحو «زيد يقوم» والاسم يقع صفة نحو «هذا رجل جواد» والفعل للمضارع يقع صفة نحو «هذا رجل يجود» والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو «جاءنا الذي قام أبوه» أو وحده نحو «جاء القائم» وكذلك الفعل للمضارع يقع صلة نحو «جاءنا الذي يقوم أبوه» ونحو «جاء الذي يقوم» والاسم يقع حالا نحو «جاء زيد راكبا» والفعل للمضارع يقع حالا نحو «جاء زيد يركب» فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .
الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل في أسلفناه في هذا البحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فلن قلت : أفقلت قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لتصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ . قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا ليكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فقلت أنكر شيئا منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في الشبه أضنف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون يكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارداً للمسمى المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب على هذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياساً مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل للضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه للشبهة المدببة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجه كافية في إثبات للشبهة، فافتقر أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام الكوفيين، فتطعن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل للضارع للاسم: أن الفعل الضارع بحسب وضعه يكون شائئاً ثم يمرض له التخصص بما يلحق به، ألست ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحاً للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أحوال الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليعضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائئاً كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضاً.

الوجه الرابع منها: أن الفعل للضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بمجرى إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل للماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمداً يضرب عمرا » كما تقول « إن محمداً اضرب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمداً لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمداً لا ضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل للضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن الضارع يشبه الاسم ولا يشبه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل للضارع واسم الفاعل يجريان معاً على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكون على ما يجري عليه بضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونفى بذلك أن الحرف للتعريف في اسم الفاعل يقابله = (١٠ - أوضح للمالك ٤)

== حرف متحرك في الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا بقدر في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً حين أن تأتي حروف اسم الفاعل ساكنين لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلّة تصريفية .

وإذا علمت أن النواة كلهم كوفهم وبصرهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمراً » أو تقديرًا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلاً نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولهم في هذا للوضع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول الرأى وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجوازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْتَعِدَّ

وقد استدلوا لهذا للذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدماً، نفي أنه كلما وجد التجرد للذكر وجد الرفع، وكلما انتفع التجرد للذكر بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة، نفي أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى، والرفع أمر وجودى، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطيء، وذلك لأن المترضى فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجوازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ==

وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عديما ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديما مطلقا ، لكن إذا كان عديما مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قيل العدى للقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الراجع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » في قولك « زيد يقوم » فدخل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع في مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد في كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع في المكان الذى وقع فيه المضارع في كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به للمضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موضعه في الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضئيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به للمضارع هو مضارعه - أى مشابهته - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل للمضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبى العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وم يرون أن إعراب الفعل للمضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المترضى عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل في الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »^(١) ، ولا تقتضى تأييد النفى

القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أنبت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل للمضارع ، وجزء الشئ لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنبت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزعليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأناه به ، وهو القول الحزى بالقبول لأنه بعيد عن القس بمنى ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تدل على نفي الفعل للمستقبل ، وهو الذى يعبر للتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل للمضارع الذى يحتمل الحال والأستقبال بحسب وضعه للأستقبال ، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنبيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل فى الزمان للمستقبل على صريين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لن نرجع عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) فإن نفي براحه الأرض مستمر إلى أن يبيته الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، وهو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتهاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والحال لا يقع ، فإنه لو وقع لا تقلب محسنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للرغمشري^(١) ، ولا تنفع دُعَائِيَّةٌ ، خلافاً لابن

(١) ادعى جابر الله الرغمشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأنموذج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يطل تسميئنا نقي لن إلى الضريين الذين ذكرناهما آتفا ، ويكون نقي لن نوعاً واحداً ، وقد استدلل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) .

ولا صيغة لما ادعاه ، ولا دليل له فيها استدلل به ، فأما عدم صحة دعواه فبدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسياً) إذ كيف ينتهي تكليمها إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أضصح كلام وأجده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلها ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكراراً لأن للفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتنوه أبداً) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتباهه نعم ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الدباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضما ، ولئن سلمنا جدلاً دلالتها على تأييد النفي في هذه الآية بموعة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاماً يحتمل أن يكون المراد به نفي الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفي الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « قم » قلت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج^(١)، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للقرءاء ، ولا « لا أن » فحذفت الهززة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

الثاني : « كُنْ » للصدرية ، فأما التمليلية فجارةٌ والناصب بعدها « أن » مُضَمَّرَةٌ^(٢)، وقد تَظَهَّرَ في الشعر ، وتتمتع للصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك تمتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك تمتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » لسكان صالحا لذلك أيضا من غير أن يدل على تأييد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عسود وتبعهما جماعة من التعيين إلى أن « لن » تقع دعابة ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصودا به الدعاء ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يباهد ربه على ألا يظهر مجرما شكرا لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذْلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ كُكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتعد المظوف مع المظوف عليه خبرا أو إنشاء ، ولم يكنف بنى هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فأعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (ص ١٤ وما بعدها) أن الأحفش يرى أن كن لا تكون إلا حرف جرد الا على التحليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن الصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن ==

(لَيْكِيْلًا تَأْسُوْا) ^(١) والتعليليةُ إن تأخّرت عنها اللامُ أو أنْ، نحو قوله :

٤٩٠ - كَيْ لِقَضِيْبِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرُ مُخْتَلَسٍ

== الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للتعامل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية، وأنه إذا وقع في الكلام «أن» بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لَكِبَا أن تخر وتخذعا * كانت أن مصدرية أيضاً، وكانت أن بدلا من كي، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات * كي لتقضيني رقية بض ما * كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع، وكانت اللام زائدة، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب «كيه» فهو مقدر بعدها منصوبا بها، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا؟ مثلا، فمكن من ذلك على ذكر، ولا تخفل.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الحديد.

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من الليد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات، وقبل

هذا البيت قوله :

كَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةٌ فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أُنْزِرُ
كَيْ لِقَضِيْبِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي... البيت، وبعده
خُلُوَّةٌ إِذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ اللَّاعُونَ بِالْقَلَسِ

اللقية : « لتقضيني » لتوف لي بما وعدت، وتقول : قضى فلان ما عليه، وقضى دينه، إذا أوفاه وأبأ ذمته منه «مختلس» ذكر النيب والبخداي أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس، وهو أخذ الشيء خطفًا، تقول : خلست كذا، واختلسته، إذا أخذته بسرعة، وأفضل مما ذهب إليه أن يكون «مختلس» اسم مفعول من هذه اللادة الإعراب : «كي» حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لتقضيني» اللام للتعليل مؤكدة لكي، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حرف التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة، والنون للوقاية، وياء التكلم مفعول أول «رقية» فاعل تقضى «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى «وعدتني» وعد : فعل ماض، والتاء لتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ==

وقوله :

٤٩١ — • ... كَيْفَمَا أَنْ تَقْرُ وَتَحْدَعَا •

== تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بوعده على أنه مفعوله الثاني مخذوف وتقدير الكلام : لتقضي الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كي لتقضي » فإن وقوع اللام بعد كي دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بأن المضمره علامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء الفتحة مجرى الضمة كما في قول الشاعر « أرجو وآمل أن تدنو مودتها » وقول الآخر « أبي الله أن اسمو بأمر ولا أب » ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لتلا محتل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور في كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العنبري ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِعًا

لِسَانَكَ كَيْفَمَا أَنْ تَقْرُ وَتَحْدَعَا ؟

اللمة : « مانعا » اسم فاعل من المنع ، وهو الإعطاء ، وهو يعمد إلى مفعولين ، تقول : منعت السكين درهما « ثمر » مضارع غررته ثمره — من ياب مد — إذاخذته وزيلت له غير الزين « تمنع » تفسير لثمر ، ومنها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وانتهاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » المحمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانعا الآتي ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبنى على الفتح في محل رفع « مانعا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ==

«لسانك» لسان : مفعول أول لسانع ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كبا» كي : حرف تليل وجبر ، وما : حرف زائد ، وذكر اليق أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدرى ونصب «تفر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصب الفتحة الظاهرة «وتعندما» الواو حرف عطف ، تجمع : معطوف على تفر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للإطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بماضع ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله «كبا أن تفر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي - في هذه البارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام . نحو قولك : جئت كي أعلم ؛ وظهور أن بعد كي سين أن تكون كي حرف تليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تليل لكانت حرفا مصدرى ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكي ؛ والتأسيس - أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد . والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كي وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كي لا يكون دولة) وبذكرها مسبقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكي لاتأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبقة باللام وبجدا أن المصدرية كما في البيت الشاهد رقم ٩٣ ؛ الآى وما سنذكره معه من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونعني بهم هنا سيويه وجمهور البصريين - يرون أن كي إذا نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كي» قد تكون تليلية بمعنى لام التليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ ما لم يكن التأكيد أمرا لا مندوحة عنه حينئذ يصار إليه .

ويعجز الأَمْرَانِ في نحو (كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً)^(١)، وقوله :

٤٩٢ - * أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ يَقْرَبَنِي *

== وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرّت إلى التأكيد ولك معدل عنه .
وإذا قلت « كبا أن تخر ونخدا » يتعين أن تكون كي حرف تحليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرّت إلى التأكيد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كي أعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التحليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كي حرف تحليل وأن للمصدرية مقدرة بعدها .
وإذا قلت « لكبا أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تحليل فتكون هي مؤكدة للام .
وإنما رضىت بالتأكيّد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .
(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره للؤلؤ صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَقَرَّكُمَا شَنَا بَيِّدَا بَلَقَعَ *

اللمعة : « تطير » تلعب بسرعة « بقرى » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الساعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذى تخزق « بيداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكبا » اللام ==

الثالث : « أَنْ » في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)^(١) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

== حرف تمليل وجزء ، وكى : يجوز أن تكون حرف تمليل مؤكدة لام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أَنْ » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً مصدرياً فإن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اللام ، وقرية مضاف وياء للتكميل مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « شنا » حال من للمعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيداء » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لكيا أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التمليل التي يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تمليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تمليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشد أبو روان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْتُمُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر للؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وقول العرب في مثل من أمتلهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد الماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي اللث الأول : صامكم بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثاني : ورودك الماء بماء ==

يَنْفِرَ لِي^(١)، وَبَعْضُهُمْ يُهْلِكُهَا خَلًّا عَلَى «مَا» أُخْتِيهَا، أَيْ: للصدرية،
 كقراءة ابن محيٍصين (لِيْنْ أَرَادَ أَنْ يُعِيْمَ الرِّضَاعَةَ)^(٢)، وكقوله:
 * أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا * — ٤٩٣

≡ أ كيس، أى أكثر دلالة على العقل، وتقع أن فى وسط السلام فيكون المصدر
 فاعلاً نحو قوله تعالى (ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) التقدير: ألم
 بأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى (فأردت
 أن أعيها) التقدير: فأردت عيها، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى
 (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) التقدير: من قبل إتيان يوم، أو يكون مجروراً
 بحرف الجر نحو قول الراجز:

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ *

التقدير: من رؤيتها رأسى - إلخ.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن عيٍصين
 هذه على أن أصلها (لن أراد أن ينموا الرضاعة) فهو منصوب بحذف النون، والجمع
 بالنظر إلى معنى «من» وقد حذفت واو الجمع لتخلص من التقاء الساكنين، لفظاً،
 ثم استتبع ذلك فى الكتابة، وهو تكلف.

٤٩٣ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذى ذكره للؤلف
 صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* مِئِي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

اللفظ: «تقرآن» يقال: قرأت السلام على زيد أقرؤه، قراءة، تريد أنك قلت
 له اقرأ السلام على فلان، أى الله أو أعده عليه «السلام» هو التحية مطلقاً، سواء
 أ كانت من لفظ السلام أم من غير لفظه «ويعسك» هو مصدر معناه «رحمة لك»
 واتصابه بفعل من معناه «ألا تشعرا أحداً» أى لا تطلبا بما حلتكما من السلام
 عليهما أحداً.

الإعراب: «أن» حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ≡

وتأني « أن » مُفسّرة ، وزائدة ، وَخَفَّةٌ من أن ؛ فلا تنصب للضارع .
فالمفسّرة هي : اللّسوقة بجملته فيها معنى القول دون حُرُوفه ^(١) ، نحو (فَأَوْحَيْنَا

== « تقرأن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للمعية والتأنيث ، أو لكونه مفعلاً بالالف التأنيث للمندودة ، « وبمحسبنا » ويج : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من مناه ، أي وحسبك رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « متى » جار ومجرور منطلق بقوله تقرأن « السلام » مفعول به لقوله تقرأن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن الصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « أحداً » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوماً من العرب يحملون « أن » الصدرية كما يحمل جيمهم « ما » الصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أمحلها في عجز البيت الذي رويناه ، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هي الصدرية الناصبة للضارع ، ولكنها الخفيفة من الثقيلة ، وأصحها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل للضارع وفاعله في محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التي سبق يانها والاستشهاد لكل منها في باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك عتزز كل شرط منها ، فنقول :

==

== الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعوانى أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخلفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو (آخر دعوانى) .

الشرط الثانى : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن اعمل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عريية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « اعمل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز سار الله العنشى في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرت به أن اعبدا الله ربى وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها باقياً على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلى ، فإن خرج عن معناه الأصلى جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بـ « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثانى بدلاً أو عطف بيان ، والثانى أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفضل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن للصدرية ، وللصدر النسب لك منها ومن مدخولها مجرور بالباء للفظ بها أو للقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلَكَ^(١) (وَانْظُرْ لِلَّهِ مِنْهُمْ أَنْ يَمْشُوا)^(٢).

والزائدة هي : التالية لـ « لَمْ » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)^(٣) ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

• كَأَنْ ظَلَمِيَّةً تَغْلُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤) •

هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في تحليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيرا لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيرا لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيرا لنفس الفعل السابق وبيانا له نحو قولك « أمرته أن أضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن يبان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيرا وبيانا للفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيرا وبيانا لقولك كتبت إليه ، واسكنه بيان المكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للؤلف الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي نشير إليه بيانا لا محتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

• وَيَوْمًا تَوَاقَيْنَا بَوَاحٍ مُقْسَمٍ •

والشاهد فيه هنا قوله « كَأَنْ ظَمِيَّةً » فيمن رواه بحر ظمية ، فإن تخريج ذلك على أن ظمية مجزور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فلي أن « كَأَنْ » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من اللتل ، وظمية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعاريب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو^(١)، كقوله :
 ٤٩٤ — • فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ •

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها « أن » للفتوحة الهجزة الساكنة النون ، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعا ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :
 فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَايِرٌ
 وقد استشكل قوم من الباحثين للراد : إذا في هذا البيت ، ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فعالية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفعائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا للوضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلا مقدرا تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمله حتى إذا يقال فيه كأنه — إلخ .
 وقد ذكر الأخفش أنها تزداد في غير هذه اللواضع الأربعة ، وخرج على زائدتها قوله تعالى : (وما لنا ألا نتوكل على الله) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : وما لنا لا نتوكل على الله ، لئلا يقع الصدر للنسيك من أن للصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن « أن » في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدرا ، والأصل : وما لنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا للصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن للصدرية قياسا سائق

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ جَدْتُ عَدَاوَةً يَبِينَا كَيْتَعَيْنَ مَنَى قَلَى الْعَظَمِ مَيْسَمُ
 فَأَقْسِمُ أَنْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو « وأتم » الواو حرف عطف . أتم : معطوف على =

وَالْخَفَّةَ مِنْ أَنْ هِيَ : الواقعة بعد عَلِمَ ، نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ^(١) ، ونحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ) ^(٢) ، أو بعد ظَنَّ ، نحو (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ) ^(٣) ، ويمحوز في تالية الظن أن تكون ناصبة ، وهو الأزجج ، ولذلك أجمعوا عليه في (أَحْسِبَ لِلنَّاسِ أَنْ يُتْرَكُوا) ^(٤) ، واختلَفوا في (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ^(٥) ، فقرأه غيرُ أبي عمرو والأخوين بالنصب ^(٥) .

== نأ في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع التصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان فعل ماضٍ يحوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويمحوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم ويصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعي هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أفسم أن لو » حيث وقعت « أت » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ تَوْ كُفْتَ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْفَتِيُّ

والقدير : أفسم واقه لو كنت حراً لمرت لي مَرْثَى ، مثلاً .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة السائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٥) الأخوان حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي « رب » مع

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جوابٍ وجزاء^(١) ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

== وههنا أمران تنبئك إليهما ، الأول : مذهب سيويو والجمهور - وحاصله أن المعلول عليه فى اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو للمعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيويو ، وذهب أبو العباس للبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فسكنا كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة . ولا يجوز عنده إجراء العلم بجبرى الظن ، ولا إجراء الظن بجبرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيويو .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والبرد معهم متفقان على أن نمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى للبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيويو ، وقد ذهب القراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعدها صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إذن » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا احتلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بفضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلافا الأول : أى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك على وجه الإجمال قولان . أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأمه إذا قيل لك « سأزورك » قلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتى أكرمك ، فحالة زرتى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها توين إذا ، وحذفت الألف لالتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » ، المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية للضمرة ، ودخولها فى تأويل مصدر :-

== يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعاً بالزمان للماضى - ثم حذفت الجمة التى تضاف إليها إذ . وعوض عنها التنوين ، ثم فُتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جس صالحاً لجميع الأزمنة بعدما كان مختصاً بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نجب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلقى بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفاً ، أهو بسيط أم مركب ؛ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالاً ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » للصدرية ، نقلت حركة الممزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذمت الممزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت الممزة من أن ثم الألف من إذا فتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن للصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهافت - يدل على أهمى بيان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » للصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل الصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمَر بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون الخليل ==

== رأيان في «إذن» والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر مملووظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزء المضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيويه ، فذهب الشاويين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمعض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل «إت أحبك» قللت له «إذن أظنك صادقا» فإن هذا الكلام الذى أجبت به لادلالة له على الجزء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن تتعرض لذلك هنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتمم كلامه في حينه فنذكر ما أمهله منه .

الخلاف السادس : إذا استسكنت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقرأ من كلام العرب ، يجوز إعمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها رفوعا ، أم لا يجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لقيهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون - بكاتبة سيويه - بن عمر هذه بالقبول ، وواقفهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجر أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» ==

أحدها : أن تَتَصَدَّرَ ، فإن وقعت حَشَوْاً أهملت ، كقوله :
 * وَأَمْكَنَتْنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا * ٤٩٥ -

== متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والنراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية اللثة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها - مع ذلك كله - لثة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للؤلؤ هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَيْفَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللثة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثليها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختبار الجائزة «أمكنني منها» أي جعلني متمكناً منها «لا أقبلها» لا أركبها ولا أردّها ، وهي بالقاف الثناة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لي» جار ومجرور متعلق بإعاد «عيد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و«العزيز» مضاف إليه «بمثليها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بإعاد أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكنني» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، رالون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بأمكن «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أقيلها» أقلل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب . ==

وأما قوله :

٤٩٦ — * إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا *

فضرورة ، أو تخيير محذوف ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

يشهد فيه : قوله « إذن لا أقبلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقبلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تنبّه له أن « إذن » تقع حشوا في ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تقع بين البتداء وحبره ، نحو أن تقول « زهد إذن يكرمك » جوابا لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه . نحو أن تقول « إيت تزرنا إذن تكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه . سواء أ كان القسم مذكورا نحو أن تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لنن زرتني إذن أكرمك » فإذن واقعة في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقبلها » هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو للتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

* لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا *

اللقنة : « لا تتركني » يريد : لا تصبرني بهذه المزلّة ، ونظيره قول النابغة الذبياني

في اعتذاراته لذلك النعمان :

فَلَا تَتَرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

« شطيرا » الشطير — تمتع الشين — مثل البعيد والغريب في الورن والمعنى « أهلك » أسوت ع أطير « معناه الأصلي أذهب بعيداً .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب^(١)، وقد قرئ: (وَإِذَنْ

== الإعراب : « لا » حرف نهي « تركن » ترك : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لاعل له من الإعراب ، وباء التكلم مفعول أول لتترك - مبني على السكون في محل نصب « فهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبني على السكون لاعل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع مطلق على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل للمضارع الذي هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هي مسبوقة بقوله إني ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن في حشو الكلام أن تقع بين الجندأ والخبر ، وهي هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما في البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام .
وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة في محل رفع خبر إن .

وخبره جماعة على ما ذكره للؤلؤف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : ن لا أستطيع ذلك ، أو قال : اني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكره فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قات : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوي حروف العطف كلها في ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفع » إذا « إذن » من بعد عطف وقما « وعلى ذلك لو قات « وأنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز في « أقاتل » ==

لَا يَلْبِسُوا^(١) (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)^(٢) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .
 الثاني : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع في نحو « إِذَنْ تَصْدُقْ » جواباً
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .
 الثالث : أن يَتَّصِلَ ، أو يَفْصِلَ بينهما التَّسَمُّ^(٣) ، كقوله :
 ٤٩٧ - * إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْيِيهِمْ بِحَرْبِ

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا حصت هذا الحكم بفاء العطف وواو
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع في الفعل
 للمضارع الذي يلي « إِذَنْ » للسبوقه بهم أو غيرها من حروف الطوف :
 (١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .
 (٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبي بن كعب .
 (٣) أجاز ابن هشام في معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور
 وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالتداء أو بالتداء ، وأجازه الكسائي وهشام مع الفصل
 معمول الفعل ، إلا أن الكسائي رجح النصب وهشام رجح الرفع .
 ٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري ، وهو مذكور
 في ديوانه بيتاً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذي أشده للؤلؤف ههنا صدر بيت
 من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ *

اللغة : « نرسم » أصل . معنى هذه الكلمة نظرهم عليهم وتقديمهم ، وأراد نصيبهم
 « يشيب » يروى هذا الفعل بتاء المضارعة الدالة على تأنيث المفاعل ، ويروى بالياء ،
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها
 « صيره أشيب » ، والأصل في هذه العبارة قوله تعالى : (يَوْمَا يَجِلُّ الْوِلْدَانُ شَيْبًا ، السماء
 مسطحة به) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، =

«والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «زيمهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير القائمين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «مجرّب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به للشيء «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «للشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما يتعلق به في محل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله زيمهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك القائل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - لا يشتر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

وجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يحمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

وجه اعتبار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكاسي من قولهم «اشتريته بواقة ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفعل بالظرف أو بالدعاء أو بجمعول الفعل عللاً فرية من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :
أحدها : بعد اللام إن سُبِقَتْ بِكَوْنٍ ناقص ماضٍ منفى ^(١)، نحو (وَمَا كَانَ
اللَّهُ يَظْلِمُهُمْ) ^(٢) (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ) ^(٣)، وتُسَمَّى هذه اللام
لامَ الجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَقٌّ » ^(٤)، نحو « لَأَلْزَمْتُكَ
أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن
الضمرة وجوبا - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة
بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل
للمضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام
زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد يفعل
القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوف ، وأن
المحذوفة مع مدحولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريداً للفعل القبيح ، واللام فيها قال
الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ،
وجملة الفعل للمضارع مع فاعله للمستتر فيه في محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدرته
حيث يقول :

تَمَوَّتْ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوْا وَاسْكِنْهُ الْمُضَيِّعُ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولاً أنهم نصبوا الفعل للمضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك
أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك
والتردد نحو أن تقول « سأزور محمداً أو أبنت إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد
أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاكاً فيما استقطعتهما ، وإما =

• • • • •

للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو ترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يتندر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيمن إقناع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإقناعها به وأنت — مع ذلك — شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدا أن يفرقوا بين هذين اللغتين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفضوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر الحالة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائي وهو شيخ شيوخم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو مخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فরাوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، وراوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معسوى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصيد ما قبلها ، فإذا قلت « لأثمنك أو تقضى حقى » كان التقدير عندهم : ليكونن لثمنى لك أو قضاء لعق منك فوفروا لأو معاها الأصل . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حق ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى . والبارتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يريد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهي زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطيعن الله أو يعمرلى دنى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يعمر لك ذنبك ، ولا يصلح لى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها =

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ لَلَّتِي *

= نحو أن تقول «لأستظرن محمداً أو يحيى» فإنك تريد هذه العبارة أنك ستستظرن محمداً إلى أن يحيى ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأنتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمر الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالم المشهور ، وهو «لأؤثمنك أو تقضيني حقى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لأؤثمنك كي تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لأؤثمنك إلى أن تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول : لأؤثمنك إلا أن تقضيني حقى ، أى ليسكونن لزوى إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذى تقضيني فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به .
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للؤلؤف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

اللقية : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا مقادراً لك بعد إباء وشغاس ، أو إذا عددته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «التي» جمع منية — بضم الليم فيهما — وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الأمال» جمع أمل — بزنة جبل وأجال — وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على للكراه ولا تخور عزائمُه لشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا عمل له من الإعراب ، وفاعله =

أو «إلا» نحو «لَأَقْتُلَنَّكَ أَوْ يُسَلِّمَ»، وقوله :

٤٩٩ - * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا *

== ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستعمل . وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب جواب القسم للقدر «أو» حرف معناه إلى مبنى على السكون لاجل له «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن للضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لنى» مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف «لما» الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقادت «إلا» أداة حصر «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل للمضارع الذى هو أدرك بأن للضمرة وجوباً بعد أو التى بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ - هذا الشاهد من كلام زباد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذى أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، صدره قوله :

* وَكُنْتُ إِذَا غَزَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ *

اللفظة : «غززت» ليلت «قناة» القناة هنا الرمح ، وعمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعرج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليتدل ما اعرج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء الثلاثة ، بزة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعدل «كسرت كعوبها» الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، «تستقيم» تستدل بعد اعوجاج .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «غززت» فعل ماض وفاعله «قناة» مفعول به لغزرت ، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه ، وجملة غزرت من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها «كسرت» فعل وفاعل «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير القابلة المائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لاجل لها ==

الثالث : بعد « حَتَّى » ^(١) إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيم » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى فتاة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيم » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمر وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلا بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها القاية .

الوجه الثاني : أن يلها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى للشاة » وقولهم « عليك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون البالي لها اسما ظاهرا ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون مضافا قبلها تحقيقا أو تأويلا ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حسا وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣ / ٣٦٠) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَاَتِ الْقَتْلَى تَمِيحُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَا دِجْلَةٌ أَشْكَلُ
وكقول الرزدق :

فَوَا تَجَبَّأَ حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِيحُ كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ تَجَاشِعُ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُمَشُّونَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقذلوا) =

== وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
في رواية من رفع « تسلك » في هذا البيت، وحتى هذه حرف ابتداء، أى أنها حرف يبدأ به السلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل للمضارع للنصب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والصدر للسبوك من أن ومدخولها مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون في إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » في نحو قولنا « أطلع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطلع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما في قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والثىء إذا قام مقام شىء أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى يطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء ، اتفقا بيننا وبينكم لم يحز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء ، ولما قلنا إن العامل في الفعل المضارع النصب بمدحتى هو « أن » المصدرية مضمرة لبقيا على ==

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْنِي حَتَّى تَنفَى)^(١) ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٢) .

ويزُفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالاً مُسَبِّباً فَضْلَةً ، نحو « عَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٣) في قراءة نافع ؛ لأنه مُوَكَّلٌ بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

== حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحى .

وبقى مما يتعلق بحى التى يتنصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تسكل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى يتنصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كي . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن يتبره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْنِي حَتَّى تَنفَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لئلا ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا لحق هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْمُضُولِ مِمَّا حَاقَ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِيكَاً وَكَاهِلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل «لَا سَيْرَنَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و«مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا» و«أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانتفاء السببية ؛ بخلاف «أَيْتُمُ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو «سَيَرَى حَتَّى أَذْخُلَهَا» لعدم الفَصْلِيَّةِ ، وكذلك «كَانَ سَيَرَى أَمْسَ حَتَّى أَذْخُلَهَا» إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

الرابع والخامس : بعد فاء السببية^(١) وواو المعية ، مَبْنُوتَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو للذكرة في هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع ؛ أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه .
هذا ، واعلم أن النعاة في ناصب الفعل للمضارع للقرن بقاء السببية أو واو للعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حيث هو أن للصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب للمضارع هو الواو والفاء تنسهما ، وهذا قول أبي عمر الجرجى ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النعاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلنا الحكامتين غير دقيقة ، والحق هو الذى أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت «زنى فأكرمك» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «لا تجهل علينا فنعاقبك» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = (١٧ - أوضح للمالك)

بنى أو طلب مخضين ، نحو (لَا يُقَضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) (وَكَانَ يَعْلَمُ

== موافقاً لما قبلها وجب أن يكون منصوباً على الخلاف .

وأما الصريون فقالوا : إنما قلنا إن للمضارع منصوب في هذه اللواضع بأن الصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأننا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل للمضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقاً ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف . والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل منهما ، ومن حق الحرف للمشاركة بين القيلين ألا يعمل شيئاً ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدردنا أن الصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل « وأن » للصدرية النصب في هذا للوضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » للصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجمود وحتى وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً لنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا بنينا كلامنا في مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة طاهر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون الثاني فيها حرفاً من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى (لَا يُقَضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ونحو قولك « ما تزورنا فتحدث إليك » .
الصورة الثانية : ما يكون الثاني فيها فعلاً ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون الثاني فيها اسماً ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على الثاني فعلاً موضوعاً للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتتجلى صدورنا » .
==

والطلب : يشمل سبعة أشياء ، هي : الأمر ، والتهى ، والنساء ، والعرض ،
والنضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق القاء أو الواو
ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النعاة حين يتحدثون عن هذا للوضع يقولون « الأجوبة
الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم يذكرون أن الترجى لا طلب فيه
لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بمصوفه .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون في الاستفهام التقرى :
أياخذ حكم النفي فينصب بعده المضارع للقرن بفاء السببية أو بواو المعية ،
أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة
ابن مالك في الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين »
وللؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقرى يأخذ حكم النفي
فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه ، وقد صرح صاحب الجمع بذلك حيث
يقول « لافرق في النفي بين كونه محضاً نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن
نقض بـ لا نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقرى
نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن العمل المضارع للقرن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام
التقرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقرى يفيد ثبوت الفعل ، لآتيه ، فلا
تكون الفاء واقعة في جواب نفي ، فيجب أن يرتفع المضارع للقرن بهما ، وبيان
ذلك أنك إذا قلت مخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقي
عما بعد المزمة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه
وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقي لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تعمل مخاطبك
بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك
أتيتني فأحسنيت إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فإن المعنى :
الله كاف عبده ، وبذلك على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر :
« معنى قولنا المزمة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَنْتَهِمِ الصَّابِرِينَ^(١) (يَا لَيْدِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزُ)^(٢) (يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ)^(٣) (وَلَا تَعْمَلُوا فِيهِ فَيْحِلْ
= أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يملك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن
أردت أن تحمله على أن يقر بفعله قد فعله » ١١ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقرري لا يبعد النفي فأوجبوا ألا ينتصب
للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه - أن للمضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة
ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفي ، وإن لم يكن نفيا على
الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي ، ولهذا تجد المؤلف يقول
بعد مثال النفي التالي همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي » .
وعما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل للمضارع
للمقترن بواو الية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهي الأمر ، والتثنية ، والتثنية ،
والنفي ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر في التمثيل الواو على أمثلة هذه الأربعة ،
وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدماء والعرض والتعريض والترجي ، فينبغي ألا يقدم
على ذلك إلا بسبع » ١١ .

وبما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا في نصب المضارع
للمقترن بفاء السبية في جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه
لا ينتصب في جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا
في جواب الأمر في كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناق سيري عفا فسيحا *
البيت رقم ٥٠٩ الذي استشهد به المؤلف ، وسيأتي مشروحا ، وأجاب بعض الناس
عنه بأن هذا عمر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأُتْرَكُ مَنَزَلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الأتى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء - وهو قوله
« فَأَسْتَرِيحَا » - من غير أن يكون واقعا في جواب نفى أو طلب ، فما تنكر أن
يكون الشاعر الذي استدلتكم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأنى للمضارع منصوبا
في جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٢٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٣٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي^(١)، وقوله :

• • • — • لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ •

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

• • • — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيويه
(ج ١ ص ٢٤٤) وقد نسبته قوم إلى المتوكل الكنتاني (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤)
وهو في كتاب سيويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنسده المؤلف صدر بيت من
الكامل ، وعجزه قوله :

• • • هَارَ عَلَيْكَ إِذَا قَتَلْتَ عَظِيمُ •
ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ته »
فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ،
وفاعه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله ته
« وتأتي » الواو واو اللية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل
مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وفاعه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب المائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم
في محل جر « عار » مجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين
القولين يكون قوله « عليك » جاراً ومجروراً متعلقاً بما ر « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « فطت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب
إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لمار مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل للمضارع الذي هو تأتي بأن للضمرة
وجوبا بعد واو اللية في جواب التهي بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

وقوله :

٥٠٢ — فَتَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى •

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللمة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من اللطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو للشي « عتقا » بفتح العين للهمة والتون جيماً — ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلتق عنا متاعب السفر ولا نحمل بعد لقائه بالأيام ! لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف التون ، وياه المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عتقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحا » نعت لنعق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لعلية وزيادة الألف والتون « فتستريحيا » افتاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن للضرورة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فتستريحيا » حيث نصب الفعل للمضارع — الذي هو نستريح — بأن مضرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعشى في شرحه : « ويروي للحطيفة » ونسبه قوم إلى

ربعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً؛ والذى أنشده لأؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله :

* لِعَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت للشهيد بصدرة بيتان، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيْلَتِي لَمَّا اسْتَحْكَيْنَا سَيِّدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَرَمِ الْمِجَانِ
سَيِّدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَرَمِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَطَعَانِ

اللمعة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الدى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإصراب : « قفلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وباء للؤثمة الخطابية فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو اللية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل بنادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم اللورد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل للمضارع الذى هو أدعو بأنضمرة وجوبا بعد واو اللية في جواب الأمر ، ومن الناحية من يرويه * قفلت ادعى وأدع فلان .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع- إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) (١) الآية ؛ لأن (فَطْرُدْهُمْ) جوابُ النفي ، و (فَكُونَ) جوابُ النفي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، ولتَلَوِ بنى ، وللتنقض بإلا (٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتَحَدِّثُنَا » .
ومن الطَّلَبِ بِاسْمِ الْفِعْلِ (٣) ، وبما لَفْظُهُ الْخَبَرُ ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقيد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي وانما بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زَالَ » وأخواتها تدل على النفي ، ونفى النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتَحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إِلَّا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقص حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدْبِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلْسِنَةٍ هِيَ أَعْرَفُ
وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقيد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قوله « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقيد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَمْتَدِرُونَ)^(١) ، فإنها للمطف ، وقوله :
 ٥٠٣ - * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ أَنْ يَقْطِرْ *
 =

هنا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالصدر نحو قولك « ضرباً زيداً فيستقيم أمره » ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يحجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كترال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى صماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياساً على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسد تعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .
 (١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ - هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العنبري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخَيِّرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمْلَقُ *

اللفظة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » بخبر عما قبل النهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أي يهلك « سملق » بزنة جعفر - الأرض التي لا تثبت شيئاً .
 الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الربيع » مفعول به للتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستثنا ؛ إذ المطفُ يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب ^(١) .

== بنون التوكيد الحقيقة ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب ، وضمير مخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « يداء » فاعل تخبر مرفوع بالضمة الظاهرة « معلق » نمت ليذاء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع العمل للمضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستثنا .

(١) أنت تعلم أن فاء المطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل ، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعا كان ما بعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان ما بعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع للقرن بها ولو كان ماقبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها بسبب فى حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة لما قبلها وترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفي ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستثنا تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للقرن بها لأن اللروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للستر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر للسبوك بواسطة أن للصدرية للضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متعبد بما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء لجرد المطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منى لأنه معطوف على منى ، ونظيره فى ذلك الآية الكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتدون) أى لا يؤذن لهم فلا يعتدون .

وتقول : « لَا تَأْكُلُ لَحْمَ السَّمَكِ وَتَشْرَبُ اللَّيْنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول قطع ، فإن قَدَرْتَ النَهْيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّرٍ ، لا للطلب لتضيُّفه معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك^(١) ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا)

== وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إليك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية الكريمة التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتهاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستثاف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير مسمى ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ماعداه .

(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومتربباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومتربب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينبذ يكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أفعال سببها فيما يلى ، فإن احتل شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتل) قد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، لحزم المضارع بخلاف حرف اللة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى : =

== قِفَا تَبَكُّرٍ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

يَسْفُطِ الْاَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْتِلِ

ومن أمثله قولك « اتنى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدئك » وقولك « لا تسكر تدخل الجنة » .

فإن كان التقدم غير طلب - بأن كان نفيًا نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبرًا مثبتًا نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل للمضارع ، لأن هذا الفعل للمضارع لا يكون متصيا عن الخبر للثبوت ولا عن النفي .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل للمضارع لكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو القى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينصب للمضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية في جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر للمضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجراء ارتفع الفعل للمضارع ، وكان هو وفاعله جملة ، فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر للمضارع المجرد من الفاء وهو يرثنى ، ولم يقصد الجراء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالًا من هذه المعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُكُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ اِمْرِئٍ وَيَجْرِي لِمَقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استولى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، وصححه الآخرون . والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، ==

أَتْلُ) ^(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي) ^(٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وَشَرَطَ غَيْرُ الْكَسَائِيِّ لَصَحَّةِ الْجَزْمِ بِمَدِّ النُّهْيِ صِحَّةً وَقَوْعَ « إِنْ لَا » فِي مَوْضِعِهِ ؛ فَمَنْ نَحْمِ جَازَ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ نَسَلَمَ » بِالْجَزْمِ ، وَوَجِبَ الِرْفَعُ فِي نَحْوِ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلْكَلُ » ، وَأَمَّا « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فَالْجَزْمُ عَلَى الْإِبْدَالِ لَا الْجَوَابِ .

وَأَتْلَقَ الْكَسَائِيُّ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ : مَنْ اسْمُ فِعْلٍ ، نَحْوُ « نَزَالٍ فُتْكَرِمَكَ » أَوْ خَيْرَ ، نَحْوُ « حَسْبُكَ حَدِيثٌ قَيْنَاكَ الْفَأْسُ » وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْجَزْمِ بَعْدَهَا إِذَا سَقَطَ الْفَاءُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٥٠٤ — • مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي •

== وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أدلة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي على الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطناية الخزرجي ، والإطناية : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

==

• وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ •

وقبل البيت المستشهد بها بعبارة قوله :

أَبَتْ لِي مِمَّنِي وَأَبَى بِلَايِي وَأَخَذِي الْخُلْدَ بِالْتَّمَنِ الرَّبِيعِ
وَأَقْحَامِي عَلَى السَّكْرُورِ نَفْسِي وَزَمَرِي هَامَّةَ الْبَطْلِ الشَّيْعِ

اللمة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين القدين أنشدناها ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو محوها « جاشت » غلت كما تولى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى ابقى وقرى ولا تتورى « تحمدى » يحمدك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خواجلك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ مايلك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على ممتى وبلاى فى أول الأبيات سرفوح بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وقول مضاف وياء التكلم مضاف إليه « كلا » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء لتأنيث ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، حاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى ابقى ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة قاعه مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة قاعه .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افضل ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افضل فعل الأمر .

وفولم «اتَّقِ اللَّهَ أَمْزُؤُ فَقَلَ خَيْرًا يُدَبِّ عَلَيْهِ» أَيْ لِيَتَّقِيَ اللَّهَ وَلِيَقْتَلِ^(١)
وَأَلْحَقَ الْفَرَّاءَ التَّرَجُّبَى بِالْمَتْنِ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْصِ (فَأَطْلِعِ)^(٢) بِالنَّصَبِ .

فصل : وَيُنْصَبُ بِـ «أَنْ» مضمرّة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقصٌ ماضٍ منى ، ولم يقترن الفعل
بلا ، نحو (وَأَمِرْنَا لِلنَّاسِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
لِلْمُسْلِمِينَ)^(٤) .

فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ المذكور وجب إضمار «أَنْ» كما مر^(٥) .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يثب» بعده ، والمضارع إنما يجزم في جواب
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها الكون الماضي المنفى هي لام التعليل - وقد يجبر عنها
بلام كي ، واللام التي سبقها الكون الماضي المنفى هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو
قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ) .

الحالة الثانية : وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية
نحو قوله تعالى (لَتَلَايَكُنَ النَّاسُ عَلَيْكُمْ حُجَّةً) .

والحالة الثالثة : جواز الإظهار والإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام
التعليل نحو قوله تعالى (وَأَمَرْنَا لِنَسْلَمَ) وهذا شاهد الإظهار ، ونحو قوله سبحانه
(وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بدلام التعليل هو أن الضمرة جوازاً هو قول
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

وإن قرُنَ الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو (لَيْثًا يَكُونُ
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)^(١) (لَيْثًا يَنْتَمِ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٢) .
والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم
ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب
عطفًا على (وَحَيًّا) ، وقوله :

• وَلَيْسُ عِبَادُهُ وَتَقَرَّ عَيْنِي •

== أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين
وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بد اللام نحو (وأمرت لأن أكون)
فأن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لئانها عن أن المحذوفة ، وهذا
يستلزم أنه إذا ظهرت أن بد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حيثذ هو أن ،
إذ لا عمل لثائب مع وجود التوبعته ، وليس العمل حيثذ لهما معًا إذ لا يعمل عاملان في
معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بد لام التعليل وهو وارد في القرآن
الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث : أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها
بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ،
بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في
قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول
السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

••• — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا ينسبه
الأعلم في شرح شواهد ، وقد نسب قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت
— فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان وثقلها =

== إلى الحاضرة وهي أم ولد له يزيد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والتقى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيويه وجماعة في صدر البيت « لبس عباءة » بلام الابتداء .
اللمعة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء للوحد - استهلاك الثوب ونحوه فيها أعد وهي له « عباءة » هي يفتح العين للحملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لبس الحاضرة « تفر عني » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تلتأ عما يترقب فيها من دمع السرور ، كما أن سخونة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تلتأ عما يجرى فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين للمجعة أو فتحها مع تشديد افتاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف « عباءة » مضاف إليه « وتفر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له ، تفر : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة بعد الواو الماطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عني » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم . وعين مضاف ويا ، للتكلم مضاف إليه « أحب » خبر للبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة « إلى » حار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « وتفر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تفر بأن مضمره بعد الواو ؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوف على الاسم السابق ، فيكون قد عطفت اسماً على اسم ، وذلك لأن اللطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار حائر لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالفعل الصريح الواقعة صلة لأن لم يجر نسب المضارع ، كالنال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الناظر » في قوة قولك « الذي بطير » ، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل للمضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

٥٠٦ - • لَوْلَا تَوْقَعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ •

٥٠٦ - هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نوبة إلى قائل معين ،
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرْبٍ •

اللمعة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره
راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لتراء من غير أن يسألك بلسانه ، وفي
القرآن الكريم : (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي
يلم بساحتك ويرجو نواذك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه
عنه « إتراباً » مصدر أترب الرجل إذا استخفى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وققر ، وقراء العنى بكسر التاء
وسكون الراء ، وفسره بلغة الرجل ومن يكون منه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ
خالف ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض
عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه »
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد
فاء العطف ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى
المعتر مفعول به مبني على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل
ماضي ناقص ، وتاء التنكلم اسمه « أوتر » فعل مضارع ، وقاعه ضمير ، مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوتر منصوب بالفتحة
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوتر . والجملة من كان واممها
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

٥٠٧ - • إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكَأَ ثُمَّ أَعْقَلَهُ •

== الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمر جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توضع » .

٥٠٧ - هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الحنصلي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ •

اللقية : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المضر - هو سليك بن سليكة ، وسليكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي القبي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الحبل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع دبه ، وسميت الدبة عقلاً لأن الدبة عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يقاتونها بجوار بيت القتيل : أي يربطونها « الثور » هو غل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينعيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع آيات أخرى في الحيوان (١٨/١) وبين معناه .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعلل : فعل مضارع منصوب بأن المضمر جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير القائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « ضرب » فعل مضارع مبنى السجول مرفوع بالضة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » ==

وتقول : « الطائر قَيْهَضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ » بالرفع وجوباً ؛ لأنَّ الاسم في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير^(١) .

== عاف : فعل ماض ، والتاء للأنثى « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة عافت وفاعله في محل جر إماتة لما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل » بأن المضمر جوازاً بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذى ليس فى تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تنوبه هائية الفعلية ، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً ، وقد يكون مصدراً مثل « لبس » فى الشاهد ٥٠٥ و « توقع » فى الشاهد ٥٠٦ و « قتل » فى الشاهد ٥٠٧ ، وقد يكون اسماً علماً كما تقول « لولا زيد بمحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن مضمر جوازاً ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير : لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ومطف عليك لم تكن شيئاً » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوكَ عَلَقَمًا

فأسوك : منصوب بأن مضمر ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إساضى إليك ، وعلقم : منادى مرخم بمحذف التاء وقد عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إظهاراً جائزاً وقد يكون إضماراً واجباً ، وذلك لأنَّ الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدهما واجباً ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدهما جائزاً ، ويلحق بهما فى هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت فى الشاهد ٥٠٦ العطف ثم ، ورأيت فى البيت الذى رويناه لك فى مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنصبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه للواضع العشرة إلا شاذاً ،
 كقول بعضهم : « تَسْمَعُ بِالْمَيْدَى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، وقول آخر :
 « خَذِ الْأَمْسَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »^(٢) ، وقراءة بعضهم (بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبصبه ، وأى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من الواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضارها وجوازها ، والذي سهل حذفها وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :
 أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي
 الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في قوله «وأن أشهد اللذات» .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر «أن» المصدرية مع فعل آخر غير المصوب بها مضمرة - وهو «يأخذك» - ونظير ذلك قول عامر بن حوین الطائي (سيويه ١٥٥/١) :

قَلَمَ أَرَّ مِثْلَهَا خُبَّاسَةً وَاجِدٍ
 وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْصَلَهُ

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حذوا عليه قوله تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدع) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .
 هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير الواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين الكرمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف «أن» المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتندر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

الْبَاطِلُ فَيَدْمِقُهُ^(١) .

فصل : وجازمُ الفعلِ نونانٍ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نَهْيًا كانت نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)^(٢) ، أو دُعَاً نحو (لَا تَوَاصِلْ)^(٣) ، وجَزْمًا قَلْبِيَّ التَّكْلُمِ مَبْنِيَّينَ لِلْفَاعِلِ نَادِرٌ ، كقوله :

• ٥٠٨ — لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّيَا حُورًا مَدَامَهَا •

== وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يأتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

• ٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام الناجية الديباني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، وروى مجزؤه هكذا :

• كَانَ أَبْكَارَهَا نِمَاحُ دَوَارٍ •

ويعنى مجزؤه هكذا :

• مُرَدَّاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أُنُورٍ •

الفتة : « ربها » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقرة الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستمارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض يابسها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء للهجة والواو — « مدامها » للدماح : جمع مدمع — بفتح اللامين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمع العين » والمراد بالدماح على هذا اليون لأنها أما كن الهمع « مردقات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » ==

جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء ، وأكوار جمع كور ، وهو رجل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسيبات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهي « أعرفن » أعرِف : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وربا » مفعول به لأعرف « حورا » نعت لرب منصوب بالفتحة الظاهرة « ومدامها » مدام فاعل مجرور مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ومدامع مضاف وضمير الفاعلية العائد إلى الرب مضاف إليه « مردفات » حال من ررب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « على » حرف جر « أعقاب » مجرور على ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف « أ كوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل للضارع المجزوم بها محلا للتكلم ، وهو مبنى للعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل « لا » نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي ، وقد قلنا لك مرارا : إن المحل على الكثير القالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - المحل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فلما القول بأن « لا » ناهية ، ودخولها على فعل للتكلم المبني للعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد للضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجع أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل اللغز يرجع الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان للضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول « لا » الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَاكِ لَا أَرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَاهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقال :

— ٥٠٩ — * إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَمُدُّ *
 —————

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ! فلبه ابن هشام في متنى اليب
 (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قوم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف
 صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضُ *

اللمة : « الجراضم » — يضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل
 وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « ولائد »
 تحتمل التبي والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خاض لشرطه منصوب بجوابه
 مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح
 للقدح على آخره لاجل له من الإعراب ، وضمير للتكلم للعظم نفسه فاعله مبنى على
 السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة
 نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق
 بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهي ، أو حرف دعاء ، مبنى
 على السكون لاجل له من الإعراب « نمد » فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه
 السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق
 بقوله نمد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نمد ، وجملة لا نمد من الفعل وفاعله
 لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرة ظرفية حرف مبنى على السكون
 لاجل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر
 عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور
 بإضافة اسم زمان بنصب بقوله نمد ، وتقدير الكلام : فلا نمد مدة دوام
 الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نمد » حيث جزم فعل للتكلم للبنى للمعلوم بلا الناهية
 أو الدعائية ، وذلك قليل .

وبكثر «لَا أُخْرِجُ» و «لَا تُخْرِجُ» لَأَنَّ النَّحْيَ غَيْرُ التَّكْلِمِ ^(١).

واللام الطائية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سِمَةٍ) ^(٢) ، أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ^(٣) ، وَجَرُّهَا فِي التَّكْلِمِ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ قَلِيلٌ ، نحو «قَوْمُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ» و (وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ^(٤) ، وَأَقْلُّ مِنْ جَزْمِهَا فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا) ^(٥) فِي قِرَاءَةٍ ^(٦) ، وَنَحْوِ «لِنَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» ^(٧) ، وَالْأَكْثَرُ الِاسْتِفْهَاءُ عَنْ هَذَا بِفِعْلِ الْأَمْرِ ^(٨).

و «لَمْ» و «لَسَا» ، وَيَشْتَرِكُ فِي : الْحَرْفِيَّةِ ، وَالنَّحْيِ ، وَالْجَزْمِ ، وَالْقَلْبُ لِلْمَضِيِّ ^(٩).

(١) وذلك لأن الأصل «لا يخرجني أحد» ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد وياء للتكلم مفعول به ، مخذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ، فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الرخف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة النسكوت .

(٥) من الآية ٨٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقُومَنَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ سَكَنِي لَتُقَفِّضَنِي حَوَارِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، ولوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام المسابة .

(٩) بقي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل للشارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد «لَمْ» بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ^(١)) ، ويجوز انقطاع نفي متفيها ، ومن ثمَّ جاز «لَمْ يَكُنْ نِمَّ كَانَ» وامتنع في «لَمْ» ^(٢) .

وتنفرد «لَمْ» بجواز حذف مجزومها ، كـ «فَارَبْتُ لِلدَّيْنَةِ وَلَمْ»
أى : ولما أدخلها ، فأما قوله :

٥١٠ — • يَوْمَ الْأَعَاذِ بِإِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ •

(١) من الآية ٦٧ من سورة اللائدة ، والسرفى أن «لَمْ» تلى حرف الشرط دون «لَمْ» أن لم تنفى الفعل الماضى غير للقرن بقى ، يقول لك القائل «قام زيد» فنقول «لم يقيم» ولما تنفى الفعل الماضى للقرن بقى ، يقال لك «قد قام زيد» فنقول «لما يقيم» وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا نقول «إن قد قام زيد» لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريره من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل فى الإثبات على قد أرادوا أن يمدولوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى تكون «لَمْ» لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجوز أن يقال «لما يكن هذا الأمر ثم كان» لأن هذا كلام يناقض مجزؤه صدره ، وذلك لأن معنى «لما يكن» أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى «ثم كان» أنه وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولأرباب أن فى هذا من التناقض ما ليس يحتمل عليك ، ولهذا لو قلت «لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون» كان كلاما صحيحا سابقا ، لأن نفي حصول الشيء فى الزمن الماضى واستمرار هذا الشيء إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن للمستقبل الذى تنبئ عنه السنين فى «سيكون» .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا *

== اللفظة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالمعنى المهمة والزأى فى كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادى يقول « يوم الأعازب لم أنف عليه فى كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خاله أنه يروى « الأظرب » بالتعنين المعجمة والراء المهمة - ولم أعرف مأثاه ، فوق أنه جيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديتك » وديمة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التى » اسم موصول نعت للوديمة مبنى على السكون فى محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماضى مبنى للسجوه مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على التثنية فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير النائية العائد إلى الوديمة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وتائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلان « وصلت » وصل فعل ماضى مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلان « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل للضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فأحفظ وديتك ، وإن لم تصل فأحفظ وديتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

كَارُبٌ شَيْخٍ مِنْ لَكَيْزٍ ذِي غَمٍّ فِي كَفِّ زَيْنٍ وَفِي الْقَمْرِ قَمَمٌ

• أَجْلَحَ لَمْ يَشْطَ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ •

فضرورة ، ويتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ)^(١) (وَلَمَّا يَدْخُلِ
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ، ومن ثم امتنع « لَمَّا يجتمع الضدان »^(٣) .

وجازمٌ لفعلين^(٤) ، وهو أربعة أنواع :

حرفٌ باتفاق ، وهو « إِنْ » .

= الأصل « أجلبح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف العلم بالهذوف ،
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَتَأَمَّتْ فَلَمْ تُطَلِّقْ

فَقُلْنَ لَهَا : قَوْمِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ تَلَمْ

أراد أن يقول : قَامَتْ ولم تكذب تقوم ، حذف العلم بالهذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لفي الفعل غير المقترن بقد ،

وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »

- لم يكن في اللفظ مثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »

وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع

الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع

الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع

اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور

البرصيين ، واختاره ابن عصفور والأبدى ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل

الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك

في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيبويه القول

بأن الأداة جازمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل نحوه .

وحرف على الأصح ، وهو « إذما »^(١) .

واسم بانفاق ، وهو : مَنْ ، وما ، وَمَتَى ، وَأَيَّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ،
وَأَيَّيَّ ، وَحَيْثُمَا .

واسم على الأصح ، وهو « مَهْمَا »^(٢) .

وكلٌّ منهن يقتضى فعلاين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،
ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَوَدَّوْا تَمُدُّ)^(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ
عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٤) ، وماضياً مضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

١) ذهب سيويه إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس
البردد وأبو على الفارسي وابن السراج إلى أن « إذما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان
مثل « حِينَ » ، وحجة هؤلاء أن « إذ » قبل اقترانها بما كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها
ذلك عند دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغير

٢) قال أنصار سيويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت
شرطاً صارت دالة على الزمان للمستقبل

٣) فالجواب على هذا أن غير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أخرى
نحن فيها إن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو للمستقبل إذا دخلت عليه ولم
أولها « مَهْمَا » عطفت كل واحدة منهما زمنه ما ضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،
بل هو باق على ما مضارع

٤) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مَهْمَا » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسعون
إلى أن « مَهْمَا » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بوجوه الضمير عليها
في نحو قوله تعالى (مَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آتٍ) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأتقال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

تَزِدْ لَهُ فِي حَرَّتِهِ^(١) وعكسه، وهو قليل، نحو «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، ومنه «وَلِنْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ^(٢)» لأن تابع الجواب جواب^(٣)، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النوع بالضرورة^(٤).

ورَفَعُ الجوابِ للسبوقِ بِمَضْرُءٍ أَوْ بِمَضَارِعٍ مَنفَى بِـ «لَمْ» قَوِي^(٥)،
كقوله :

(١) من الآية ٣٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهده الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا قَرَحًا عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة، وهذا هو مذهب الجمهور، وتابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام، وهو الحق، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره المؤلف، وروى قول عائشة رضى الله عنها «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٍ» وقد وردت آيات كثيرة، منها ما ذكرنا من قبل، ومنها قول الآخر:

مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئِهِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِنْهَا بَا

وغير ذلك من الشواهد كثير، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض للتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً، ثم هذا الرفع عند سيويوه على تقدير حذف الجواب، وللرفع للذكر دليله، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى في حذف ما علم من الجواب، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أنا مخلص يقل ذلك، وعند اللرد أن الرفع على تقدير الغاء، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع في =

٥١١- وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= عمل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالنهاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب وفي هذا أن حذف النهاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجاء به مرفوعاً ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظاً ولا تقديراً ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى الزرقى من كفة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .
الكمة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الكلة - بفتح الحاء للصعبة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الكلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقعة ونحوها « مسألة » يروى في مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتياذاً مرتبة) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يتطل ولا يعتذر بنية ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به الممنوع المحروم من اللع ، ووزنه ووزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى للنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قرن وحذر ويقط ، يعنى أنه لا يعتذر بضياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أَنَاهُ » أى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف في عمل جزم فعل الشرط ، وضيمير القائب العائد إلى هرم بن سنان للمدح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأنى ، ويوم مضاف و« مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بقائب سد مسد خبره ، ويحوز أن يكون غائب خبراً مقدماً ، ومالى : مبتدأ مؤخر ، ومال مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكونه فعل الشرط ماضياً وهو قوله « أَنَاهُ » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو « إن لم تَقُمْ أقوم » ورفَعُ الجواب في غير ذلك ضعيف ، كقوله :
 ٥١٢ — ... مَنْ يَأْتِيَهَا لَا يَضِيرُهَا *

٥١٣ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيويه
 (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده للأولف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية
 كثيرة الطعام من اثمار منها وحمل فوق طاقته لم يقم من طعامها شيئا ، والبيت
 بتمامه هكذا :

قُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ؛ إِنِّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيَهَا لَا يَضِيرُهَا
 الامة : « تحمل » هو مثل تكلف وزنا ومعنى ، أى أجد نفسك وتكلف الحمل
 « طوقك » طوق الإنسان - يفتح الطاء وسكون الواو - ملاته وقدرته « مطبعة »
 بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وصع عليها الطابع ، وهو الخاتم ،
 قاله الأعمى ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكفى عن امتلائها بقوله « مطبعة »
 ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد انتلأ وعأؤه « لا يضرها » مضارع ضاره
 يضره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيعا - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفعاله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جل بحكى ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف
 متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ،
 وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه : « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير
 الغائبة العائد إلى امرئه اسم إن ، معنى على السكون فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع
 بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط عامر مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتيا »
 يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجرور بمن ، وعلاوة جزمه حذف الياء والكسرة
 قبلها دليل عليها ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ،
 وضمير النائية العائد إلى القرية التى يصفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب
 « لا » حرف نفي « يضرها » يضر : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة
 الظاهرة ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وحملته
 الشرط والجواب فى محل رفع خبر للبتداء ، على ما هو احتيارا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضرها » حيث ربيع الفعل للضارع الواقع جوابا لشرط
 غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف بعبا للجهور العادة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^(١).

فصل^(٢): وكل جواب يتمتع جملة شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملة

- (١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :
- الأول : أن يكون فعلاً غير ماضى للمضى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من الشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره للدكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من الشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى للمضى نحو « إن قام زيد أمس قت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .
- والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا قم » على أن « لا » نافية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجبك تقدم » .
- والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعمى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عمى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .
- والرابع : ألا يقترن بقد ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » .
- والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلى أو بلسا لم يحز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن ما نافية ، ويصح أن تقول « إن لم تقم ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .
- والسادس : ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .
- وهذه الواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء .
- (١٤ - أوضح المسالك)

الْإِيمَانِيَّةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَئِزٍ فَمَوْطَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(١)، وَالطَّلِيئَةُ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) ^(٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ يَخْذَ لَكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٣)، وَالَّتِي قَمَلَهَا جَامِدٌ، نَحْوِ (إِنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسِي رُبًّا) ^(٤)، أَوْ مَقْرُونٌ بَقَدَ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ^(٥)، أَوْ تَنْفِيسٌ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ) ^(٦)، أَوْ «لَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَقْتُلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفِرُواهُ) ^(٧)، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) ^(٨)، وَقَدْ تَحَذَفُ فِي الْضُرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

٥١٣ — * مَنْ يَقْتُلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٦٠ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٧٧ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ

(٧) مِنَ الْآيَةِ ١١٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٨) مِنَ الْآيَةِ ٧٢ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ

٥١٣ — نَسَبُوا هَذَا الشَّاهِدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ

لِكَسْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَلَامُهَا أَنْصَارِي، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبَةَ (ج ١ ص ٤٣٥)

وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلزُّوْلَفِ صَدْرِيَّةٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ:

* وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ حِينَئِذٍ اللَّهُ مِثْلَانِ *

وَيُرْوَى: .. عِنْدَ اللَّهِ سَيَانِ *

الإِعْرَابُ: «مَنْ» اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ «يَفْعَلُ» فَعْلٌ

مُضَارِعٌ فَعْلُ الشَّرْطِ مَعْزُومٌ بِمَنْ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ، وَحَرْكُهُ بِالْكَسْرِ لِلتَّخْلِصِ ۞

وقوله :

٥١٤ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَادُ لِقَىٰ وَالصَّبَا
سَيَلْفَىٰ كُلِّي طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

== من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير القافية العائد إلى الحسنات مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبندأ ، وجملة للبندأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبره هو جملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أفى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فإله يشكرها » .

وروى أبو العباس للبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَقَعْلُ الْخَيْرَ قَالَ رَحْمَنٌ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبنى على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه اللزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد في هذا الشاهد ، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأسف في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص ==

ويجوز أن تُنْفِي « إذا » الفُجائية عن الفاء إن كانت الأداة^(١) « إن »

== فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة هذا الفعل للمضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « انتهى » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والسبا » الواو حرف عطف ، والسبا : معطوف على التي مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلقى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بـ « على » ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادماً الآن أو بقوله سيلقى السابق ، وطول مضاف و « السلامة » مضاف إليه « نادماً » مفعول ثان لقوله سيلقى ، وجملة المضارع للبنى للمجهول ومفعولي في محل جزم جواب الشرط ، وجملنا الشرط والجواب في محل رفع خبر للبند الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلقى » حيث جاء جواب الشرط للقرن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلاً من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على النسبية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يتم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يتم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية للوجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية للوجبة غير الطلبية بأن تؤكد نحو « إن ==

والجوابُ جملةٌ اسميَّةٌ غيرُ طلبيةٍ ، نحو (وَإِنْ تُصِرُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)^(١) .

فصل : وإذا انتقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلكَ جَزْمُهُ بالمعطف ، ورفَعُهُ على الاستثناف ، وَنَصْبُهُ بأن مضمرةٌ وَجُوبًا ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر (قَيِّمُوا لِمَنْ يَشَاءُ)^(٢) بالرفع ، وباقيهم بالجرم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضًا في قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ للترون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

« محمدًا يصل رحمه » فلا يجوز أن تفتتن هذه الجملة بإذا الفعائية ، وتفتتن بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمه فإن محمدًا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِرُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ) ، وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكَ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفعائية ، والراجح جواز الجمع بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى (فإذا هي شاخته أوصار الذين كفروا) ويقول الزخري « إذا هذه هي الفعائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تاونت على وصل الجزاء فتبدأ كد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

— ٥١٨ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِرْ *

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »^(١)
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم ألق على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للؤف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَتَاهُ وَلَا هَضْمًا *

اللمة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بجماعتنا « يخضع » أراد :
يكون خاضعاً لنا ، متقاداً لشيئنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ
« نؤو » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يتصم به ، ويحفظه من كل الطوارق
والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاصاً من حقه « هضمًا » غمطاً لما وجب له .
الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون في محل رفع
مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ،
وفاعه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب
« ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد
واو العلية ، وفاعه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤو » نؤو : فعل مضارع
جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ،
وفاعه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير القائب مفعول به مبني على الكسرة
في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر للبتداء الذي هو اسم الشرط .
الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب الفعل للمضارع للمطوف على فعل الشرط
قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير
وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمَ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُقْبِلَ فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ رَاقٍ
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام
شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - • وَلَا يَنْدُلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ •
أى : وَلَا تُطَلِّقَهَا يَنْدُلُ .

ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف الممول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت للشهيد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يبدى أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم (وإن أحدى للشركين استجاراك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تفتقر بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تَوَخَّذُوا قَسْراً بِظَنِّهِ عَابِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَرْيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى تدركم تؤخذوا قسراً ، أو متى تتقفوا تؤخذوا قسراً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد التنى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلاماً للؤلف وغيره من النفاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحرص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض آيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده للؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

• فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ •

اللفظ : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو ضم عروة الزواج وحل العصمة « كف » هو ضم الكاف وسكون الفاء - الساوى للمائل فى الحسب وغيره مما =

وما علم من جواب ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا)^(١) الآية .

تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعلى » مضارع علا ، مثل مما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » للفرق - بزة المجلس والمسجد ، وبزة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغاية مفعول به « فقلت » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفه الآتي « بكفه » الياء حرف جر زائد ، كفه : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعلى » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعلى مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعلى » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعلى ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدما بيانها هي ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا مجاباً مخالفاً لها شاذاً ، إلا ما كان كالأية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سما في السماء فتأتهم بآية) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى (ولو أن قرأتنا سيرت به العبال أو كلم به الموني) أي لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذف الجواب^(١) إن كان الدال عليه ما تقدّم مما هو جواب في المنى^(٢) ،

(١) بقي مما لم يتعرض المؤلف له هنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب
مما وبقاه أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْمَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُتَدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ،
حذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن ، وقد ورد ذلك أيضا في
قول الفر بن تولب :

فَإِنْ الْمَنِيَّةُ مِنْ يَحْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أيها يذهب للراء تصادفه منيته ، حذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى
أيها ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في
الحديث في شأن القطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » فالحذوف من الجملة الأولى
جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها
فأدأها إليه ، وإلا يجيء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة
الجواب الطلية .

(٢) هنا ثلاثة أمور يحتمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن للواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى
عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

للوضع الأول : أن يكون للتقدم جملة اسمية ، نحو « أنت ظالم إن آذيتنى » فإن
تقدير هذا الكلام : أنت ظالم إن آذيتنى فأنت ظالم ، وإنما لم يصلوا الجملة للتقدمة
هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية
وجب اقترانه بالفاء أو بإذا النبائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير ببناء لك فيما مضى .
للوضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منى ولم وقد
اقتربت بالفاء ، نحو قولك « فلم تتم بواجبك إن فعلت هذا » ولا يكون الكلام
للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب
المنى لم لا يقرن بالفاء .

الوضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

محو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ قَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابقٍ ، محو
 (كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ)^(١) .
 كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قَسَمٍ تأخر عنه ، محو « إِنْ نَقَمَ
 وَاللهُ أَقَمَ » .

« قَوْلِكَ « أَقَوْمٌ إِنْ قَعَلْتَ » ولا يصح أن يجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان
 جوابا لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .
 الأمر الثاني : هذا القى ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب
 الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم في ذلك أن
 أداة الشرط لما صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون
 وللبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس
 في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول
 لأنها لاتناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤدي بها خلفا عن العمل ، وليس مع التقدم
 حمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء
 يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن
 الزحخشري جوز في قوله تعالى (فلم تقتلوه) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط
 محذوف ، وتقدير الكلام : إن اقتلتم بقتلهم فلم تقتلوه ، وقالوا : إن رفع المضارع
 المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيها تقدم عليها ، وكل
 ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تنخر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر
 معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالذ ، ونشرحه لك في مثال
 الموضع الأول وهو قَوْلِكَ « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين
 أن التمسك ببنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له
 أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير
 الكوفيين ومن معهم فإن التمسك ببنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،
 وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تقدمتْهُمَا ذو خَيْرٍ جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك^(١) ، نحو « زَيْدٌ وَاللهُ إِن يَقُمْ أَقْمَ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمها خلافاً له وللغراء ، وقوله :

٥١٧ - لَيْتَن كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أُسْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِشَمْسٍ بَادِيَا
ضرورةً ، أو اللامُ زائدةٌ .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب ينضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجنّب جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تمكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فتقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب لينضب لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط محل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا أنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لجرد تأكيد الكلام اغترق فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللمة : « حدثته » بالبناء للمجهول - أخبرت به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أضم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « باديا » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

== المعنى : يتصل الشاعر بما رماه به عند مخاطب أحد الوائين الغائبين ، ويعطف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذى اسم كان مبنى على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح المقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو للمفعول الأول ، وضمير التائب العائد إلى ما للوصول مفعول ثان مبنى على الضم في محل نصب ، وللمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذى حدثته وأتما ، وجملة حدث نائب فاعله ومفعولاته لاجل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» فعل مضارع جواب الشرط مجرور بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآف «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخرا عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجرور ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ماصنه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشترطَ في غير الضرورة مُغَيُّ الشرط ؛ فلا يجوز
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَقَعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقَعْمَ لَأَقُومَنَّ »^(١).

فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ^(٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية^(٣) ؛ فَتَزَادُفُ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

كَيْفَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّكُمْ يَوْمَ تَكُمُ كَيْفَ لَمْ رَبِّي أَنْ يَبَيِّنِي وَاسِعُ
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « لعلهم ربي » -
وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين معلود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التثنية ، ويشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتعدتنا » إذا كان المخاطب مأبوساً من إتيانه أو متسرا إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو نزل عندنا فتصيب حيرا » ، الثالث : التخصيص ، نحو « لو تأمر فطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر المحررين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جوابا كما في قوله تعالى (يود أحدكم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكان أصل الكلام : يود أحدكم التعمر لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد «وَدَّ»^(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهْنُ)^(٢) أو «يَوَدُّ» نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ)^(٣)، ومن القليل قولُ قَتِيلَةَ^(٤) :

== بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما علمت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر للمسبك من أن ومصحوبها فاعلا له، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، ويمن ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو علي، ومن للتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر للوصولات الحرفية (ص ١٤) «ومنها لو التالية غالباً مفهم تمن» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهم التمني يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن السباع عن العرب إنما ثبت في وود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمني مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لعناه، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتعمى حصولها: إما لكونه حاصله عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيه.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وقيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّائِي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وقول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَقْشَرًا عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُبِيرُونَ مَقْتَلًا

فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم مجلهم، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتاله من ياء التسكيم المجرورة محلا بعل، والتقدير: على حراما على إسرار مقتلى.

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَفَّتْ ، وَرَبَّمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ اللَّيْظُ لِلْحَقِّ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللمة : « ضرك » عاد عليك بالضر « منلت » أنمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنمت عليه واستبقاه على الحياة ولم تقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي للن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفقى » هو هنا الرجل الكريم « الليظ » هو اسم المفعول من « غاظ » فلان فلانا يغيظه غيظا « إذا أغضبه وأثارة » والمنق « يضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحققت فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والليظ أشد من الحق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر للبتدأ « لو » حرف مصدرى « منلت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شيء ضرك فى اللن ، أو أى شيء كان ضرك فى اللن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن للن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر للؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخرى من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، و « رب »

وإذا وليها الماضي بقى على مُضِيِّهِ ، أو للضارعُ تَحَلُّصُ الاستقبال ، كما أن « أن » للصدرية كذلك .

الثاني : أن تكون للتطبيق في المستقبل ؛ فترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — • وَلَوْ تَلَقَّيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا •

= حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كانه « من » فعل ماض « الفى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « للغيظ » خبر للبتدأ « المحقق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو الغيظ وهو المحقق .
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ما ذكرناه في إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجوباً ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فعند حذف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق في هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ عيسى عن الدنوشرى ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » ٥١ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن اللوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبى صخر الهذلى ، والذي أنشده للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلَقَّيْ

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَسُّ وَيَطْرَبُ

اللمعة : « تلتقى » تقابل وتجتمع « أصداؤنا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصوراً كما في البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يجيئك إذا كنت على =

«شط نهر أوفوق جبل أوفى بيت خال» «رسمينا» الرمس - بفتح ن تكون - القبر «سبب»
- يسبين وباءن - الصحراء والأرض للتوبة البعيدة الأطراف «رمة» الرمة - يكسر
الراء وتشديد اللام - العظم البالى ، وفي القرآن (قال من يحىي العظام وهى رميم)
«يش» من المشاشة وهى الارتفاع وخفة السرور «يطرب» يظفر الفرح والاستشارة .

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة
على الياء «أصدأونا» فاعل تلتقى وخاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقى ، وبعد
مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن»
الواو واو الحال ، من تحرف جر «دون» محرور بمن ، والجار والمحرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، ودون مضاف و «رسمينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض»
جار ومحرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتى ، وأصله صلة له على ما تقدم مراراً
فلما تقدم عليه أعرب حالا . «سبب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه
للتؤخر فى محل نصب حال «انزل» اللام واقعة فى جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص
«صدى» اسم لعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من
«صوتى» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء للتكلم مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة
على محذوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هى واو الحال ، وعلى
الأول تكون «إن» شرطية ، وهى على الثانى زائدة للبالغة «كنت» كان : فعل
ماضى ناقص ، وتاء التكلم اسم «رمة» خبر كان «الصوت» جار ومحرور متعلق بقوله
يش الآتى ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «لى» مضاف
إليه «يش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر به جوازاً تقديره هو «ود» إلى
صدى صوتى ، والجملة : مل نصب - وظل «ويطرب» معطوف على يش .

الشاهد فيه : قوله «الله تلقى» حث وردت لشرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب
- «وإذ» قوله ، دليل - «لو» وقد وقع بعد «لو» فى هذه العبارة الفصل
للضارع الذى هو قوله «تلقى» وقد صرح ابن مالك فى الألفية بأن وقوع الفعل
للضارع شرطاً للزوال ، ولكنه ورد به السماع عن العرب قبله النعاة ، ونص عبارته بت

« ويقل » إلاؤها مضارعا ، لكن قيل ، وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل
توضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :
اعلم أن « لو » الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمرة النعاة ، بل هي على ضربين
ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربها عن شرطها في
الضرب الآخر :

الضرب الأول : « ولو » التي يسمونها « لو الامتناعية » وهي التي تدل على تعليق
فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك « لو زارني على لأكرمته » فقد علفت
لأكرامك لزبد فيما مضى على زيارته إليك ، وهذا الضرب يقضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو « لو زرتني أمس لأكرمتك »
أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك « لو لم تسيء إلي لأحسنت إليك » فأنك تعلم أن
الفعل للضارعة المجزوم بلم ماضى للمضى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضا أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ
لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف
إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائما كما لزم في شرطها ، بل ينظر فيه فيما أن
يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب
سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذي لا سبب له سواء ، نحو
قولك « لو آمن لحقن دمه » ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم « لو كانت
الشمس موجودة كان النهار موجودا » ونسكون « لو » حيث دالة على امتناع الجواب
لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها للأسباب لم
يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب ، لأن عدم السبب السبب لا يلزمه
عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون السبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب
المعين ، ومن هذا القيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « نعم العبد صهيبي ، لو لم
يخفف الله لم يحصه » .

ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول العربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تطبيق حصول جوابها على حصول شرطها ، نفي أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تنجز ، ولكن « إن » تنجز ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُلَاقِيكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُطَهَّرًا خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالضارع - ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أهل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقل إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقل بجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحيث يلبها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناهم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين الذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناهم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لاحجة فيه ، لصحة حمله على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة سالحة =

وإذا وليها ماضٍ أَوَّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلَيَخْشَ الْقَيْنَ لَوْ تَرَ كُؤًا)^(١) ، أو مضارعٌ تَخَاضَ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .
 الثالث : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام لَوْ ، وتتقضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشوابين ، لأجوابها خلافاً للمعربين^(٢) ، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم امتناعه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخْفَ اللَّهُ لَمْ يَتَّعِدْ » وإذا وليها مضارعٌ أَبْلَ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ) في كثيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَتَنَّتُمْ^(٤) .

== من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيها مضى ما أنت بمصدق لما لكننا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبعانة (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا المسائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَسَازِرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْلَهَارِ

فإن هذه الأمثال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضى المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لامتناع » : أى حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ - * أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرَ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * .

٥٢٠ - هذا الشاهد من كلام الططمش الضبي ، وهو من شعراء الخماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَا إِلَى النَّاسِ أَنِّي
أَرَى الْأَرْضَ تَبَّتْ وَالْأَخْلَاءُ تَذْهَبُ
أَخِلَّيْ لَوْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللغة : «أخلى» الخليل - بفتح الحاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين وأولاهم مكسورة - ففعلت حركة أول المثلثين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الحاء ، بزنة الكتاب - الموت - «عتبت» لمت وسخطت «معتب» مصدر مبني معناه العتاب . الإعراب : «أخلى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلى : منادى مضاف لياه المذكور «لو» حرف ، شرط غير جازم مبني على السكون لاهل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لاهل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لأعمل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : ٥٢٠ . ان غير الحمام ، حيث ولى «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم الفاعل ، وهو «لو» ، والجملة «لو» ، على محذوف ، يفسره ما بعده ، وقوله «إلى الله» (إذا البهاء انشمت) وقوله «بمعانته» (وإن أحد من الناس كذب بما يثبت به) من النجاة الكوفيين : هذا الاسم للرفع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عدى في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتُها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)^(١) ، فقال سيوطه
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خيرَ له ، وقيل : له خير محذوف^(٢) ،
وقال الكوفيون والليد والزيجاج والزعفرى : فاعلٌ بَيَّنَّتْ مقدراً كما قال
الجميع في « ما » وصلتُها في « لَا أَكَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ تَجَمُّا » .

وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فذهب الجمهور أرجح
عندى من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذى نبيا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد
اسماً مرفوعاً ولى إن أو إذا الشرطيتين إلا وجهه فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن
زيد العبدي :

لَوْ يَنْفِرُ لِلْمَاءِ حَلْقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتَصَانٌ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا
إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن تندر فعلاً في بيت عدى الذى أنشدناه
وندى أن الدال على الاسم الوصف للذكور بعد الاسم للمرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً
في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو على الفارسي بيت عدى بن زيد الذى أنشدناه على أن « حلقى » فاعل
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ
و « شرق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة
على واسمها الذى هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أى الحال
والشأن) حلقى شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحمرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خير محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ،
قال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب 'لو' إما ماضٍ مَتْنِي ، نحو «لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَمُصِدْ»
أو وضعا ، وهو إما مُثَبِّتٌ فَاقْتَرَأَهُ بِاللَّامِ ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَمَلْنَاهُ حُمَلَاءً) ^(١)
أَكْثَرُ من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) ^(٢) ، وإما منفي فالأمر
بالسكس ، نحو (لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا قَتَلُوهُ) ^(٣) ، وقوله :

— • ٢١ — * وَلَوْ نَطْلَى اِتِّخَارَ كَمَا افْتَرَقْنَا *

= القول أن الخبر من الصدر للسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب. وخرا
عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِعَارٌ ، وَأَمَّا أَنْتَ جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبِيرِي

فيصل هذا للوضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكرية : ولوثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبدا
الذي هو الصدر للسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن للوكيدة بأن التي بمعنى
لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذرهم) حيث قدم
الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تقول بمصدر يقع مبتدا
لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ — لم أنف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نطلى» فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
وهو المفعول الأول لمطى «الخيار» مفعول ثانٍ لنطلى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لا»
اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَاب بِجَمَلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نحو (لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) ^(١) ،
وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وإن «لو» في الوجهين
للتعني فلا جواب لها .

فصل في أما

وهي حرفٌ شرطٌ وتوكيدٌ دائماً ، وتفصيلُ غالبها .
يدلُّ على الأول مجيء الفاء ^(٢) بعدها .

آخره ، وما : «أما» ، والجملة لا محل لها جواب أو بولكن ، الواو حرف . «أما» ،
لكن : حرف استدراك «لا» ، «أما» للجنس «أما» اسم لا الامة للجنس . «أما»
الفتح في محل نصب «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و «الباي»
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .
الشاهد فيه : قوله «لما اترقنا» حيث وقع جواب «لو» فعلا ماضياً متفياً بما
وافترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال «لو نعطى الخيار ما اترقنا»
كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك ما فعلوه) .
(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فمبعثون أنه الحق من ربهم)
وجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لعماء أن الفاء لا يحل
حالها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون
هذه الفاء عاطفة لأنها دالة على خبر مبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما
لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام
الصحيح في اللغة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن
«أما» التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقرأه مواقعا ، نحو (فَأَمَّا الَّذِينَ لَا يَتَّقُونَ)^(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)^(٢) (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)^(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ)^(٤) الآية ، وَفَسِيحُهُ في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥) الآية ؛ فالوقف دونه ، وللمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالانشاب ، ما استأثر الله تعالى بعلمه .

وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ «أَمَّا زَيْدٌ فَتَطْلُقْ»^(٦).

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلًا توكيد ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ قُلْتَ وَأَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أدائه شرط وجبانه ، ولهذا تُقَوَّلُ بهما يمكن من شيء ، ولا بد من هاء تالية لتاليها ، إِلَّا إِنْ دَخَلَتْ عَلَى قَوْلٍ قَدْ طُرِحَ اسْتِفْهَاءٌ عَنْهُ

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرفض ابن هشام - في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثل ونحوه لاندل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف لعدم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكامل به للتكامل إلا إذا حصل تردد في شخصين نسباً جميعاً أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعدهما ، فإذا كنت تجادل في على وخالد أيهما الخطيب المقوم مثلاً فقلت « أما على فخطيب مفوه » فتقدير الكلام : أما على فخطيب مفوه ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر لعدم به ، فأعرف ذلك وتطعن له .

بِالْقَوْلِ ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ)^(١) ، أى : فيقال لهم أ كفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد الخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد ابن أبي العيص . والذى أنشده للؤلؤف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونُ سُوْدَانٍ عِظَامُ لِلنَّارِ كَبِ
فَأَمَّا الْقِتَالُ وَكَانَ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَارِكِ

الجنة : « قمدون » جمع قد - ضم القاف واللام وتشديد الدال ، بزنة هتل - هو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل المنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى « سودان » جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، قاله البغدادي « عراض » جمع عرض - بالضم - وهو الناحية « الموارك » يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، وروى بالراء « للراكب » وفسره بنفس القى فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل لزينة خاصة .

للحن : يهجو بني أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تضمدون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ، لذلك فضحتهم قريشا بالانسحاب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ، وتوليكم مع أن صوركم صور الشجبان ذوى السيادة .

الإعراب : « أما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، ووجه لا وأسمها وخبرها في محل رفع خبر للبتدأ « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ، وأسمها ضمير غاطبين محذوف « سيرا » مفعول مطلق للفعل

أَوْ نُدُورٌ^(١)، نحو «أَمَا بَدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^(٢).

== محذوف تقع جملة خبرا لكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«لواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِيَجْمَعَنَّ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا مَمْرِيْرَهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والبتداء هو العموم، بحيث يكون للبتداء فردا مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب البتداء والخبر.

(١) قال المؤلف في المتن: «وزعم بعض التأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فتذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، لحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا أن الفاء الواضحة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزني خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما توجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سري يجب أن تنبيه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفضل الشرط جميعا» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمها بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فضل الشرط ولا يذكرن إلا الجواب فلو قرئوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلا كانت هذه الفاء نائية لأداة الشرط، فأو ذلك قبيحا، ==

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا^(١)

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : للبتداء من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمطلق » .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما في الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من اللذين فروح وربحان) .

والرابع : اسم مصروب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بعمه ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

(١) هها خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصريين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الاستناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم للرفع الواقع بعد «لولا» هذه، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابداء ، وهذا قول سيويه ومن تابعه.

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه على هذا .

والأسماء ، وأنت خبير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما في حق الرفع أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم للرفع إنما ارتفع بلولا لكونها نافية عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمتك» هو لولا امتنع زيد لأكرمتك، وقد حكى الفراء هذا

أحدهما : أن يَدُلَّ على امتناع جوابهما لوجود نالهما ؛ فيختصَّانِ بالجللِ
الِإِثْمِيَّةِ ، نحو (نَوَلَّا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(١) .

والثاني : أن يَدُلَّ على التخصيص ؛ فيختصَّانِ بالفعلية ، نحو (نَوَلَّا أَنْزِلَ
عَلَيْنَا لِللَّائِكَةِ)^(٢) (نَوْمًا تَأْنِيْنَا بِاللَّائِكَةِ)^(٣) ؛ ويساوِيهما في التخصيص
والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يَلِي حرفَ التخصيص اسمٌ
مُملَقٌ بفعلٍ : إما مضمَرٌ ، نحو « فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعِيهَا وَتِلَاعِيكَ » أى :

= الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يبينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره للأولف فيما لابن مالك - من أن الاسم
الرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول
وحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن
لم يدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا للوضع على وجه التفصيل
فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم الرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على
طليح سمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن
من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها
للأولف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو « لولاى » و « لولاك » و « لولاه » وأنكر أبو الباس
البرد محبة ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا للوضع فى مطلع باب حروف الجر .
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتركان فى معنى كل منهما لهدين للعينين
هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم اللاتقى أن « لوما » لاتى حرف امتناع
ولما تاتى للتخصيص .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

قَهْلًا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا ، وَمُظْهِرٌ مُؤَخَّرٌ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) (١)
أى : هَلَّا قَلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

باب الإخبار بالذی وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضهم بابَ السَّبَكِ ، وهو بابٌ وَصَفَهُ النحويون للتدريب
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذی ؟
فانْعِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبينه
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذی ، الثاني : أن تؤخر زيدا
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذی ، الرابع : أن تجعل
في مكانه الذی نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذی
هو منطلق زَيْدٌ » فالذی : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة
صلة للذی ، والمائد منها الضميرُ الذی جعلته خَلْفاً عن زَيْدٍ الذی هو الآن
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لاعنه ، وأن الذی بالعكس ،
وذلك خلافُ ظاهِرِ السؤال ؛ فَوَجِبَ تأويلُ كلامهم على معنى أَخْبَرَ عن
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذی .

وتقول في نحو « بَلَفْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » - إذا أخبرت
عن التاء بالذي - « الَّذِي بَلَفْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ،
فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الْأَذَانُ بَلَفْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً
أَخَوَاكَ » وعن العَمَرَيْنِ قلت : « الَّذِينَ بَلَفْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً
الْعَمَرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَفْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ
رِسَالَةً » فَتَقْدَمُ الضمير وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يميز المدول
إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثاني

في شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذي » أو أحد فروعه اشترط لصغير عنه
سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ
فِي الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذي هو في الدار أَيُّهُمْ ؛ فتزيل الاستفهام
عن صَدْرِيَّتِهِ ^(١) ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكما الخيرية ،
وما التنجيبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرنا .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خَلْفُهُ التأخير ؛ وذلك لأن الضائر
التصلة كالإثاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلْفُهَا
وهو الضمير للفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع في هذا ونحوه أن يخبر عنه ، ولكن طي أن
تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أيهم الذي هو في الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور :
أيهم خير مقدم ، والذي مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذي خبره ،
والصواب مذهب جبهة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زيدٌ ضاحكاً » : الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ - لكنك قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجب التذكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا التقيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يخبر عن الماء من نحو « زيدٌ ضربته » ؛ لأنها لا يُستغنى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زيدٌ ضربته هو » فالضمير المنفصل هو الذي كان منصلاً بالتسليم قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائِد ، وإن قدرته عائِداً على الموصول بقي الظاهر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن أبي بكرٍ بـ « هَؤُلَاءِ » بـ « هَؤُلَاءِ » أو بـ « هَؤُلَاءِ » أو « هَؤُلَاءِ » لأنهم لا يحرون إلا التذكير ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سرٌّ أبا زيدٍ قريبٌ من عمرو الكريم » جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القريب فلأن الضمير لا يتماق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه ممّا فآخرت ذلك وحملت مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضامنين « الذي سرٌّ قريبٌ من عمرو الكريم أبو زيد » وكذا الباقي (١) .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومفعوله « الذي سرٌّ أبا زيدٍ قريبٌ من عمرو الكريم » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقريب مفعول خبر عن الذي ، ومن عمرو متعلق بقريب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سرٌّ أبا زيدٍ قريبٌ من عمرو الكريم » .

الخامس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أحد » من نحو « ما جاءنى أحد » لأنه لو قيل : « الذى ما جاءنى أحد » لزم وقوع « أحد » فى الإيجاب .

السادس : كونه فى جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم فى مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عشرة أمور : هذه السبعة ، وثلاثة أخر ، وهى : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفا ، وأن يكون مُقَدِّما ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عسى زيدٌ أن يقوم » ولا من قولك « ما زال زيدٌ عالما » .

ويُخْبَرُ عن كل من الفاعل والمفعول فى نحو قولك : « وَقَى اللهُ الْبَطْلَ » ؛ فنقول : « الْوَاقِيُ الْبَطْلُ اللهُ » و « الْوَاقِيَةُ اللهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن طائد الألف واللام لا يُحذف إلا فى ضرورة الشعر كقوله :
 • مَا السُّتَغْفِرُ الْمَوْتَى مُحَمَّدٌ عَاقِبَةُ ^(١) • [٥٨]

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبه إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب الوصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• وَلَوْ أُتِيجَ هُ صَفْوٌ يَلَا كَدْرٍ •

(١٦ - أوضح المسالك ،)

فصل : وإذا رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استقر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال للتقدم « الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « اللبغ » ضمير مستقر لأنه في اللفظ لَأَل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن غيرها ضمير للمتكلم ، والمبتدأ نفس الخبير .

وإن رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين : « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمَا رِسَالَةَ الْعَمَرَيْنِ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فهين لغير المتكلم ؛ لأنها نفسُ الخبير الذي أخرته .

هذا باب العدد^(١)

اعلم أن الواحد والاثنين يُخَالَفَانِ الثَلَاثَةَ والعَشْرَةَ وما بينهما في حكمين :

== والشاهد في هـا وهناك قوله « وما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه ضملاً أو وصفاً لآخرها ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

(١) العدد - يوزن سبب وطلل ، وبك الإدغام مثلهما - في اللفظة : اسم للعدد ومنه قوله تعالى (فضرَبْنَا عَلَى آذَانِهِم فِي الْكَهْفِ سِتْرِينَ عَدَدًا) وأما العدد بتشديد الدال ، مدغماً - فهو مصدر « عده يحده » مثل مده بمدّه مداً ، وشده يشده شداً ، وقال الله تعالى (لقد أحصاهم وعدهم عداً) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيته الصغرى والكبرى » ويان ذلك أن الاثنين مثلاً يساوى نصف مجموع الواحد ==

أحدهما : أنهما يُدْكَرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنان ، وللاثلاثَةُ وأخواتها تَجْزِي على الكس من ذلك ^(١) ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالثاء ، وثلاثُ إِمَاءٍ ، بَزْكَها ، قَالَ اللهُ تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) ^(٢) .

والثاني : أنهما لَا يُجْتَمِعُ بينهما وبين العدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٌ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيدُ الجِنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيدُ الجِنْسِيَّةَ وَشَفَعُ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ^(٣) ،

والثالثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالانثنان هو العدد للراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السرى في ذكر التاء في الثلاثة والشرة وما بينهما في عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالياء على ضمها نظائرُها ، ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » لعللة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس العدود ، لا الجِنْسِيَّةَ ، فإن أريد ذلك جِءَ بالعدود موصوفاً باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لاتخذوا لهن اثنتين) إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذف الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المرء إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد المِدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد المِدة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون المِدة ، فإن قصدت الإفاذتين جُمعت بين الكلمتين ^(١) .

(١) اعلم أن الثلاثة والشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكلك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالياء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالياء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير ياء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها مواضع المعدود في التذكير والتأنيث : بغير ياء مع المذكر ، وبالياء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياما ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقيد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد محذوفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالياء مع المذكر ، وبمحذوف الياء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سحرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً) .

فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والمشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (١) ،

== الصورة الثانية : أن تذكر الممدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع الممدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع الممدود المذكور وعكسه ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاثة » و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاث » و « عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع الممدود وقاعدة التعت مع المنعوت جاز لك أن ترمى الأولى فتؤنث العدد مع الممدود للذكر وتذكر العدد مع الممدود للؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع الممدود للذكر وتؤنث العدد مع الممدود للؤنث .

(١) اطمأن أن اللفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :
الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وعثمانون ، وتسعون .
الضرب الثاني ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .
الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .
الضرب الرابع ويقال له العدد للمطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، نقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة رطلين رجلاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع ثلاثة وألف ، نقول « مائة ثوب ، وألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بمن أو بالإضافة إن كان للممدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان للممدود جماعاً على التخصيص الذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والمشرة ، نقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .
(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، ==

كـ «شَجَر» و«نَمْر»، أو اسم جمع^(١) كـ «قَوْم» و«رَهْط» خُفِضَ
يَمِينَ، تقول: «ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ» و«عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ» قال الله تعالى:
(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)^(٢)، وقد يخفص بإضافة العدد، نحو (وَكَانَ
فِي الْمَدِينَةِ نِسْمَةٌ رَهْطٍ)^(٣)، وفي الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْودٌ
صَدَقَةٌ» وقال الشاعر:

— ٥٢٣ — • ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ •

== ويفرق بينه وبين واحده بالهاء: بأن تكون التاء في الل فرد نحو شجرة وشجر وبقرة
وبقر، وهذا هو القالب، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كفاة وكفم، وهذا
نادر، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومي وزنج
وزنجي وعجم وعجمي.

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبه
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحوطة، ومثاله: قوم، ورهط،
وذود، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ «ركب، ومحب، وسفر» لأنها
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحوطة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا
ومسافرا، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحوطة
لجمع التكسير، ويعدى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان
التي رواها سيويه وتتألفا عنه العلماء.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة، ويقولون: إن سببه أنه كان في سفر
ومعه امرأته أمانة وابنته مليكة فرس له ثم افتقد منها ناقه، والذي ذكره المؤلف
هنا صدر بيت من الوافر، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

أَذْنِبُ الْفَقْرَ أَمْ ذَنْبُ أَنْيْسٍ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَّثُ اللَّيَالِي
ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ أَقْدَ جَارَ الزَّيْمَانُ عَلَى عِيَالِي —

اللقبة : « ذود » بفتح الدال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أنسابهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال للبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيتين . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على للبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر معذوف يفهم من اللقاع ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والذي يحصل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ معذوف ، أى نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره معذوف ، أى : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موصلة لقسم ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لاعمل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لاعمل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالي » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء للتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة المدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » وللمدود اسم جمع وجواز إضافة اسم المدد إلى للمدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السمة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد ينحصر بإضافة المدد » وهو تابع في ذلك لابن عسقلان . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد الباع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف المدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجوز أن يضاف المدد إليه ، وهذا التتصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان اللذان ، وقد ذكر أبو المباس للبرد أن اللفظ في ذلك هي أن اسم المدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى للفردي فلا يقال =

وإن كان جمعاُ خَفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُتَعَبَّرُ بالتذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسًا ما يستحقه ضميرهما ، فنقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْفَنَمِ » بالثاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَيْطِ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لنتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَائِنَا)^(١) وقرئ (تَشَابَهَتْ)^(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذا .
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التحليل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثا مستقلا لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع : نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكرا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكرا في بعض العبارات ومؤنثا في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدت أنه يعود إليه مذكرا لا غير اعتبرته مذكرا وحثت معه باسم العدد مقرونا بالثاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالفنم ، والقاعدة صحيحة لكن للثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم (إذ نفثت فيه غم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الفنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والثال الصحيح « الرطب » ، والقمع « وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤثنا لاغير اعتبرته مؤثنا وبحث معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤثنا في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين، وساغ لك أن تأتي معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤثنا، وبالتالي على اعتباره مذكرا، ومن هذا النوع البقر. فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤثنا في القراءة الأخرى (تشابهت).

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء - مثل الجامل لجماعة الجمال، والباقر لجماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم المدد خاليا من التاء قلنا « ثلاث من البقر ».

ونحن لا نقر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور، أما أولا فلأن « النسوة، والنساء، والجماعة » ثلاثها من أسماء الجمع التي تستعمل في العقلاء، وهي لا تعامل في كلام العرب معاملة المذكرين، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجامل » الذي هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل، وقد عامله العرب معاملة المذكر، وذلك في قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَنَّثُ فِيهِمْ وَعَنَّا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْيَهَاكُرُ

والسوابق فيها ترى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف. ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة، ومن جائر التذكير منه بقروغن.

وهذا الذي قررناه - من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بمالهما تذكيرا وتأنيتا، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه. بآلا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُتَبَرَّنَ مع الجمع بحال مفردة ؛ فلذلك تقول : « ثَلَاثَةٌ إِصْطِيبَاتٍ »
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بالثاء فيها اعتباراً بالإصطيل والحمام فإنهما مذكران ،
ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبنداديين^(١) .
ولا يُتَبَرَّنَ من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثٌ طلحاتٍ » بترك
الثاء ، ولا حالٌ معناه حتى يقال « ثلاثٌ أشخُصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

من البقر ، أو ثلاثة من البقر ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب »
أو يذكر وصف لاسكن يؤتى به متأخراً نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث
من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالثاء فتقول « ثلاثة
ذكر من البط » ونحو « ثلاث سبيلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف
التأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البدل كالتثنية .

(١) هذا الذي اختاره المؤلف - من أن الברה مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان
المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالثاء نحو « ثلاثة حمامات » ، وثلاثة اصطيلات »
لأن المفرد حمام وإصطيل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول
« ثلاث حمامات وثلاث اصطيلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هوذهب
البصريين من النحاة ، وقد خالف في ذلك البنداديون والكسائي ، فأجازوا مراعاة
حال أيهما شئت حال للفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات »
وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال للفرد ، والثاني بمراعاة حال الجمع ، وقد
حكى سيويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال للفرد دون
مراعاة حال الجمع .

ونريد أن نلهمك إلى أن الكلام يتصور في جميع بخلاف مفردة في التذكير والتأنيث ،
وذلك يتحقق في جمع اللؤث السالم الذي مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع
والفرد في التأنيث نحو « سعاية وسعابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت
تقول « ثلاث سعابات » لأن للفرد سعاية وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا
يتقاضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنْظَرُ إلى ما يستحقه الفرد باعتبار ضميره ؛ فيمكس حكمه في العدد ، فكما تقول « طَلَحَهُ حَصْرٌ » و « هَيْدَ شَخْصٌ جَبِيلٌ » بالتذكير فيهما تقول « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » و « ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ » بالناء فيهما ، فأما قوله :

٥٧٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَغَائِبَانٍ وَمُعْصِرُ *

فضرورة ، والذي سَهَّلَ ذلك قوله « كَغَائِبَانٍ وَمُعْصِرُ » فاقبل باللفظ ما يُمَصِّدُ للمعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، من قصيدته الرائية الشهيرة ، وسذكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في هذا الباب (ص ٢٥٨) ، والذي أنشده للأؤاف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَكَانَ يَحْيَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْتَقِي *

اللمة : « يحيى » الجن - بكسر الليم وفتح الجيم وتشديد النون - أصله الترس ، ويجمع على جمان ، وأراد ههنا ما يتقى به الكاشعين والرقباء « أنتقى » أحذر وأجنب وأجافى وأجمل بينى وبينهم وقاية « شخوص » جمع شخص ، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد ، وأراد هنا الإنسان ، وكأنه قد قال : كان ما أنتقى به الرقباء ثلاثة أناسي « كاعبان » متقى كاعب ، وهى الجارية حين يبدو ثديها . تقول : كعبت الجارية تسكب - من باب قتل - فهى كاعب ، وكعاب ، إذا صارت كذلك « ومعصر » يضم الليم وسكون العين وكسر الصاد - الجارية متى دخلت في عصر شبابها .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « يحيى » مجزئ : مجزئ : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتسكيم ، ومجزئ مضاف وباء للتسكيم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « دون » ظرف متعلق بمجزئ أو بمحذوف حال منه ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكيم اسم « أنتقى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كنت ، وجهله كان واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب صلة من للوصولة ، والمائد ضمير منصوب بأنتقى محذوف ، والتقدير : دون الذي كنت أنتقى « ثلاث » اسم كان في أول البيت تأخر عن خبره ، وهو مضاف =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوفِ النوى ، لا حالها ، قال الله تعالى : (قَلَّ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)^(١) أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، ولولا ذلك لقليل (عشرة) لأن المثل مذكر ، ونقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِبَاطَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍ » بالتاء إذا قصدوا ذكر كوراً ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أجيعة دَوَابٍ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍ ذُكُورٌ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

فصل : الأعدادُ التي تُضاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان : أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تُضاف إليه أن يكون : جمعا ، مكسرا ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةُ أَفْلَاسٍ » و « أَرْبَعَةُ أَهْبُدٍ » و « سَبْعَةُ أَجْحِرٍ »^(٢) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .

فيضاف للمفرد^(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ مِائَةٍ » و « شَخْصٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كَاعِبَانِ » بدل من ثلاث مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ومعصر » معطوف على قوله كَاعِبَانِ .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثُ شَخْصٍ » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغي أن يقول « ثَلَاثَةُ شَخْصٍ » كما يقول « ثَلَاثَةُ كَوَاكِبٍ » إلا أنه رأى للحنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر السكايعين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للناضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نمته يحجز مراعاة المثنى .

- (١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
- (٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تِسْعَةُ رَهْطٍ » و « خَمْسُ ذُودٍ » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجز المعدود بمن .

مِائَةٌ»^(١)، وشذ في الضرورة قوله :

— ٥٢٥ — * ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي رِجَالِهَا *

وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسَائِلَيْنِ^(٢) :

(١) السرى إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو جمع القلة كما تلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، النخعي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مثنى » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع الذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثلاث مثنى ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التمدد « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي « رداء » فاعل « وفي » مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل باء التكلم ، ورداء مضاف وباء التكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مثنى « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، ووجوه مضاف و « الأهاتيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مثنى » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مثنى » على ذلك مضاه « ثلثائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدودة هذه الجملة كان معنى « ثلاث مثنى » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما يضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التكسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقوله « ثلاث سعادات » =

إحداهما : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمة ، نحو (سَبَّحُ سُبُوحَاتِ)^(١) ،
و « تَحَسُّ صَلَوَاتِ » و (سَبَّحَ بَقَرَاتِ)^(٢) .

والثانية : أن يُجَاوَر ما أهمل تكسيده ، نحو (سَبَّحَ سُبُلَاتِ)^(٣) ، فإنه
في التنزيل مجاور لـ (سَبَّحَ بَقَرَاتِ)^(٤) .

وَيُضَافُ لِهَذَا الكثرة في مسائلتين :

إحداهما : أن يُهْمَلَ بناء القلّة ، نحو « ثلاثُ جَوَارِ » و « أربعةُ رِجَالِ »
و « خمسةُ دَرَامِ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك
منزلة المدوم ؛ فالأول نحو (ثَلَاثَةُ قُرُوءِ)^(٥) ؛ فإن جَمَعَ قَرَأَ بالفتح على أَفْرَاءَ
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعِ » فإن أَشْسَعَ قليل الاستعمال .

== جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فاعل من جمع التكسير لا ينقاس
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث بناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع ورود قليل الاستعمال ، نحو
قوله تعالى (في تسع آيات) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس
كثيرا في استعمالهم ، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني: للمائة والألف ، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مِائَةٌ جَلْدَةٌ ^(١)) و (أَلْفٌ سَنَةٌ ^(٢)) .

وقد تُضاف للمائة إلى جمع كقراءة الأخوين ^(٣) (ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ ^(٤)) ، وقد تُتميّز بمفرد منصوب ، كقوله :

— ٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * .

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هاجرة والكسائي ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضيغ الفزارى أحد الشعراء المعمرين

وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع

وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ،

وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاةُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه
« عاش » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش
مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحريك « مائتين » مفعول به لماش
منصوب بإيلاء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل
جر بإضافة إذا إليها « قد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل من الإعراب
« اللذازة » فاعل ذهب « والفتاة » الواو حرف عطف ، الفتاة : معطوف على اللذازة
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذازة والفتاة لا محل لها من الإعراب
جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين : الأولى التثنية ، وهو التسعة فما دونها ، وحكت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنين » و « اثنتين » فتعربهما كالثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقال حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَابِرَةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث اشتوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .
ونميز ذلك كله مقرد منصوب^(١) ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

== الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وتقطنهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْكَبًا^(١) (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)^(٢) وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَشَرٍ فَقَدْ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٣) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَمَةً)^(٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا)^(٥) ، فـ (أَسْبَاطًا) بدل من (اثنتى عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فِرْقَةً ، ولو كان (أَسْبَاطًا) تمييزاً لَدُكَّرَ العددان ؛ لأن السَّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أَمَّا) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحه ذكر « كامين وممصر » في قوله :

== بوجود من الإعراب ، منها ما قاله الشاويين وابن أبي الريح ، وحاصله أن (أَسْبَاطًا) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفرده مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثنى عشر » بتركه التاء في الظنين لما قد علمت أن الواحد والاثنتين يذكران مع المذكر ويؤتان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أَسْبَاطًا) تمييز يخالف الاستعمال العربي من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشاويين ، وجعل (أَسْبَاطًا) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل (أَمَّا) نمناً لأَسْبَاطَ ، والأُمُّ : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أَمَّا) جامد ، فكيف يقع نمناً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز ، فلهذا يوافق القراء فى هذا الفرع ، وبما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أَسْبَاطًا) نعت لمنوت محنوف و (أَمَّا) نعت لأَسْبَاطَ ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة أسباطاً أمّا ، وفى هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

- (١) من الآية ٤ من سورة يوسف
- (٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .
- (٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف
- (٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .
- (٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

• ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِيَانِ وَمُعَصِّرٌ^(١) • [٥٢٣]

■ ■ ■

فصل : ويجوز^(٢) في العدد للركب — غير « اثني عشر » و « اثنى

(١) قد سبق الاستمهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده للؤلف عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

• فَكَانَ يَحْيَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى •

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد للركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أى ما لـه وشبهه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد للركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد للركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر للبتدأ مبني على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن اللفظ قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى مبرزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد للركب للمضاف إلى مستحقه ، لأنه للعرف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويكمل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بـبـلك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بـبـلك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بـبـلك ، إلا أن « بـبـلك » مجموع من الصرف العلمية والتركييب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة» — أن يضاف إلى مُسْتَحِقٍّ للعدد؛ فيستغنى عن التمييز، نحو «هَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ زَيْدًا» ويحب عند البصريين بقاء البناء في الجزمين .
 وحكى سيبويه الإعرابَ في آخر الثاني كما في بملك، وقال: هي لغة رديئة .
 وحكى السكوفيون وَجْهًا ثَالِثًا، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبد الله، نحو «مَا قَتَلْتُ حَمْسَةَ عَشْرَةَ» .
 وأجازوا أيضًا هذا الوجهَ دون إضافة^(١) استدلالاً بقوله :
 ٥٢٧ — كَلَّفَ مِنْ صَنَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبِيبَتِهِ

== هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة الصمى، وقال الأَخْفَشُ : إنها لغة حسنة ، وقال سيبويه : هي لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجرى الجزء الثاني بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لغة أجازها السكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأَخْفَشُ عن أبي نقس الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن السكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى تميم بن طارق .

اللغة : «كاف» فعل ماضٍ مبنى للجهول من التكليف وهو تحميل مافيه كلفة ومشقة «عنايه» العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول «عنى فلان عني» من باب رضى — عناه ، إذا جهد وتمب «شقوته» بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر ، وفي القرآن (غلبت علينا شقوتنا) .

==

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .
كما تصوغه من قتل ؛ فتقول : ثَانٍ ، وثَالِثٌ ، ورابع - إلى العاشر (١) .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عائله » عناه : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناه مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستعفه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أباحه الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، يقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يميزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) وهنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلاثهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرم عشراً ، إذا صرت ماشرم » اهـ .

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع للذكر ومؤنث مع اللؤث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، قليل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الناعل للذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذى تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الإختصاصَ بمعناه مجرداً . فنقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — • لَيْسَتْ أَهْوَامٌ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ •

== وفى هذا يقول ابن مالك فى شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على التلم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثالث إلى العشر ، وهى مصادر ثلث الاثنين ، إلى عشرت اللمعة » وهذا هو الوجه الثالث فى كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه اللمة - وهو الوجهان الأول والثانى فى كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست بمصادر ، وهو وارد فى كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعجر الطيخ ، وقالوا : استليست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

— ٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديبائى ، والذى أنشده اللؤيى ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• تَوَهَّمْتُ آيَاتَ لَهَا فَمَرَقَتْهَا •

اللمة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالتؤمى والأثافى ، والأماكن التى كانوا يختلفون إليها ويرددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن اللوصوف به بمض' تلك المِذَّة المينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَسِيَّة » أى : بمض' جماعة منعصرة في خسة . ويجب حينئذ إضافته إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي أَنْفُسِهِمْ)^(١) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٢) ، وزعم الأخفش وقطرب' والكسائي وثلث أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني وتثنيته إياه ، كما يجوز في « ضَارِبٌ زَيْدٌ » ، وزعم الناطم أن ذلك جائز في « ثَانٍ » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٣) ، ويجوز حينئذ إضافته وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكام عن العرب .

== الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « ورفقها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وضمر النية مفعوله « لست » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و«أعوام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سابع » خبر للبتداء مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد مبيعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه الصفة ، وهذا في الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتِّصافَ بِمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بذكرها ، و « حَادِيَّةٌ عَشْرَةٌ » بتأنيدهما ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع للذكر ، وتؤنثهما مع للأنث ، فتقول « الْخَمْسَةُ عَشَرَ » و « الْمِائَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةٌ » وحيث استعملت الواحدَ أو الواحدة مع العشرة أومع ما فوقها كالمشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادٍ وَحَادِيَّةٌ .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانٍ اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه للوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول « ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثاني : أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثاني .

الثالث : أن تحذف المقدم من الأول والنَّيْفَ من الثاني ، ولك في هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تربيهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثاني بالإضافة ، والوجه الثاني : أن تعرب الأول وتبنى الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كَيْسَانَ ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثاني فبقي البناء بحالهِ ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها للحلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليلَ حِينَئِذٍ على أن هذين اليمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يرميه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فغائ أيضاً بأربعة ألقاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فنقول « رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيهويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتمين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف الليف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع المشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه العقد بالواو .



هذا باب كنايات الممد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استهامية بمعنى أى عذر ، وخبرية بمعنى كثير^(١) . ويشركان في خمسة أمور^(٢) : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الانقضا والتكثير ، ولا تستدعي الخبرية جواباً
(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فهرت
الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

.

= الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستحمام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صحت » ومنع قوم من النعاة حذف تمييز كم الحجرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراد إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر . فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صحت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور : الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدها فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل في ملكك » .

=

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،
والاحتياج إلى التمييز .

== الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متد رافع لأجنبي وقد استوفى
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان للثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره
للذكور بعده .

فلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متد
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها
فعل لازم ، أو فعل متد رافع لضميرها ، أو فعل متد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون
محملة للرفع على الابتداء والنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن
يلها فعل متد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة
صورة ، وقد عرفت في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فكن منها على ثبت ، والله
يهديك ويوفقك .

ويقتربان أيضاً في خمسة أمور أيضاً^(١) :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد ، نحو « كم عبدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهودا لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلاما لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الثملان ، والبصريون الذين يوجبون أفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون جموعا نحو قولك « كم رجال زاروك » بشير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، وللمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقولهم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم قرشاً بمن » هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجزوا جره مطلقا ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إذ كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بك درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمره ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهتهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمره ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا نفقه

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمان الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنتقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجع ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستقتنيه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتميزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا ؟ » أما تميز كم الخبرية بالمرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا بالضرورة لأن الفصل بين للضاف وللضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتميزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضرة ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا انْطَرَيْتُ ذُو الْجَلْدِ
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْمَلَأَ وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَمَ
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَعْدٍ ضَخَمَ الدَّيْمَةِ مَا جِدَ نَفَاحٍ
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتميزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ جيئه مجرورا والفاصل ظرف كما في البيت =

الأول من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال المذهب الكوفي كما شذحيته مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأَلَى مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِهِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمَلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوْثُمْ سَيْفَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِيَا غَارَهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نصبه لثلاثيتهم أنه مفعول لذلك العمل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع نشتر لكم الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (كم أهلكنا من قرية) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سلبني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن تمييزكم الاستفهامية حائطين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن تمييزكم الخبرية ثلاث حالات - إحداهن تعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتين يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجبر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن التشكك بكم الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه لأنه خبر ، أما التشكك بكم الاستفهامية فإنه يستدعي جوابا من مخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يبيىء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فنقول « ثلاثون دينارا » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فنقول « ثلاثين دينارا » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكْتَ « ويحوز جره مِنْ مضرة جوازاً إن جُرَتْ كَمْ بحرف ، نحو « بَكَمْ دِرْهُمْ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُسَيَّرُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءُواكَ » و « كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يحوز « كَمْ غُلَامٍ سَأَلْتَهُمْ » ، كما لا يحوز « رُبَّ غُلَامٍ سَأَلْتَهُمْ » ويحوز « كَمْ غَبَا سَدَّ شَرِيه » .

والثالث : أن للتكلم بها لا يستلزم جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن للبدل منها لا يقترن بهمة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَمْ مَالِكٍ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .
تفصيله : يروى قول الفرزدق :

« هذا الثوب » فتقول « بثلاثين ديناراً » ويحوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن للتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمة الاستفهام ، تقول « كَمْ كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمة والاستفهام فتقول « كَمْ كِتَاباً عِنْدَكَ أَثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر الصلة إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَى عَشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال اللؤلؤ للفرزدق ممام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الحطفي ، وكان المعاء بينهما ، استدعياً .
اللمة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والعدل جميعا وهو التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفد : اعوجاج في للفصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ في القدم بينها وبين لساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشاراء - بضم فتح - وهي المافة التي أتى عليها من وضعا عشرة أشهر .

الإعراب : تروی « عمة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكيف يجوز أن تكون خبرية ومجرور أن تكون استنهامية تنكية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضا ، فهي مبنية على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجرورا إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوبا إن قدرت كم استنهامية ، وعلى كل حال يقدر من الفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من الفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولا مطلقا ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمه ، ولها صفة أخرى ماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب و « خالة » معطوف على عمة مرفوع بالضم الظاهرة « فدعاء » صفة ثالثة ، ولها صفة أخرى ماثلة لصفة عمة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمه لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فعذف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء لتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي « علي » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » عشار : مفعول به لحلب ، و « يا » للتسكيم مضاف إليه ، فإن نصبت عمة وخالة كانت « كم » استنهامية مبتدأ و « عمة » تميزا لها و « خالة » معطوفا على عمة . وإن جررت « عمة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمة » تميزا لها و « خالة » معطوفا على عمة ، =

بجر « عمة » و « خالة » على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميزا
تميز نصب ميم الخبرية مفرداً^(١) ، وقيل : على الاستفهام التهكي ، وعليهما فهي

= وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر للبتداء سواء
أكان للبتداء هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلمة « عمة » و « خالة » على ثلاثة
أوجه : الرفع ، والجبر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك
كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدناه من قبل (س ٢٦٩) :

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتِمِلُ

رواه البصريون بنصب « فضلاً » بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها نصب التميز إن لم يجر بمن ، لأن جر التميز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز
أحد من الحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر « فضل » على أنه تميز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير
الحكم بناء على أن جر التميز بمن مضمرة لأن « من » ظهرت جارة للتمييز مع الفصل
نعم (وكم أهلكنا من قرية) ومن غير فصل نعم (وكم من ملك فى السموات
لا تنفى شفا عنهم شيئاً) .

ورواه قوم برفع « فضل » على أنه فاعل نال .

(١) قال الرضى : « وبعض العرب ينصب بميم كم الخبرية مفرداً كان أو جماعاً بلا
فصل أيضاً ، اعتادوا فى التميز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اهـ فيجوز -
على هذا - أن يكون « عمة » منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكاهما الرضى صراحة وأوماً إليها للمؤلف ههنا هى التى اعتمدها
الذين أجازوا فى تميز كم الخبرية بالنصب ، أى فصره عندهم على لغة أكثر العرب ،
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حَلَبَتْ » خبر ، والتاء للجماعة لأنها عات وخالات ، وبرفهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعمة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقبل « قد حَلَبَتْ » والتاء في « حَلَبَتْ » للوَحدة ؛ لأنها عمة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نصب على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلَبَتْ أوروقتاً .



وأما « كَأَى » فبمنزلة « كم »^(١) الخبرية : في إفادة التكثير ، وفي لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويغال « كَأَى » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة . وقد جعل المؤلف كَأَى مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع في كلام ابن مالك في قوله « كم كَأَى » على أن للشبه به هو كم الخبرية ، وقلبه الأشعري في ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما نبينه لك فيما بعد ، في الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكم - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فأعرف ذلك . واعلم أن « كَأَى » توافق « كم » في خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثاً عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلاشبه أشبهت الحرف عنها معنوياً كالكأى قلناه في كم .
الثاني : أن كلا منهما مبهم المجلس وللقدر ، وأن تمييز كل منهما يبين جلسه إليهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثاني .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا:

(١٨ - أوضح للسالك)

== مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوأه بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيُّ نَحْوِ سُرَةِ الْأَحْزَابِ آيَةٌ ؟ » فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ » وَجَمُورِ النَّعَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَبْرَةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا يَقُولُونَ بِمَعْنَىهَا اسْتِهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَى عَدَدٍ

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ « كَأَيُّ » تَخَالَفَ « كَمْ » فِي حِمَاةِ أُمُورٍ أَيْضًا .

الأول : أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ النَّعَاةِ فِي « كَأَيُّ » أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافٍ النَّشْبَةِ وَأَى لِلنُّونَةِ ، وَالرَّاجِحَ عِنْدَهُمْ أَيْضًا أَنَّ كَمْ بَسِيطَةٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ - بَعَا لِقَوْمٍ - إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » بَسِيطَةٌ غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ « كَمْ » مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافٍ النَّشْبَةِ وَ « مَا » الاسْتِهَامِيَّةِ ، وَأَنَّ الْفَ « مَا » حَذَفَتْ عِنْدَ التَّرْكِيبِ كَمَا تَحْذَفُ فِي نَحْوِ « بَمَ » وَ « لَمْ » وَ « عَمَ » وَ « فِيمَ » ثُمَّ سَكَنْتِ اللَّيْمُ لِلتَّخْفِيفِ .

الثاني : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » يَكْتَرُ بِجِهَةِ مَجْرُورٍ بِمَنْ ، وَإِذَا لَمْ يَجْرُ بِمَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ كَمْ فَقَدْ عُرِفَ فِيهَا مَضَى (ص ٢٦٩) الصُّورُ الَّتِي يَجِيءُ عَلَيْهَا ، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الْحَبْرَةُ لِلتَّصَلِّ بِهَا أَنَّ يَكُونُ مَجْرُورًا مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا ، وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُورًا بِمَنْ ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِوُرُودِهِ مَنْصُوبًا فِي الْبَيْتِ رَقْم ٥٣ ، وَمَا أَنْشَدْنَاهُ مَعَهُ .

الثالث : أَنَّ جَمُورَ النَّعَاةِ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، وَذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى جَوَازِ جَرِّ « كَأَيُّ » بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنَّ تَقُولَ : بِكَأَيُّ تَبِيعَ هَذَا الثَّوْبِ ، أَمَّا كَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ عِنْدَ الْجَمْعِ .

الرابع : أَنَّ جَمُورَ النَّعَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَبْرَةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا تَكُونُ اسْتِهَامِيَّةً ، وَذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ اسْتِهَامِيَّةً كَمَا تَكُونُ خَبْرِيَّةً ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ الْإِتِّفَاقِ .

الخامس : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » لَمْ يَجِيءْ إِلَّا مُفْرَدًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيِّ) وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (وَكَأَيُّ مِنْ دَابَّةٍ) وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (وَكَأَيُّ مِنْ آيَةٍ) وَقَوْلِهِ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ دِقَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ) وَقَوْلِهِ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ لَهَا أَخَذْنَا مِنْ ظَالِمَتِهَا) وَقَوْلِهِ تَعَالَى كَلَامَهُ (وَكَأَيُّ)

.

من قرية عنت عن أمر ربها ورسله غاسبناها حساباً شديداً) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنهى شفاعتهم شيئاً) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جماعاً نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٌ بَادَ مُلُوكَهُمْ وَنَسِمْ سُوْقَةَ بَادَا

ثم اعلم أن «كأى» تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معيناً أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خاله « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكأى) أن خبرها لا يقع مفرداً وتوسع تلميذه السيوطى في اللع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كأى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع ، نحو (وكأى من نبي قتل معه ربيون) ونحو (وكأى من آية في السموات والأرض يعزرون عليها) » اهـ كلامه . لكن بالنظر في استعمالات هذه الكلمة تجدناها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطى وتجدناها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه ، وتجدناها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) في قوله تعالى (وكأى من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها) إذا جعلت جملة (الله يرزقها) هي الخبر لأنها عطف النائدة المقصودة من الآية السكريمة ، وتجدناها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما في قول الشاعر :

وَكَأَنَّ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِثْلَهُ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَّ مَا مِّنْ مُنْعِمٍ

ولم نقف على شاهد وقع فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خاله أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع «كأى» مفعولاً به ، كقولك «كأى رجلاً رأيت» فإن كأى في هذا للثالث مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدلل به الذين ذهبوا إلى أن كأى تقع استئنافية ، وهو قول أبى بن كعب «كأى تقرأ سورة الأحزاب آية» فإن كأى مفعول ثالث لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محمّلة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى (وكأى من قرية أهلكناها) فإن كأى في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يقسمه =

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(١) ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَى
أَلَمًا حُمٌّ يُنْمِرُهُ بِمَدَّ عُسْرِ

= للذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد شجع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لاتفع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة النكبات ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدا ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الحفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .
اللمعة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونزع عن نفسك « اليأس » قطع الطمعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « آلا » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم آلا » من باب تعب تعب تعب - وهو أحد الأنصال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقائل وكاتب « حم » هيء وقدرد وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق بالطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « آلا » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا »^(١) فيكنى به عن المدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها التنبُّه ، وليس لها العَدْرُ ؛ فلذلك تقول « قَبِضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير التائب مضاف إليه يعود إلى ألم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كَأَيُّ ، وكأنه قال : كثير من الأئمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلا » فإنه تمييز لقوله « كَأَيُّ » وقد ورد في هذا البيت منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَيُّ » كما يكون مجرورا بمن في نحو قوله تعالى : (وكَأَيُّ من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز « كم » الخبرية التى لا يكون - عند الجمهور - منصوبا .
ونظيره قول الآخر :

وَكَايْنٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مَنْ مِّنْهُمْ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتي لتبرير الدلالة على المدد نحو قولك « قال فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا » وقال السيوطى « الذى شهد به الاستقراء وقضى عليه الدوق الضمير أن كذا السكتى بها عن غير المدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتسكون من كلامه لامن كلام الخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم في أربعة أمور ، وهى : الاسمى ، والبناء ، والإيهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كَأَيُّ في هذه الأربعة وفى خامس وهو أن كلاما كَأَيُّ وكذا مركب ، أما كَأَيُّ فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النعاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا » الإشارية .

ثم اعلم أن كذا مخالف « كم » فى أربعة أمور :

== الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كائى على الصحيح .
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر
للؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تميز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا
عن اتفاقا ، وفي هذا خالفت كائى أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تميز كذا مجرورا
بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تميز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا
مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكتفى بها عن جميع
أنواع العدد ، وهي تأمل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكفى بها عنه ، فإذا كنى
بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة أى غير مكررة - وبتمييزها جمعا
مجرورا ، فنقول « مى كذا دراهم » كما تقول ؟ معنى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ،
وإذا كنى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى
بتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « مى كذا كذا درهما » كما تقول « مى أحد عشر
درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كنى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة
- أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « مى كذا درهما » كما تقول
« مى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كنى بها عن الواحد
والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها
مفردا منصوبا ، فنقول « مى كذا وكذا درهما » كما تقول « مى واحد وعشرون
درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كنى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة
- أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فنقول « عندى كذا درهم » كما تقول
« عندى مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى
هذا التصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال للقر « لفلان عندى كذا درهم »
اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندى كذا كذا درهما » اعتبر مقرا
بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا
قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له ==

هذا باب الحكاية^(١)

«عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التفرير تعلم أنهم يرمون بتميز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجمعا مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تميز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما يخالف فيه كذا كم وكأين: أن الكثير في كذا استعملها معطوفا عليها نحو «كذا وكذا» حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا «كذا درهما» بالافراد، ولم يقولوا «كذا كذا درهما» بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا «كذا وكذا درهما» بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل «وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو» اهـ، وقال مرة أخرى «وكفى بسهم بالمفرد للميز يجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد للميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه» اهـ، وهو ما قرناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس بمكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يكفي به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال «وبالمفرد للميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه» وعنده أنه لم يذكر حركات الإعراب في التميز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التميز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

(١) يقال: حاكته أحاكه، وشابته أشابه، وشاكنته أشاكله، وشاكنته أشاكله، وما ثلثه أمثله، وللحق العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللفظة: للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه «إيراد اللفظ للسموع على هيئة من غير تغيير فيه» أو «إيراد صفته» فإذا قال لك قائل «رأيت زيدا» فقلت له «من زيدا» فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئة الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك «ضربت زيدا» فقلت «أيا» فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.

حكاية الجمل^(١) مُطَرَّدة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ^(٢)) ، ويجوز حكايتها على اللغى ، فنقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمْرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تمين اللغى على الأصح^(٣) .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأى أو بمن حُكي في لفظ « أَيْ » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت تلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع .

(١) الحكاية بالاستعراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهي مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التي تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ إِنِ إِبْرَاهِيمَ) وقوله سبحانه (والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا) .
والثاني : حكاية للفرد ، وأغلب ما تكون في الأعلام ؛ لكثرة ذوراتها في كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فنقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالهكسي هنا هو محمداً ؛ لأنك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام للتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال الفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال للتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهياتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهي حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها للتكلم ، كما تشمل حكاية اللغى ما إذا جئت بكلام التكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت في حركات إعرابها أو في ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لئلا توهم أنك لو جئت بنفس الألفاظ للتكلم ولكنك غيرت في ترتيبها أو في هياتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً اللفظ ، في حين أن النعانة يمترونك في هذه الحالة حاكياً اللغى ، فاعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَغُلَامَيْنِ، وَجَارِيتَيْنِ، وَبَنَيْنَ، وَبَنَاتٍ»: «أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيِّنَ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ»، وكذلك تقول في «مَنْ» إلا أن بينهما فرقًا من أربعة أوجه^(١).

أحدها: أن أَيًّا عامة في السؤال، فيسأل بها عن الماقل كما سئلنا، وعن غيره كقول القائل: «رأيت حارًا» أو «حارين» و «مَنْ» خاصة بالماقل.

(١) الفرق بين «مَنْ» و«أَيٍّ» في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار، ونحن نذكرها لك كلها مع التعليل وبعض التفصيل. الوجه الأول: أن «مَنْ» خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت: منو، أو قلت: من زيد، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت: منا، أو قلت: من زيدا؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثًا طويلاً» قلت: مني، أو قلت: من زيد، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم، أما «أَيٍّ» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أي؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابًا جيدًا» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أيًا؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أي، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن. الوجه الثاني: أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف، فإذا قال لك قائل «زارني أمس رجلان» قلت «منان» بسكون النون واقفا، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» وينفتح في هذه الحال النقاء الساكنين لأنه مفتوح في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافئ» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأي فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعًا، فإذا قال لك قائل «زارني رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافئ» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير النهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول «من أتم».

الوجه الثالث: أن الحكاية بأي خاصة بالسكرات كرجل وفنأة، فإذا قال قائل

== « زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هى ، وتقول فى حكاية اللتى للذكر « أيان » رضا ، و « آيين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية جمع للذكر « أيون » رضا ، و « آيين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية اللتى المؤنث « أيتان » رضا ، و « آيتين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية الجمع المؤنث « آيات » برفع التاء فى الرفع وبكسرهما فى الجر والنصب ، هذه هى اللفظة المشهورة من لغات العرب ، وفى لفظة أخرى تقول فى حكاية للذكر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتعكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى الثنية ولا الجمع ، وتقول فى حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتعكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تعكى الثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تعكسى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص بالحكاية بهانتسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تعكسى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمتنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قبا » قلت « منه » بفتح التون وسكون الماء الوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون التون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيت فتاتان » قلت « متان » وإذا قال لك « اقيت فتاتين » قلت « متتين » والأجود إسكان التون الذى قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتني أمس فتيت » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هى اللفظة الفصيحة وخلاصة : أن تعكسى ما للسؤال عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو الثنية أو الجمع ، وفيه لفظة أخرى وهى أن تعكسى إعراب المسؤول عنه قطعا ، فتقول فى الرفع « منو » وفى النصب « منا » وفى الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع التون بدتحريكها بحركة إعراب المسؤول منه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها . ==

الثاني : أن الحكاية في « أَيْ » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانَ » أو « أَيَّانَ يَا هَذَا » والحكاية في « مَن » خاصة بالوقف ، تقول « مَنَان » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنَ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

• أُنَوَّا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟ • ٥٣١ -

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التانيث في أي واجب الفتح حين تقول « أَيْ » أو « أَيَّان » أو « أَيَّين » أو آيات ، أما ما قبل تاء التانيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « مَنَان » أو « مَتِين » أو قلت « مَنَات » فيجوز فيها عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « مَنَت » ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت التون التقي ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مفترا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يرجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلزموا الفتح ولم يملوه أكثر في كلامهم من الإسكان - مع أن الأصل فيما قبل تاء التانيث أن يكون مفتوحا لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتانيث نفس اللفظ الذي لحقت ، وإنما هي إيماء إلى تانيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .

٥٣١ - هذا الشاهد من كلام فخير - بالشين للصيغة ، وقيل : بالمجمل - بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولانسبة الأعم الشتمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة آيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيويه ، وقد روى عجزه هكذا :

• فَقَالُوا : الْجِنُّ أَقُلْتُ : عُمُوا غَلَامًا ! •

وقد رواه أبو زيد - بهذه القافية هكذا :

أُنَوَّا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ ؟ قَالُوا :

مَرَاتُ الْجِنِّ ! قُلْتُ : عُمُوا غَلَامًا !

وتروى قافيته « عُمُوا صباحا » في آيات تنسب إلى خديج بن سنان النخعي .
اللقية : « أُنَوَّا » أراد حضروا وجاءوا « نَارِي » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

== إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كراماتهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في تحط
أو جماعة ليراهما السائر في الليل فيقصدها ، وروى عن حاتم الطائي أنه قال :

أَوْقَدُ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَيْلٌ قَرُّهُ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرُّهُ
عَسَى بَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبْتَ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرُّهُ
وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ نُسِبْتُ عَلَى بَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أَلْبَسْتَ الْقِنَاعَ

« منون أتم » أراد من أتم « الجن » ضرب من الخليفة خلاف الإنس ، سموا
بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين »
لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبستان لكون ما فيه من الشجر
الكثيف يستر من بدخه « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ،
وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٩
الذي مضى في باب للوصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلف من
التقاء الساكنين . وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « ناري » ناز :
مفعول به لأتوا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال
الحل بحركة النافية ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل
جر « قتلت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال . فعل
ساض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التثنية فاعله مبنى
على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء
حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن الجن
« قتلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما »
منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ
هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادى في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .

الثالث : أن « أياً » يُحكي فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فنقول « أَيْ » و « أَيْآ » و « أَيْآ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فنقول « مَنْو » و « مَنْآ » و « مَنْي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجب الفتح ، تقول « أَيْة » و « أَيْتَان » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنْة » و « مَنْت » و « مَنْتَان » و « مَنْتَان » والأرجح الفتح في اللغرد ، والإسكان في التثنية .

وإن كان السئول عنه علماً لمن يَقِل ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بماطف ، فالجهازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رأيتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدٌ » بالخفض لمن قال : « سررتُ بزيد » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زيد » لأجل الماطف ، وفي نحو « مَنْ غلامٌ زيد » لانتفاء الطمية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الفاضل » لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنًا متصلًا بلم كـ « رأيتُ

والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على السن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل تقول ، من أنت ، ومن أتيا ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح مع أنباءون حين تزد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه التشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا ناري فقالوا : « أتينا ففقت منون أنتم ، فنون حكاية الضمير في قولهم « أتينا » وهذا الضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في « أتوا ناري » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا ناري » تصوير وإخبار بالذي وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تجد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وحمراً » فتجاوز فيهما الحسكاية ، على خلاف في الثانية .

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتِجاجَ لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنشوا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) (حَتَّى تَصْعَ الْخُرْبُ أَوْزَارَهَا)^(٢) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنِعْ لَهَا)^(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هَذِهِ جَهَنَّمُ)^(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنُهُ » و « أُذُنُهُ » أو قمله ، نحو (وَلَكَا فَصَلَّتِ الْعِيرُ)^(٥) ويسقطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — * وَهَى ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأَنْفَالِ

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

— ٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله

فصل : التائبُ في التاء أن تكون لفعل صفة المؤنث من صفة للذكر ،
كـ « مائة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَمُول بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورٌ » ومنه
(وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ يَتِيمًا)^(١) أصله يَتَوَيَّا ثم ادغم ، وأما قولهم « امْرَأَةٌ مَلُوءَةٌ »
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُوءٌ » ، وأما « امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ » فشاذ محمول على
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَمُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَلَّ رَكُوبٌ »
و « نَاقَةٌ رَكُوبٌ »^(٢) .

• أَرْمِي عَلَيْهَا وَفِي فَرْعٍ أَجْمَعُ •

اللمعة : « وحي فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد انغضت من رأس
القضيب ولم تسكن فلما « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .
الإعراب : « أرمي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمي
« وحي » الواو واو الحال ، هي : ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » توكيد ، واللمعة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال « وحي » الواو عاطفة ، هي : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر
المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف وأذرع مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،
والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق التاء في الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثاني : فَمَيْل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امرأة جَرِيحٌ »
وشذ « مِلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَمَيْل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأة
رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِفَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء
خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر للوصف .

والثالث : مِفْعَالٌ كَمِخْطَارٌ ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيلٌ كَمِطِيرٍ ، وشذ « امرأة مِسْكِينَةٌ » وسم « مِسْكِينٌ »
على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِشْمٍ^(١) ، وَمِذْعَسٍ^(٢) .

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمزعة ، ولسكته
في جَبَاءَةٍ^(٣) وكنأة ، خاصة ، وعضاً من فاء كمدية ، أو من لام كسنة ،
أو من زائد لمعنى كاشمقي وأشاعية ، أو من زائد لغير معنى ، كزنديق
وزنادقة ، ولتقريب كموازجة ، وللبالفة كراوية ، ولتأكيد كفتابة ،
ولتأكيد التأنيث كدعجة .

(١) للشم - بزة منبر - الذى يركب رأسه فلا يشبه شئ عما يريده ويهواه ،
قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِشْمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفَتِيَانِ غَيْرِ مُهَيَّلٍ

(٢) للدعس - بزة منبر - الرمح الذى يطعن به ، والدعس يفتح فسكون - الطعن

(٣) الجبأة ، السكأة الحمراء ، والواحد جبء - غير تام - والأكثرى اسم المجلس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحد بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقير
وكلة وكلم ونية ونيق وسدره وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والسكء والسكأة على عكس
ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثله ققع وقعة ، وغرد وغردة » اه . والتفرد -

بكسر فسكون - ضرب من السكأة : والفردة : جمه ، والفقع - بفتح فسكون ، أو

بكسر فسكون - ضرب من السكأة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمه ، وعلى هذا تكون

الألفاظ أربعة . لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفي التائيث أوزانٌ نادرة ، ولا تتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزان القصورة اثنا عشر :

أحدها : قُعْلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَرْبَى للذاهية ، وأَدْمَى وَشَمَى ، لموضعين ، قال :

• أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُمَيْ غَرِيماً ^(١) • [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أَرْنَى - بالنون - لِحَبٍّ يُحْبَبُ به الابن ، وَجَعَلِي لموضع ، وَجَعِي لمظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ الناطم أَعْلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثاني : قُعْلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أَيْمًا كان كُبُهْمَى ، أو صِفَةً كَعُبْلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْعَى .

الثالث : قُعْلَى - بفتحتين - أَيْمًا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كَحِيدَى .

الرابع : قُعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كَقُعْلَى وَجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعَوَى ، أو صفة كَسَكْرَى وَسَقَى مُؤَلَّثَى سَكْرَانٍ وَسَقَانٍ الطويل .

فإن كان قُعْلَى أَيْمًا كَأَرْطَى وَعَلَقَى ففى ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب اللنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك مرضه ، والذي أنشده للؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• أَلُمَّا لَا أَبَاكَ وَاعْتَرَابَا •

(١٩ — أوضح للمالكة ٤)

الخامس : فُعَلَى - بضم أوله - كحُبَارَى وُسْمَانِي لَطَائِرِينَ ، وفي الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَّهَى لِلْبَاطِل .
السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسَبَطَرَى وَدِفَقَى لَضَرِبِينَ مِنَ الْمَشَى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إما مصدراً كذِكْرَى ، أو جمماً وذلك « حَجَلَى » جمماً لِلْحَجَل - بفتحيتين - أُنْثَمَا لَطَائِرٌ ، و « ظَرَبَى » - بالظاء المشالة - جمماً لظَرَبَانَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أُنْثَمَا لَدَوِيَّة ، ولا ثالث لهما في المجموع^(١) .

التاسع : فَعَلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نحو « حَيَّيْنَى » و « خَلِيْقَى » وحكى الأيسائي : هو من خَصِيصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى لَوْمَاء الطَّلَع ، و « حُذْرَى » و « بُذْرَى » من الحذر والتبذير .

الحادي عشر : فُعْتَلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخَلِيْقَى للاختلاط ، و « قُبَيْطَى » للناطف^(٢) .

(١) روى أن أبا علي الفارسي سأله للتبني يوماً - وكان للتبني تليينه - كم لنا من الجموع على زنة فُعَلَى ؟ فأجاب للتبني على القور : حَجَلَى وَظَرَبَى ؛ وأن أبا علي بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحسواء ؛ سمى بذلك لأنه ينطف أي يستنطر قبل خضوته

الثانى عشر : مُنَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو «شُقَارَى» و«خُبَارَى»
لبيتين ، و «خُضَارَى» لطائر .

تنبيه : نحو : جُنَقَى ، وَخُلِقَى ، وَخُلِقَى ، ليس من الأوزان المختصة
بالمقصورة ، بدليل : عُرُوءَاء ، وَفَخِيرَاء ، وَدُخِيلَاء^(١) .

ومشهور أوزان المدودة سبعة عشر :

أحدها : قَمَلَاءَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - أتت كما كان كصَحْرَاء ،
أو مصدرًا كزَغْبَاء ، أو صيغة كصَحْرَاء ، و «دِيمَةُ هَطَلَاء» أو جمعا
في المعنى كطَرَفَاء .

والثانى والثالث والرابع : أَمَلَاءَ - بفتح العين - وأَقَمَلَاءَ - بكسرهما -
وَأَمَلَاءَ - بضمها - كقولهم : يوم الأَرُيَمَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .
الخامس : قَمَلَاءَ ، كقَمَرِيَاء لسكران .

السادس : فَمَلَاءَ - بكسر الفاء - كقَصَاصَاء للقصاص .

السابع : فَمَلَاءَ - بضم الأول والثالث - كقَرَفُصَاء .

الثامن : فَاَعُولَاءَ - بضم الثالث - كَمَاشُورَاء .

التاسع : فَاَعِيلَاءَ - بكسر الثالث - كقَاصِمَاء ، لأحد جِيعَرَةِ البربر .

العاشر : فِقْلِيَاءَ - بكسر الأول وسكون الثانى - نحو : كَثِيرِيَاء .

الحادى عشر : مَفْعُولَاءَ ، كَمَشْيُوحَاء .

الثانى عشر : فَمَلَاءَ - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَّاسَاء ، بمعنى الناس ،

يقال : ما أدرى أى البراساء هو ، و بَرَّاكَاء ، بمعنى البروك .

(١) الرواء - بضم أوله - قوة الحمى فى أول مسها ورعديتها ، والفخراء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : قَمِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيئَاءَ و كَرِيئَاءَ ،
نوعان من البُشَيْرِ .

الرابع عشر : قَعُولَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُوقَاءَ .
الخامس عشر : قَعْلَاءَ - بفتحيتين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابن الناجم ،
وإنما هو بالجيم والنون والقاء ، ولا نظير له إلا دَائِئَاءَ للآفة ، وقَرَمَاءَ لموضع ،
وعلى هذا فعُدَّ الناجم لذلك في المشهور مشكلاً ، وفي الحكم أن جَنَفَى بالجيم
والنون والقاء والقَصْر موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : قَعْلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سِيرَاءَ .

السابع عشر : قَعْلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخَعْلَاءَ .



هذا باب للقصور والمدود

قَصَرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان : قياسيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَصَّموا في ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم للمتل بالالف ثلاثة أقسامٍ :
أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يَجِبُ فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع
مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللازم ، نحو : جَوَى جَوًى ، وهَوًى هَوًى ،
وعَيًى عَمًى ، فإن نظيرها من الصحيح فَرَحَ فَرَحاً ، وأَشْرَعَ أَشْرَ .

قال ابن عَصْفُور وغيره : وَشَذَّ الزَّهَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ التَّيْنُ بِالْبُكْيِ

غَيْرُهُ وَمَدَّنَهَا مَدَامِعُ نَهْلٍ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

القة : « مهلاً » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى غَارَتُ بين الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً ،
أى وَالْيَتُ ، ثم أنشده ، وحل هذا فالله قياسي كما سيأتي ، لأن غَاريت غِرَاءً
مثلُ قَاتلت قتالا ، وغَاريت : فَأَعْلَتْ من غَرِيَتْ به ، وأنشد « أَشْلُو » بدل
« مَهْلًا » و « فَأَحْضَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حَفَل » بدل « نَهَل » .

ومنها : فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعا لفَعْلَة - بكسر أوله وسكون
ثانيه - نحو فَرِيَّةٌ وفَرِيٌّ ، ومِرْيَةٌ ومِرْيٌ ، فإن نظيره قَرِيَّةٌ وقَرِبَ .
ومنها : فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعا لفَعْلَة - بضم أوله وسكون

== رقم ٥٥ : السابق في باب الترخيم « غارت العين باليسى » والت بين الرفع وأرسلته
متابعا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غَاريت » بوزن قَاتلت ، تحركت الياء
وانفتح ما قبلها قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف لتتخلص من التقاء الساكنين
فصار « غارت » و يروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا
زاد عن ارتفاع الشاطئ . فسال على الوادي « غراء » هو مصدر بمعنى للتابعة والولاء
« مديتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلا » مفعول
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء لتأنيث « العين » فاعل غار « باليسى » جار
وجرور متعلق بفار ، وجملة « قلت » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » في محل نصب مفعول القول « غراء »
مفعول مطلق مؤكد لتارت « ومديتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،
والتاء لتأنيث ، وضمير التانيئة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت
« نهل » صلة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح التين للمعجمة ، وذكر
أنه مصدر غري بالئى - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :
إن مده شاذ وقيل أنه التصر ، وقد رد للؤلؤ ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة
أن الرواية بكسر التين للمعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك
يكون مده قياسيا .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ ، وكُسُوَّةٌ وكُسِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَّجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ .
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُمَطَّى ومُسْتَلَقَى ، فإن نظيره مُكْرَمٌ ومُسْتَفْرَجٌ .

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ . وهذا النوع محدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدراً لأفعل أو لفعل أو له هزنة وصل كأعطى إعطاءً ، وارتسأى ارتسأاً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً ، واكتسب اكتساباً . واستخرج استخراجاً .

ومنها : أن يكون مفرداً لأفيلة . نحو : كِسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ . وِرْدَاءٌ وأُرْدِيَّةٌ . فإن نظيره حَارٌ وآحِرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَى وقَفَى مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ - * فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُهَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ *

والفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة . وقيل : جُمع نَدَى على نَدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جُمع نَدَاءٌ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُعْمَدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نَدَاءٌ جَمْعاً .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن عكان التيمي ، وهو من شعراء الحجازة ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَا يُبْعِرُ الْكَلْبُ فِي ظِلْمَانِهَا الطُّبْيَا *

اللفظة : « جمادى » بضم الجيم وفتح اللام غفقة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سماه بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّةٌ » جمع ندى - بفتح النون مقصوراً - وهو الليل الكثير « ظلماتها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون

ومنها : أن يكون مصدرًا لَمَقَلَ - بالتخفيف - دَالًا على صوت ، كالرُغَاءِ والشَّغَاءِ ، فإن نظيره الصَّرَاحُ ، أو على دَاهِ ، نحو الشَّاءِ ، فإن نظيره الدَّوَارُ والإِسْكَامُ .

الثالث : أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُدْرِك قَصْرَهُ وَمَدُّهُ بالسمع . فن للقصور سماعًا : الفَقَى وَاحِدُ الْفَقِيَّانِ ، وَالسَّنَا الضَّوْءُ ، وَالتَّرَى التُّرَابُ ، وَالْحَجَا المَقْلُ .

ومن المدود سماعًا : الْفَتَاءُ لِحَدَاثَةِ السَّنِ ، وَالسَّنَاءُ لَشَرَفِ ، وَالتَّرَاءُ لَكثْرَةِ اللَّيَالِ ، وَالْحَدَّاءُ لِلنَّعْلِ .

مسألة : أجمعوا على [جواز] قَصْرِ المدود للضرورة ، كقوله :

« اللام - الظلام » طنبًا هو بضم الطاء والتون جميعًا - الجبل الذي تشد به الحيمة ، وجمعه أطناب ، بُزْنة عنق وأعناق .

الإصراب : « في ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمي » في بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الكلب » فاعل يبصر « في » حرف جر « ظلماتها » ظلمات : مجرور بفي ، وظلمات مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنب » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة في محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا في لغة البيت ، وأفضل جمع من جموع التكسير ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثالثة حرف مد مثل حمار وأحمر ، فإذا كان هذا المفرد مثل اللام ومدته ألف كان بمدودًا قياسيًا ؛ لأن حرف المد يقع في المفرد آخرًا مسبقًا بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخرًا مسبقة بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذًا ، والجمع القياسي لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ مَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ * .

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَقَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ * .

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المظفور ، وبجده قوله :

* وَلَوْ تَحَقَّقَ كُلُّ عَوْدٍ وَعَدِيرٍ * .

اللفظة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضاً : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون - هو المسن من الجبال «ودير» مثل فرح - أى أصيب بالديرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابه الديرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضاً .

الإعراب : « لا » نافية للجلس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بيد ، وعليه يكون خبر لا محذوف « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعا .

٥٣٦ — وهذا الشاهد عالم أجد أحداً نسبته إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف محز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهَمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِى يَمُرُّونَهُ * .

اللفظة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً بهم يجهلهم يهزرون بهم التل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويمتدونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد التدر وتفض اليهود .

واختلفوا في جَوَازِ مَدِّ للتصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكين بنحو قوله :

— ٥٣٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ *

وَمَمْنَةُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لِفَاعِلَيْتُ لَا مَصْدَرًا لِفَعْلَيْتُ ، وَهُوَ تَقْصِفٌ .

== الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر للبندأ ، وهو مضاف « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صلة لمثل الناس مبنى على السكون في محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة للموصول « وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر للبندأ ، وهو مضاف و « الوفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ، قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالذ ، فلما احتاج لإقامة الوزن قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً لما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ، والذي أنشده للؤلؤ عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* سَيِّئِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي *

الإعراب : « سيئيني » سيئني : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذي » اسم موصول فاعل سيئني مبنى على السكون في محل رفع « أغناك » أغني : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على التثنية في محل نصب « عني » جار ومجرور متعلق بقوله أغني ، والجملة من الفعل الماضي وقاعه لا محل لها من ==

هذا باب كيفية التنفية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامْرَأَةٍ .

الثاني : المُنزَلُ منزلة الصحيح ، كظَهْرِي ودَوْرِي .

الثالث : للمعلِّق المقوص ، كَالْقَاضِي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُنْفِرَ في التنفية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ،

وامْرَأَتَانِ ، وَظَبْيَانِ ، ودَوْرَانِ ، وَالْقَاضِيَانِ » وَشَدَّ في أَلِيَّةٍ وَخُصْمِيَّةٍ : أَلْيَانِ

وْخُصْمِيَانِ^(١) ، وقيل : هما تنفية أَلِيٍّ وَخُصْمِيٍّ .

= الإعراب صلة الذي « فلا » الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مهيمة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمّة الطاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الطاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لنافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولاغناء يدوم ، ويجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المصححة - فإن أصله النفي مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائده ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من النفي المقصور فده لضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصرون على أن النفي الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

(١) وقد ورد من ذلك في نثية خسية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْمِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ عَجْوزٌ فِيهِ نُنْتَا حَنْظَلٍ =

الرابع : للعتلّ القصور ، وهو نوعان :

أحدهما : ما يجب قلبُ ألفِهِ ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداهما : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف كحَبْلِيَّ وَحُبْلَيَّان ، وَمَلَمَى وَمَلَمَيَّان . وَشَدَّ قولهم في ثنية قَهْرَمَى ، وَخَوْزَلَى : قَهْرَمَانٍ ، وَخَوْزَلَانٍ ، بال حذف . الثانية : أن تكون ثالثة مُبْدَلَةً من ياء ككَفَى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السُّجْنُ فَنَيَّانِ)^(١) ، وَشَدَّ في حَيٍّ حَيَّانٍ^(٢) ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِلت كَمَتَى ، لو تَمَيَّت بها قلت في ثنيتهما : مَتَيَّان .

والثاني : ما يجب قلبُ ألفِهِ واواً ، وذلك في مسألتين ؛ إحداهما : أن تكون مُبْدَلَةً من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَنَّا ، وهو لُغَةٌ في المَنِّ الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — • عَصَا فِي رَأْسِهَا مَتَوَا حَدِيدِ •

= وقد ورد من ذلك في ثنية آية قول الراجز :

• تَرْتَجِجُ أَلْيَاكُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ •

وقد نثي عترة آية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَفَنِي فَرَدَيْتِ تَرْمُجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَسْتَطَارُ

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن الله متقلبة عن ياء ، بدليل « حَمِيتُ الحَمَى أَحْمِيهِ » من مثال رميت

الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبٍ لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وسدده قوله :

• وَقَدْ أَعْدَدْتُ لَلْمُذَالِ عِنْدِي •

اللقية : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللائم المتسخط « مساو » من منا - بزة عسا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قَوْلُهُ فِي رِيحًا : رِيحَيَّانَ ، بَالِيَا ، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّيحِ . الثَّانِيَةُ : أَنِ
تَكُونُ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ وَلَمْ تُثَلَّ ، نَحْوَ لَدَى وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا تَمَيَّيْتُ بِهِمَا ثُمَّ تَفِيئُهُمَا :
لَدَوَّانَ ، وَإِذَوَّانَ .

الخامس : للممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : مَا يَجِبُ سَلَامَةُ هَمْزِهِ ، وَهُوَ مَا هَمْزُهُ أَصْلِيَّةٌ كَقُرَّاءَ وَوُضَاءَ ،
تَقُولُ : قُرَّاءَانِ وَوُضَاءَانِ ، وَالْقُرَّاءُ : النَّاسُ ، وَالْوُضَاءُ : الْوُضْيُ . الْوَجْهُ .
الثَّانِي : مَا يَجِبُ تَغْيِيرُ هَمْزِهِ بِقَلْبِهَا وَآوًا ، وَهُوَ مَا هَمْزُهُ بِدَلٌّ مِنْ أَلِفٍ
الْثَّانِيَةِ ، كَعَمْرَاءَ وَحَمْرَاءَ ، وَزَعَمَ السَّيْرَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ اللَّهِ وَآوًا
وَجَبَّ تَصْحِيحُ الْمِزَّةِ ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ قَاوَانٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلِفٌ ؛ فَتَقُولُ
فِي عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بِالْهَمْزِ ، وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

« مِنْ » بِتَشْدِيدِ الدَّوْنِ أَيْضًا ، وَارْجِعْ إِلَى بَابِ التَّمْيِيزِ فَقَدْ ذَكَرَهُ لِلْوَلَفِ هُنَاكَ ، وَارْجِعْ
أَيْضًا إِلَى حَوَاشِينَا فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ .

الإعراب : « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ « أَعْدَدْتُ » فَعَلَ وَفَاعِلٌ « لِلْعَذَالِ » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْدَدْتُ « عِنْدِي » عِنْدَ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْدَدْتُ أَيْضًا مُنْصَوِّبٌ بِمَنْعَةِ
مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ التَّكْلِمِ ، وَعِنْدَ مُضَافٍ وَيَاءُ التَّكْلِمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَصَا » مَفْعُولٌ
بِهِ لِأَعْدَدْتُ « فِي » حَرْفٌ جَرٍّ « رَأْسَا » رَأْسٌ ، مَجْرُورٌ بِفِي ، وَرَأْسٌ مُضَافٌ وَضَمِيرُ
الْغَائِبَةِ الْعَالِدِ إِلَى الْعَصَا مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ
« مَنُوا » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنْ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ مَثْنٍ ، وَهُوَ مُضَافٌ
و « حَدِيدٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « مَنُوا » فَإِنَّهُ مَثْنٍ - يَفْتَحُ أَوَّلُهُ مُقْصُورًا بِزَنَةِ عَصَا ، عَلَى
مَا بَيَّنَّا فِي لُغَةِ الْبَيْتِ - فَلَمَّا أَرَادَ الشَّاعِرُ ثَلَاثِيَّةَ قَلْبِ اللَّهِ فِي التَّثْنِيَةِ وَآوًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْأَلْفَ فِي الْمَرْفُوعِ ثَالِثَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَآوٍ ، وَأَصْلُهُ مَنُو ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَآوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلُهَا
قَلْبَتْ أَلْفًا .

نَذَّ حَمْرًا يَان ، بقلب الهمزة ياء ، وَقُرْفُصَان وَخُنْفُسَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدل من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحِيَاءٌ ، أصلهما كِيسَاوٌ وَحِيَايٌ ، وَشَذَّ كِيسَابَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كِئْلَبَاءٌ وَقُوبَاءٌ^(١) ، أصلهما عِلْبَايٌ وَقُوبَايٌ ، بياء زائدة فيهما للتخفيف . يقرطاس وقُرْناس^(٢) ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أكثر منه في كِيسَاءٍ .



هذا باب كيفية جمع الاسم جمع للذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمعُ القِدَى على هِجَاءِ بِن ، والجمعُ الذي على حَذِّ الثني ، لأنه أعرب بحرّفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء للقنوص وكسرُئُهَا ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ القصور دون فتحها ، فتقول « اللُّوسُونَ » وفي التنزيل

- (١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتقرش ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .
(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة الشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) ^(١) (وَأِنْهُمْ عِنْدَنَا كَلِمَ اللَّصَافِينَ) ^(٢) ، وَيُطْعَى الْمَدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وَضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي سَحَرَاءَ علماً للذكر ^(٣) : سَحَرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عَلِبَاءَ وَكِسَاءَ علمين للذكرين ^(٤) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع للمؤنث السالم

يَسَلَّمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَاتٌ » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَانِ » إلا ما حُتِمَ بناء التأنيث ، فإن تاء تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسْلِمَةٍ : « مُسْلِمَاتٌ » وفي تثنيتهما : « مُسْلِمَتَانِ » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبْلَيَاتٌ » بالياء ، و « صَحْرَاوَاتٌ » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبْلَيَانِ » و « صَحْرَاوَانِ » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بمد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخره في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزْوَةٍ : « ظَبْيَاتٌ » و « غَزَوَاتٌ » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُعْطَفَاءَ وَفَتَاةَ : « مُعْطَفَيَاتٌ » و « فَتَيَاتٌ » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ) ^(١)

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع للذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً للذكر أو وصفاً للذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد للألف هذه المفردات بكونها أعلاماً للذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قَنَاءَ : « قَنَوَات » بالواو ، وفي نحو نَبَاة : « نَبَآت » و « نَبَآتَات »
وفي نحو قَرَاءَة : « قَرَّآت » بالهمز لا غير .

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،
غير ممتلئ ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِك
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — * بِاللَّهِ يَا غَلَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى المرجى ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلي
اغتراراً بذكر اسم ليلي فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوي اسمه كامل اكتفى ،
وقد ترجم له البخارزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثلاث ثلاثه أبيات ، وذكر أنه
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وحمزه قوله :

* كَيْلَايَ مِسْكَنٌ أَمْ كَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

الفتة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللبنة
من النساء استمارة « القاع » الأرض السهلة للطمشة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .
الإعراب : « بانه » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء
« ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار
ومجرور متعلق بقال « ليلاي » ليلي : مبتدأ مرفوع بشمة مقدرة على الألف ، وليلى
مضاف نداء للتسكيم مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر اللبتدا ،
والجمله من اللبتدا وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلي »
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبتدا .

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتَهَا

وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ بِدَانٍ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله « ليلى » حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبهه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للؤلؤ هنا ، والثاني في قوله « ضحيات » حيث فتح العين وهى الباء تبعاً لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلى متكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام المذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

الفتة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهى خروج النفس متنداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس « أطقنها » تحملتها واستطعتها مع للشقة والجهد « وما لى بدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحمل ، وهو مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقنها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وضمير العائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم « زفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و « العشى » مضاف إليه « بدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالأنف نياً عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور في قوله « بزفرات العشى » يملق بقوله « بدان » لأنه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين - وهى الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير .
كنوه :

٥٤١ - • يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا •

وإن كان مضموم الفاء - نحو خُطوة وَجُل - أو مكسورهما - نحو كسرة
وهند - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإنباع إن لم تكن الفاء
مضمومة واللام ياء كدُمِيَّة وَزَيْيَّة ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَة وَرِشْوَة .
وَشَدَّ جِرَوَات - بالكسر - .

ويمتنع التثنية في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَات وَسَمَادَات ؛ لأنهما رابعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخَمَات وَعَبَلَات ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَدَّ كَهَلَات
- بالفتح - ولا يبقاس ، خلافاً لِقُطْرَب .

الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمِرَات ؛ لأنهنَّ مُحرَّكَات الوسط .

٥٤١ - هذا بيت من الرجز للشطور ، ولم أفت لهذا الشاهد على نسبة إلى
قائل معين ، ولا وقت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الفتح في محل نصب .
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مشافو « الأكرمين »
مضاف إليه مجرور بإلية نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تميز
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في الفرد مع
أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا للسكن ضرورة .

نعم يجوز الإسكان في نحو تَمَرَاتٍ وَتَمَرَاتٍ^(١) كما كان جائزاً في المفرد .
لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَيَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)^(٢) ، وَهَذِيلٌ نَحْرُكَ نَحْوَ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :
(ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)^(٣) ، وقول الشاعر :

• أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ • — ٥٤٢

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فاعل
كذلك ، فإنه يجوز تحريكه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة سالحة من الشعر
العربي ؛ فمن ذلك في النعل للكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْبَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

مِنْ الْأَذَمِ دَبَرَتْ صَفْعَاةٌ وَغَارِبَةٌ

قد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الطويل ، وعجزه قوله :

• رَفِيقٌ يَمْسَحُ اللَّسَكَيْنِ سُبُوحٌ •

اللثة : « أخو ييضات » أى صاحب ييضات وملازم لهن ، واليضات : جمع يضة ،
وهى معروفة للحيوان ذى الريش « رائح » اسم الفاعل من راح يروح رواحا ،
وهو السير وقت العشى ، والمراد به راحع إلى عشه الذى درج منه « متأوب » اسم
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء في أول الليل ،

الإعراب : « أخو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أخو ، وأخوه مضافو « ييضات »

واتفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عَيْر - وهي الإبل التي تَحْمِلُ اللَّيْثَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبَيْتَةٌ وبيعت لحفُّهُ الإسْكَانُ ، الخامس : نحو حَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ ، لِإِدْغَامِ عَيْنِهِ ، فلو حُرِّكَ أُنْفُكُ إِدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَثْقُلُ [فِتْضِيع] فَائِثُهُ الإِدْغَامُ .

هذا باب جمع التكسير -

وهو : ما تنيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَمِينٍ وَصِنُونٍ ، أو بنقص كَتِفَتُهُ وَتَحْمٌ ، أو بتبديل شَكْلٍ كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُؤُسٍ ، أو بهن كِفْلَمَانٍ .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للمدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَحِرَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَمِينَةٍ ، وثلاثة وعشرون للمدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَفْنَى ببعض أبنية الفقه عن بناء الكثرة كَأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْعِدَةٍ ، وقد يَمَكُسُ كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس منه ما مَثَّلَ بِهِ النَّاظِمُ وابنه

== مضاف إليه « رَأْيٌ » مفعول لأخو يضات ، أو خبر ثانٍ للبند « متأوب » مثله « رَفِيقٌ » مثله « بِمَسَحٍ » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « للكبكين » مضاف إليه « سُبُوحٌ » مثل الأسماء قبله -

الشاهد فيه : قوله « يضات » حيث فتح العين إتياعاً لفتح الفاء في جمع الاسم الثلاثي المتل العين ، وهذا الإتياع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إتياع العين للفاء على أي حال ، نفي سواء أ كانت العين تحرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاةٍ - وهي الصخرة لللسان - صُنِيٌّ ، لقولهم : أَصْفَاءُ ،
حكاه الجوهري وغيره .

الأول من أبنية القلة : أَفْعُلُ - بضم العين - وهو جمع لنوعين :
أحدهما : قَعْلٌ ، أَثَمًا ، صحيح العين ، سواء صححت لأمه أم اعتلت بالياء
أم بالواو ، نحو كَلْبٌ ، وَظَلْيٌ ، وَجَرِيٌّ ، بخلاف نحو ضَخَمٌ فإنه صفة ،
وإنما قالوا أَعْبُدْ لعلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَوطٌ وَبَيْتٌ لاعتلال العين ،
وَشَدٌّ قياساً أَعْيُنٌ ، وقياساً وسماحاً أَثُوبٌ وَأَسِيفٌ ، قال :

— ٥٤٣ — * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا . *

٥٤٣ — نسوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للؤلف هنا يثبت من الرجز للشطور ،
وبعده قوله :

حَقِّي اكْتَسَى الرُّؤْسُ فِينَاهَا أَشْيَبَا أَمْلَحَ لَا لَدَا وَلَا مُحَبَّبَا
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا مُجْلِبِبَا

اللمعة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لدا » أي ليس لذيذاً .
الإعراب : « لسكل » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به
لبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثي مفتوح الأول ساكن
الثاني ، ولكنه مثل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم
للمذكور صحيح العين جمع على أفضل نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وريح وأريج ،
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

• كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ •

الثاني : الاسم ، الرباعي ، للوث ، القى قبل آخره مدة ، كعتاق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ في نحو شهاب وغراب من المذكور .

الثاني : أفعال ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أفعال : إما لأنه على قتل ، ولكنه ممثل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنه على غير قتل ، نحو جمل ، وتير ، وعقد ، وحل ، وعنب ، وإبل ، وقفل ، وعنق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

• عَضِبُ مُضَارِبُهَا بَاقِي بِهَا الْأَثَرُ •

اللفظة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وسحرف وجهه « يبيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللمعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يريدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستفنون بذلك عن جاء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمنيا ، وفى الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَا بِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قُلُوبِى بِالْقَيْسِ يَمَانٌ
« غضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »
فردن السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كان : حرف تشبيه ونصب ، وضمير التانيين اسمه « أسيف » خبر كان « يبيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على قتل بفتح فسكون ممثل العين ، وقد جمعه على أفضل ، وقياس نظر أنه أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

في قُتل - بضم الأول وفتح الثاني - أن يحىء على قتلان - كصرد ، وجرد ، ونثر ، وحز - وشذ نحو أرطاب ، كما شذ في قتل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو أحوال ، وأفراخ ، وأزناد ، قال الله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)^(١) . وقال الخطيب :

• ٥٤٥ - • مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ •

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

• ٥٤٥ - هو من قول الخطيب مخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد حبسه حينها الزبير بن بدر ، والذي أنشده للؤف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

زُغِبَ الْخَوَاصِلُ لَا مَالًا وَلَا شَجَرًا •

اللمة : « لأفراح » الأفراخ : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد الطائر ، ولراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استمارة « ذومرخ » بفتح الليم والراء جميعاً وآخره خاء معجمة اسم واد كثير الشجر قريب من فلك ، واسم لواد آخر بالجماعة ، ولراد هنا الثاني « زغب الخواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر يلبث على الفرخ ثم يزول عنه ويخلفه الريش ، والخواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ وضعفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استهزاء مبني على السكون في محل نصب لمفعول به لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة لأفراخ ، وهو مضاف و « الخواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لأماء لم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « شجر » محذوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقال آخر :

• وَزَنْدُكَ أَتَبْتُ أَزْنَادَهَا • ٥٤٦ —

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأنلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع مثل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميهون بن قيس بن معد يكرب الكندي وهو من شواهد سيويه ، والذي أنشده للؤلف عجز بيت من للتقارب ، وسدره قوله :

• وَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرُكُمْ •

ويروى في الشاهد :

• وَزَنْدُكَ أَتَقَبُّ أَزْنَادَهَا •

اللقية : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألتبت « اصطلحوا » اقتتل من الصلح وهكذا ورد في كتاب سيويه والعين ، ووقع في بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تفتتح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زندة ، بالياء « أتقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته في صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « خيركم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير القائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أتقب » خبر للمبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير القائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثي ، على زنة فعل =

الثالث : أَفْئَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قَبْلَ الْآخِرِ - نحو
 طَعَامٌ ، وَحِمَارٌ ، وَغُرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَعُمُودٌ .
 وَالتَّزِيمُ فِي فَعَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَفَعَالٌ - بِالْكَسْرِ - مُصَنَّفٌ اللَّامِ أَوْ مُتَقَلِّبُهَا .
 فَالْأَوَّلُ كِبَيَاتٌ وَزِمَامٌ ، وَالثَّانِي كَقَبَاءَ وَإِمَامٌ .

الرابع : قِلَّةٌ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ - وهو محفوظ [في] نحو وَلَدٌ
 وَقَفَى ، وَنَحْوُ شَيْخٍ وَتَوَزَّ ، وَنَحْوِئِي^(١) ، وَنَحْوُ غَزَالٍ ، وَنَحْوُ غُلَامٍ ، وَنَحْوُ
 صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، وَلَمَدِمَ اطْرَادَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ ، لَا جَمْعَ .

والأول من أبنية الكثرة : قُفْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو
 جمع لشبطين :

أحدهما : أَفْئَلٌ مُقَابِلُ قَمَلَاءَ كَأَحْمَرَ ، أَوْ مَمْتَنَةٌ مُقَابِلَتُهُ لَهَا لِمَانِعٍ
 خَلَقَى نَحْوُ أَكْثَرٍ وَأَدْرَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ آلَى لِكَبِيرِ الْآلِيَةِ ؛ فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنْ
 الْيَاءِ تَخَلَّفَ الْاسْتِعْمَالُ .

والثاني : قَمَلَاءُ مُقَابِلَةُ أَفْئَلِ كَحَمَاءَ ، أَوْ مَمْتَنَةٌ مُقَابِلَتُهَا لَهُ لِمَانِعٍ خَلَقَى
 كَرَسَنَاءَ وَقَمَلَاءَ - بِالْمِثْلِ - بِخِلَافِ نَحْوِ عَجَزَاءَ لِكَبِيرَةِ الْعَجَزِ .

الثاني : قُفْلٌ - بضمين - وهو مطرد في شبطين : في وصف على قُفُولٍ
 بمعنى فاعل كَصَبُورٍ وَخَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قَبْلَ لَامٍ غَيْرِ مَعْتَلَةٍ

== بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح المين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أَفْئَلٍ
 فيقال أُرْزِدَ كَمَا قَالُوا فُلْسٌ وَأَنْفُسٌ ، لَكِنَّهُ جَمَعَهُ كَمَا يَجْمَعُ مَعْتَلُ الْعَيْنِ مِنْ هَذِهِ الزَّنَةِ
 وَذَلِكَ شَاذٌ عِنْدَ جَمْعِهِ الزَّنَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

(١) التي - بكسر ففتح ، زنة رضا - التي التي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت للذّة ألفاً ، نحو قَذَال وَأَتَان ، ونحو حَار
وَذِرَاع ، ونحو قُرَاد وَكَرَاع ، ونحو قَضِيب وَكُثِيب ، ونحو عُمُود وَقُلُوس ،
ونحو سَرِير وَذَلُول ، وخرج نحو كِسَاء وَقَبَاء لأجل اعتلال اللام ، ونحو
حِلَال وَسِنَان لأجل تضمينها مع الألف ، وَشَذَّ عَيْنَان وَعُنْن ، وَحَبَّجَ وَحُبَّجْ ،
ويحفظ في نحو تَمَر ، وَخَشِن ، وَنَذِير ، وَصَحِيفَة .

الثالث : قُتِلَ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَد في شينين : في اسم
على فُتْلَة كقُرْبَة وَعُرْفَة وَمُدْيَة وَحُجَّة وَمُدَّة ، وفي القُتْل أَنَّى أَقْبَلْ كالكسرى
والصغرى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو بُهْمِيَّة ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَة ،
ونحو بَدْرَة ، وَلَحِيَّة ، وَتُخْصَة .

الرابع : قُتِلَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فُتْلَة كحِجَّة ،
وكَيْتَرَة ، وفِرْيَة ، وهى الكِذْبَة ، ويحفظ في قُتْلَة ، نحو حَاجَة ، ونحو
ذِكْرَى ، وَقَصْمَة ، وَذِرْبَة ، وَهَيْدَم .

الخامس : قُتِلَ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو معطرد في وصف لما قل على
غائل معقل اللام كرام وقاضٍ وغَازٍ .

السادس : قُتِلَ - بفتحين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ،
نحو كَايِلٍ وسَاخِرٍ وسَاغِرٍ وَبَارَت .

السابع : قُتِلَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دلَّ على آفة من
قَمِيلٍ وَصَفًا للمفعول كجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَجِلَّ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوزَانٍ مما دلَّ على آفة :

من قَعِيلٍ وَصَفًا لِلْفَاعِلِ كَرِيضٍ ، وَقَعِيلٌ كَزَيْنٍ ، وَقَاعِلٌ كَهَالِكٍ ، وَقَعِيلٌ كَمَيْتٍ^(١) ، وَأَقْعِلٌ كَأَحَقٍّ ، وَقَعْلَانٌ كَسَكْرَانٍ .

الثامن : قَعَلَةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في قتل أئمتنا - بضم الفاء - نحو قَرُطٌ وَدُرُجٌ وَكُوزٌ وَدُبٌّ ، وقليل في اسم على قتل - بفتح الفاء - نحو غَرْدٌ^(٢) ، أو بكسرهما نحو قِرْدٌ ، وَقَلٌّ أَيْضًا في محو ذَكَرٍ وَهَادِرٍ^(٣) .

التاسع : قُعْلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وضام ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ في نحو غَازٍ وعافٍ ، كما نَدَرَ في نحو خَرِيذَةٌ وَنَفْسَاءٌ وَرَجُلٌ أَعَزَلٌ .

العاشر : قُعَالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقاريء ، قيل : وَنَدَرَ في فاعلة كقوله :
 ٥٤٧ - * وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَفَى غَيْرَ صُدَّادٍ *

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره للوت وضعه مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنًا قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء .

(٢) غرد - بفتح التين وسكون الراء - ضرب من السكامة ، والفراء هو الذي يرويه بفتح التين ، وعيره يرويه بكسر التين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر التين وفتح الراء - جمع مكسور التين
 (٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، والذي أنشده للؤلؤ عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *

اللمة : « أبصارهن » الأَبْصَارُ : جمع بصر - بزنة سبب وأسياب - ويراد بهما

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادة ، وفي المثلث ، كغزاه وسرّاه^(١) .

الحادى عشر : فِعال - بكسر أوله - وهو لثلاثة عشر وُزناً :
الأول والثاني : قُتل وقُتِلَ ، اسْمين أو صفين ، نحو كُتِبَ وقُتِمَتِ وصُغِبَ
وخُدِّلَ ، وتَدَرَّ في يَأْتِي الفاء ، نحو يَفِرُّ^(٢) ، أو العين ، نحو ضَيِّفَ وضَيِّمَةٍ .

= الأعين ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) « الشبان »
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال في طراءة العمر ومبة السن « مائة » اسم فاعل
فعله « مال إليه يميل ميلاً » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قبل ، وهو
اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .
الإعراب : « أبصارهن » أفعال : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير للوثائق مضاف إليه
« إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله مائة الآتي « مائة » خبر للبتدأ « وقد » الواو واو
الحال قد : حرف تحقيق « أراهن » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، وضمير النسوة ، فاعول أول إذا اعتبرت أرى عليه ، فإن اعتبرتها بصرية
فهو مفعولها « عني » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتي « غير » مفعول ثان لأرى
أو حال من للمفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و« صداد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث في قوله
« أبصارهن » وفي قوله « أراهن » ، وقال للؤلؤ في الحواشي « لا أعلم أحداً
ذكر جميه في فاعلة للوثائق إلا في هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن
الأعرابي » اه ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التي أشار إليها أن الأصمعي قال
بمحضرة الرشيد ، إن « صداد » في هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغواشي المحدث
عنهن ، غطاء ابن الأعرابي ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد للذكر وإن
للمرأة الأبصار لا النساء ، وقد زعم للؤلؤ أنها أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك في جمع غاز وسار ، اسمي فاعل من التزو والسرى

(٢) الير - بفتح الياء وسكون العين للهمة - الجدوى بوضع في الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : قَتَلَ وَقَتَلَهُ غَيْرَ مَعْتَلَى اللام ولا مضعفها ، لَجَلَّ وَجَلَّ ، وَرَقَبَ وَرَقَبَهُ .

الخامس والسادس : قَتَلَ كَذِثْبَ وَبَثَرَ ، وَقَتَلَ كَذْهَنَ وَرُمَجَ .
السابع والثامن : فَعِيلَ بمعنى فاعِلٍ وَمُؤَنَّثُهُ ، كَطَرِيفٍ وَكَرِيمٍ وَشَرِيفٍ ، وَمُؤَنَّثَاتُهَا .

والخسة الباقية : فَعْلَانٌ صفة وَمُؤَنَّثَاهُ فَعْلَى وَفَعْلَانَةٌ ، وَقُفْلَانٌ صفة وَأُنثَاهُ قُفْلَانَةٌ ، كَغَضَبَانٍ وَغَضَبِيٍّ ، وَنَذْمَانٍ وَنَذْمَانَةٌ ، وَخُصَّانٍ وَخُصَّانَةٌ .

والتزمو في فَعِيلٍ وَأُنثَاهُ إِذَا كَانَا وَآوِيَّيْنِ الْعَيْنَيْنِ صَحِيحِي اللَّامَيْنِ ، كَطَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، أَنْ لَا يَجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعَالٍ .

ويحفظ فِعَالٌ فِي نَحْوِ : رَاعٍ وَقَائِمٍ وَآمٍ^(١) ، وَمُؤَنَّثَاتُهُنَّ ، وَأَعْجَفَ وَجَوَادَ وَخَبَرَ وَبَطَحَاءَ وَقُلُوصَ .

الثاني عشر : فُعُولٌ - بضمين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِيلٍ ، نحو كَيْدٍ وَوَعِيلٍ ، وهو فيه كاللَّازِمِ ، وجاء في نحو تَمَرٍ مُّمْرُورٍ عَلَى الْقِيَاسِ وَمُمَرٌّ ، قَالَ :

— • ٤٨ • — فِيهَا عَيَّائِيلُ أُسُودٍ وَمُمَرٌّ •

= الأُسْدُ ، وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَصْطِيَادَ الْأَسْدِ حَفَرُوا حَفْرَةً وَرَبَطُوا فِيهَا جِدْيًا فَيَجِيءُ الْأَسَدُ فَيَزِلُّ الْحَفْرَةَ لِأَنَّ كُلَّ الْجَدْيِ فَلَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ ؛ فَهَذِهِ الْحَفْرَةُ هِيَ الزُّبْيَةُ ، وَهَذَا الْجَدْيُ هُوَ الْبَحْرُ ، وَبِهِ يَضْرِبُ اللَّثْلُ فِي الذَّلِّ فَيَقَالُ : أَذَلَّ مِنْ بَحْرِ (١) آمَ : اسم الفاعل من « أَمَّ الْقَوْمَ يُؤْمِمُهُمْ » وَعَلَى هَذَا حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ،

(وَاجْلِسْنَا لِلتَّقِيْنِ إِيْمَا) قَالُوا : هُوَ جَمْعُ آمَ

— ٤٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَكِيمِ بْنِ مَعِيَةَ - بِالتَّصْفِيرِ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ - لِرَبِيِّ ، وَالدِّيُّ أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا بَيْتَ مَنْ مَشْطُورُ الرَّجَزِ ، وَقَدْ أَنْشَدَ فِي اللِّسَانِ نَ ابْنِ بَرِي قَبْلَهُ :

وقد يكون مقصوداً من مُنَوَّر للضرورة^(١)، وقالوا: أُنْأَر .

== حُقَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمَرٍ فِي أَشْبِ النَّيْطَانِ مُلْتَفَّ الْحُظَرِ
اللفظة: «حقت» أحيطت «بأطواد» جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،
«سمر» ، وإرادتنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله «جبال وسمر» والجبال : جمع
جبل . والسمر - بفتح السين وضم اللام - جمع سمرة ، وهي شجرة عالية مرتفعة ،
وتجتمع جمع السلامة على سمرة كما في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْتِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى ثَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَفْظِلٍ ==
«عيايل» جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،
والراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب في هذه الكلمة «غيايل» جمع غيل -
بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد «نمر» بضمين -
جمع نمر - بفتح فسكون - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : «فها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عيايل» مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «أسود» مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة «ونمر» الواو حرف عطف ، نمر : مطوف على أسود مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «ونمر» بضم النون وللم جمعياً ، وللماء فيه ثلاثة أوجه ؛
أولها أنه فعل بضمين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمر على فاعل ثم اقتطع بحذف
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون اللام ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله «عيايل» حيث أبدلت الميمزة من
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتي للدؤلف
لاستشهاد به هناك وتذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدنا ميم محذوفون واو «فول»
إذا اضطرروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التلبي .

كَفَعِ أَيْدِي مَتَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَأَنْطَلَبِ لَهُ

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن المين : مفتوح للفاء نحو كُفِبَ
وَقُلِسَ ، ومكسورها نحو حِجِلَ وَخِرْسَ ، ومضمومها نحو جُنِدَ وَبُرِدَ ،
إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتل المين كعُوتَ ، والثاني : معتل اللام ككُدِي^(١) ،
وَشَدَّ في نُوِي نُوِي ، قال :

• خَلَّتْ إِلَّا أَيْاصِرَ أَوْ نُوِيَا •

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، حذف الواو .
ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَى يَذَا قَاضٍ حَكَمُ أَنْ تَرَدَّ لِلَّاءِ إِذَا غَابَ اللَّجُمُ
فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، حذف الواو .

(١) للدي - بضم الليم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز
الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على
أمداء ، قال سيويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير اللد .

• ٤٩ - هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضا)
والذي أنشده للؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وهجزه قوله .

• مَحَافِرُهَا كَأَشْرَبَةِ الْإِصْبَا •

اللفظة : « الأياصر » جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى
وتد « النوى » جمع نوى - بضم فسكون - وهي حفرة تجعل حول الجباء لئلا
يدخله الطر ، « الإصين » - بكسرة الهمزة والضاد للمجمة - جمع أضاة ، وهذا
ملحق يجمع للذكر السالم ليكون المفرد ليس علما ولاوصفا لذكر عاقل . وأصل نوى
نؤوى - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدمجت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب
الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للناسبة ، ويجوز بقاؤها بمالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هي ، والتاء التانيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو »
حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « حُدَّ » وَشَدَّ فِي حُصٍّ - بالخاء اللهمزة ، وهو الورس^(١) - حُصُوصٌ ، ويحفظ في قُتل ، كَأَسَدٌ ، وشَجَنٌ ، وَتَدَبَّ ، وَذَكَرَ .

الثالث عشر : قِلَازٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا فِي أَرْبَعَةٍ : اسمٌ عَلَى فُئَالٍ ، كَقُلَامٍ وَغُرَابٍ ، أَوْ عَلَى فُئَلٍ ، كَهَرْدٍ^(٢) وَجُرْدٍ ، أَوْ قُفْلٍ وَآوَى الْعَيْنِ ، كَحُوتٍ وَكُوزٍ ، أَوْ قُفْلٍ ، كَتَاجٍ وَسَاجٍ وَخَالٍ وَجَارٍ وَتَارٍ وَقَاقٍ ، وَقَلَّ فِي نَحْوِ مَيْنُو وَخَرِبٍ^(٣) ، وَغَزَالٍ وَصِوَارٍ^(٤) ، وَحَائِطٍ وَظَلِيمٍ^(٥) وَخُرُوفٍ .

الشاهد فيه : قوله « نَوَّيَا » بضم النون والمهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون المهمزة ، بَزَنَةُ قُفْلٍ - وأصله نَوَوَى ، عَلَى فُؤُلٍ - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء ، فصار نَوَّيَا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والمهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

- (١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :
مُسْتَشْمَعَةٌ كَأَنَّ الْحَصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا
- (٢) الهرد - بضم الصاد وفتح الراء للهمتين - طائر .
- (٣) الحرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الحبارى ، وصمى بذلك لأنه يسكن الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .
- (٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ، وأصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر مكسرة .
- (٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : قُفْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :
في اسم على قُفْل ، كقُفْلَرٍ وَبَطْنٍ ، أو قُتْلٍ صحيح العين ، كذَكَرٍ
وَجَذَعٍ^(١) ، أو قَيْمِلٍ ، كقَضَيْبٍ وَرَغِيفٍ وَكَيْتَيْبٍ^(٢) ، وَقَلٍّ في نحو رَاكِبٍ
وَأَسْوَدٍ^(٣) وَزُقَاقٍ .

الخامس عشر : قُمَلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في قَيْمِلٍ بمعنى
فاعل ، غير مضاعف ، ولا مثل اللام ، كقُطْرِيفٍ وَكُرَيْمٍ وَبَيْمِلٍ ، وكثر
في فاعل دَالاً على معنى كالفرزة ، كما قِيلَ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذ قُمَلَاءٌ في نحو
جَبَانَ وَخَلِيفَةٍ وَتَمَحَّجٍ وَوَدُودٍ .

السادس عشر : أَقْمَلَاءٌ - بكسر ثالثة - وهو نَائِبٌ عَنْ قُمَلَاءَ ،
في المضعف ، كَشَدِيدٍ وَعَزِيزٍ ، وفي المثل ، كَوَلِيٍّ وَعَيْيٍّ ، وشذ في نحو
نَصِيبٍ وَصَدِيقٍ وَهَيْيٍّ .

السابع عشر : قَوَاعِلٌ ، وَيَطْرُدُ في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،
كـ (نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(١) ، وفي اسم على قَوْعَلٍ ، كجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ ،
أو قَوْعَلَةٍ ، كصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ ، أو فَاعِلٍ - بالفتح - كخَاتَمٍ وَقَالَبٍ ،

(١) الجمع - بفتح الجيم والفتح جميعاً - الثني من للمز .

(٢) الكتيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَصَحَّحْتُمْ قَرَبَشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونُ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

وزعم البراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؛
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن ضلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا
كان صفة لا يجمع على ضلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة الصلق .

أه فَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِمَاءَ وراهِطَاءَ^(١)، أو فاعل كجَاثِرُ^(٢) وكاهل ،
أو ص على فاعِل لمؤنث كخائِضٍ وطالِقٍ ، أو لنير عاقل ، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ
وشد فـ أرس ونَوَاكِسَ وسَوَابِقَ وهوَالِكُ^(٣) .

الثامن عشر : فَعَائِلٌ ، وَيَطْرُدُ في كل رباعى ، مؤنث ، ثالثه مَدَّةٌ ، سواء
كان تأنيثه بالتاء ، كسَحَابَةٍ وصَحِيفَةٍ وحُلُوبَةٍ ، أو بالفتى ، كسَمَالٍ وعَجُوزٍ
وسَمِيدٍ ، علم امرأة .

التاسع عشر : فَعَالِيٌ - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُدُ في سبعة :
فَعْلَاءَةٌ كَمَوْمَاءَ^(٤) ، وفِئْلَاءَةٌ كِفِئْلَاءَ^(٥) ، وفِئْلِيَّةٌ كِهَيْبِيَّةَ^(٦) ، وفِئْلَوَةٌ
كَمَرَقَوَةٌ^(٧) ، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ من نحو حَبْنَطَى^(٨) وَقَلَنْسَوَةٌ ، وَقَعْلَاءُ
(١) القاصماء والراهِطاء : جمران من جعرة اليربوع ، وله ثالث اسمه الناقعاء ،
وجمهن قواسم ورواهط ونوافق .

(٢) الجَاثِرُ - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة للعرضة بين حائطين .

(٣) قد ورد النَوَاكِسُ في قول الفرزدق :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَرِيدُونَ أَيْتَهُمْ خُصِمَ الرِّقَابَ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وورد الموالك في قول الآخر :

وَأَبْقَنْتُ أَنْى عِنْدَ ذَلِكَ تَأْتِرُ غَدَاتِنِذٍ أَوْ هَالِكٍ فِي الْمَوَالِكِ

(٤) للمومة : الفلاة الواسعة التي لانبات فيها ، وجمعها موام كجوار .

(٥) السهلاء بكسر السين وسكون العين - القول ، وجمعها سهال ، ومنه قول الراجز :

* عَجَاوِزٌ مِثْلَ السَّمَالِي خَسَا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين ، أو هو ما تطاير من دقاق القطن ، وجمعه هبار .

(٧) العرقوة : الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو .

(٨) الحبنطى : العظيم البطن .

اسماً كصَحْرَاءَ ، أو صفةً لا مذكّر لها كصَدْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كعُتْبَى ، أو إلحاق كذِفْرَى^(١) .

تمامُ العشرين : فعَالَى - يفتح أوله ورابعه - ويُشَارِكُ الفعَالِي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لفعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالِي إلا وصف^(٢) .

الحادى والعشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كبخَيْقَى وكُرْمَى وقُمْرَى ، بخلاف نحو مِصْرَى ويَصْرَى ، وأما أَنَايَى فجمع إنسان لا إِنْسَى ، وأصله أَنَايَسِينَ فَأَبْدَلُوا النون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانَ وَظَرَائِي .

الثانى والعشرون : فعَالِلٌ ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرابعى والخامسى مجردين ومَزِيداً فيهما ؛ فالأول كجَعْفَرٍ وزَبْرِج^(٣) ، والثانى كصَفَرَجَلٍ وجَحْمَرَشٍ ، ويجب حذف خامسه ؛ فنقول : سَفَارَجٌ وجَعَامَرٌ ، وأنت بالخيرار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشَبَّهاً للحروف التى تزداد ؛ إما بكونه بلفظ أحدها كخَدَرَتْنِ^(٤) ، أو بكونه من تَحْرَجِهِ كفَرَزَدَقٍ ، فإن الدال

(١) الذفرى : للوضع الذى يحرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للإلحاق بذرهم .

(٢) أى على زنة فلان أو فعل بفتح أولها وسكون ثانيهما - نحو غضبان وضفي وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعها الفعَالَى - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكارى .
(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما ياء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرق : الضكبوت ، ومنه قول التلي يصف السيوف
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَلْدَرَتْنِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مَدَّخَرَجَ وَمَتَدَّخَرَجَ ، والرابع نحو قَرَطَبُوسٌ ^(١) ،
يَحْتَدِرِسٌ ^(٢) ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبل
الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحَّحَ ، نحو قَنَدِيلَ ، أو واواً أو ألفاً قلباً
ياءين ، نحو عَصْفُورٌ وسِرْدَاحٌ ^(٣) .

الثالث والمثرون : شبه فَعَالِلَ ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم .
ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كأَفْكَلٍ ^(٤) وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَبْرَفٍ
وَهَلَقِي ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلِقُ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في « كنسج »
والجمله صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للداهية ، وبكسر القاف : الناقة
العظيمة الشديدة .

(٢) الحندريس : اسم من أسماء الخمر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة
الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ،
ولا يبين منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدها فيا
سبق اقترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف
صوابه ما أثبتناه الآن ، ويان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة من وزن أفضل هو
ما كان اسماً على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم
وأبلم ، وأولق وأواق ، فأما أفضل إن كان وصفاً ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو
أحمر وحمرأ وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر »
و « ورق » وإن كان مؤنثه على فاعل فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح
العين — نحو الصغرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أقبل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَدَكِّرٍ ، ويتمين إبقاء الفاضل كالهم مطلقاً ؛ فتقول في مُنْطَلَقٍ :
مُطَلَّقٌ ، لا مُطَلَّقٌ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مُدَاعٍ ، لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ ، خلافاً
للبريد في نحو مُعْتَمِسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسٍ ، ترجيحاً لماثل الأصل ، وكالمهزمة
والياء للمدركين كَالْتَدَدِ وَيَلْتَدَدُ ؛ تقول : الْآدَ وَيَلَادُ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُنْتِجاً عن حذف الأخرى بدون العكس
تعين حذف لألفى حذفها كَيَاءٍ حَيَزَبُونَ^(١) ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من آل ومن الإضافة ، وإذا كان أفضل التفضيل مجرداً من آل ومن الإضافة فإنه
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بآل نحو الأفضل أو أضيف
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ وحيث يجوز جمعه كما يجمع
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقروناً بآل - يكون صحيحاً .
وعما يدل على جواز جمع أفضل التفضيل للقرون بآل على أفاعل قول الشاعر :

قَهَرْنَا كُلَّ حَقٍّ لِّلْكِمَاءِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَقٌّ بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا
وقد سلك أبو العلاء للمرى هذا المسلك في قوله :

وَأَيْ وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ

وقد جمع المتبى أفضل التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفْضَلُ النَّاسِ أَعْرَاضٌ لِلدَّائِمِينَ يَخْلُومِينَ الْمَهْمُ أَخْلَافُهُم مِّنَ الْفِطَنِ
فإن جاءت صيغة أفضل المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة
ولم تكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ التَّيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثَمُ
فهذا الشاعر قد جمع « الأثم » على الأثم لأنه لم يرد به الأكثر لزوماً ، وإنما أراد
به معنى الأثم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا
وتفطن له .

(١) الحيزون - بفتح الحاء وسكون الباء وفتح الراء - للراءة العجوز ،

هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَاكِزِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُحْوَج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزائدتان فالحذف مُحَيَّر ، نحو نُونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وَالنَّيْمَا ، تقول : سَرَانْدُ أَوْ سَرَادِرٍ وَعَلَانْدُ أَوْ عَلَادِرٍ .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : مُتَعِيلٌ ، وَفُتَيْعِيلٌ ، وَفُتَيْعِيلٌ ، كَمُتْلَيْسٍ ، وَدُرَيْيَمٍ ، وَدُنَيْيَرٍ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : سَمُّ الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان للصغر ثلاثياً اقْتَصَرَ على ذلك وهي بنية مُتَعِيلٍ كَمُتْلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٍ وَلُفَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسرُ ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف للكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية مُتَعِيلٍ ، كقولك في جعفر : جُتَيْفِرٍ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية مُتَعِيلٍ ؛ لأن اللين للوجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلت في التصغير لمناسبتها للكسرة كَقُنْدِيلٍ وَفُتَيْدِيلٍ ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كَمُضْفُورٍ وَعُصْفِيرٍ ، وَمِصْبَاحٍ وَمُصْبِيحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي مُتَعِيلٍ وَفُتَيْعِيلٍ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي فَمَالِيلٍ وَفَمَالِيلٍ ؛ فتقول في تصغير سَفَرَجِيلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَفْرَجٌ وَأَلْدَدٌ وَلَيْدَدٌ وَحَبْرَبُونَ : سَفَرَجٌ ، وَفَرْبَرْدٌ أَوْ فَرْبَرَقٌ ،
وَحَبْرَجٌ ، وَأَلِيدٌ ، وَبَلِيدٌ ، وَحَزَبِيْنٌ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :
سُرَيْدٌ وَعَلَيْدٌ أَوْ سُرَيْدٌ وَعَلَيْدٌ .

ويجوز لك في بابي التكمير والتصغير أن تموض مما حذفته ياء ساكنة
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سَفَرَجٌ وَسَفَرَجٌ ، بالتعويض ،
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمٌ وَحُرَّجِيمٌ ، ولا يمكن
التعويض لاشتغال محله بالياء للقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مخالفا لما شرحناه فيهما فخرج عن القياس ، مثله
في التكمير جمعهم مكانا على أنسكن ، وَرَهْطًا وَكَرَاهًا عَلَى أَرَاهِطٍ^(١)
وَأَكَارِعَ ، وباطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث ، ومثاله في التصغير تصغير
مَغْرَبًا وَعِشَاءَ عَلَى مُتَغَرِّبَانِ وَعُشْيَانِ ، وَلِإِنْسَانًا وَأَيْلَةً عَلَى أُنَيْسِيَانٍ وَلُيَيْلِيَةٍ ،
وَرَجُلًا عَلَى رَوْجُلٍ ، وَصَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ وَبَنُونَ عَلَى أَصْصِيَّةٍ وَأَغْلِيلَةٍ وَأَبْيَنُونَ ،
وَعُشْيِيَّةٍ عَلَى هُشْيِيَّةٍ .

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْقَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نونان : ناء كشجرة ، وألف
كعُتْلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

بَا بُوْسَ لِحَرْبِ الْقِي وَصَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطًا على أرهط كأقلس ثم جمعوا الأرهمط على الأراهط .

الثانية : ما قبل اللَّذَّة الزائدة قبل ألف التانيث ، كعَمَرَاء .

الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَال وأَفْرَاس .

الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يَجْمَع على فَعَالَيْن ، كسَكْرَان وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شَجَبَرَةٌ وَحَبِيلٌ وَحَمَرَاءُ وَأَجِيمَالُ وَأَفِيرَاسُ وَسُكْرَانُ وَعُثْمَانُ ، وتقول في سِرْحَانٍ وَسُلْطَانٍ : سُرَيْحَيْنِ وَسُلَيْطَيْنِ ؛ لأنهم جمعوها على سَرَاحِينَ وَسَلَاطِينِ .



فصل : وَيُسْتَفْتَى أَيْضاً من قولنا « يَتَوَسَّلُ إِلَى مِثَالِ قُتَيْبِيلٍ وَقُتَيْمِيلٍ » ؛ ما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ « ثَمَانِي مَسَائِلٍ ، جَاءَتْ فِي الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لَكُونِهَا مَخْتومة بِشَيْءٍ قُدِّرَ اغْتِصَالُهُ عَنِ الْبَيْتَةِ ، وَقُدِّرَ التَّصْغِيرُ وَارِدًا عَلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَذَلِكَ مَا وَقَعَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : مِنْ أَلْفِ التَّانِيثِ مَمْدُودَةٍ كَقُرْفَهَاءَ ، أَوْ تَائِهِ كَحَنْظَلَةٍ ، أَوْ عَلَامَةٍ نَسَبٍ كَقَبْرَيٍّ ، أَوْ أَلْفِ وَنُونِ زَائِدَتَيْنِ ، كَزَعْفَرَانٍ ، وَجُلْجُلَانٍ ، أَوْ عَلَامَةٍ ثَنِيَّةٍ كَسُلَيْسَيْنِ ، أَوْ عَلَامَةٍ جَمْعٍ تَصَحِيحٍ لِلذَّكَرِ كَجَمْعَيْنِ ، أَوْ لِلنُّوْثِ كَسُلَيْمَاتٍ ، وَكَذَلِكَ عَجَزٌ لِلضَّافِ كَامْرِيءِ الْقَيْسِ ، وَعَجَزُ الرِّكْبِ كَبَيْعَتِكَ .

فهذه كلها ثابتة في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها ، وأما في التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأَافِصَ ، وَحَنَاطِلَ ، وَعَبَاقِرَ ، وَزَعَافِرَ ، وَجَلَّالِجَ ، وَلَوْ سَاغَ تَكْسِيرُ الْبَوَاقِ لَوَجِبَ الْحَذْفُ ،

إلا أن الضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أَمَارِيهِ القيس ، كما تقول : أُمِيرِيهِ القيس ؛ لأنهما كلتان كل منهما ذات إعراب يَخْصُصُها ؛ فكان ينبغي لناظم أن لا يستثنيه .

فصل : وثبت ألف التأنيث للقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة ككُنْزِي . أو سابعة ككَبْرَدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كقَرَقَرِي ، فإن تقدمتها مدَّة حذفت أيهما شئت كحُبَارِي وقَرَيْنَا ، تقول : حُبِيرِي أو حُبِيرٌ ، وقَرَيْنَا أو قُرَيْثٌ .

فصل : وإن كان ثاني اللصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « نَيْمَةٌ ، ودَيْمَةٌ ، وميزان ، وبَاب » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثاني نحو « مُوقِنٌ ، ومُؤَيِّرٌ ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَمِّدٌ » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَمِّدٌ ، لا مُؤَيِّدٌ ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واو كالألف الزائدة من نحو ضَارِبٍ والمجهولة الأصل كصاب^(١) ، وقالوا في عَيْدٍ : عَيْيِدٌ ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عود ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِينٌ ، وأَبْوَابٌ ، وَأَنْيَابٌ ، وأَعْوَادٌ ؛ بخلاف نحو قِيمٍ ودِيمٍ^(٢) .

(١) الصاب : عصارة شجر من صكره للذاق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المردد - وهو قِيعة ودَيْمَةٌ - لا تزال في الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُغِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ عذوفِهِ ، وإن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُلٌّ وَخُذْ وَمُذْ ، أَعْلَمًا ؛ وَسَيَّهِ وَيَدِّهِ وَحِرِّهِ ؛ تقول : أَكْثَلُ وَأَخْثَلُ ، بَرَدٌ الْقَاءُ ، وَمُنَيْذٌ وَسُنَيْتُهُ ، بَرَدٌ الْعَيْنُ ، وَيَدَيَّةٌ وَحُرَيْجٌ ، بَرَدٌ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وَضِعَ مُفَاعَلِيًّا فَإِنْ كَانَ ثَانِيَةً صَحِيحًا نَحَوْهُ هَلْ وَبَلْ ، لَمْ يُرَدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَقٌّ يُصَغَّرُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَضُمَّفَ أَوْ يُرَادَ عَلَيْهِ بَاءٌ ؛ فَيَقَالُ : هَلَّيْلٌ أَوْ هَلَّى ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا وَجِبَ التَّضْمِيفُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ ، فَيَقَالُ فِي لَوْ وَكَئٍ وَمَا ، أَعْلَمًا : لَوَّ وَكَئٍ - بِالْتَّشْدِيدِ - وَمَاءٌ - بِاللَّامِ - وَذَلِكَ لِأَنَّكَ زِدْتَ عَلَى الْأَلْفِ أَلْفًا فَالْتَقَى أَلْفَانِ ؛ فَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَإِذَا صَغُرَتْ أُعْطِيتْ حُكْمَ دَوٍّ وَحَيٍّ وَمَاءٌ ؛ فَتَقُولُ : لَوَّى* ، كَمَا تَقُولُ : دَوَّى* ، وَأَصْلُهُمَا لَوَّيَوُ وَدَوَّيَوُ^(١) ، وَتَقُولُ : كَجَّى - بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ - كَمَا تَقُولُ : حَجَّى* ، وَتَقُولُ : مَوَّى* ، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ : مَوَّيَّةٌ ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَامُهُ هَاءٌ فَرُدَّ إِلَيْهَا .

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتعذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَتَأْتَى فِي نَحْوِ جَعْفَرٍ وَسَفَرَجَلٍ لِنَجْرُهُمَا ، وَلَا فِي نَحْوِ مَدَّخَرِجٍ وَمُخَرَّجِيمٍ ؛ لِامْتِنَاعِ بَقَاءِ الزِّيَادَةِ فِيهِمَا لِإِخْلَاثِهَا بِالزُّنَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا صِيغَتَانِ وَهِيَ : مُقَمِّلٌ كَحُمَيْدٍ فِي أَحْمَدَ وَحَامِدٍ وَتَحْمُودٍ وَتَحْدُونُ وَتَحْدَانُ ، وَمُقَمِّلٌ كَقَرِيظٍ ، لَا مُقَمِّلٌ ؛ لِأَنَّهُ ذُو زِيَادَةٍ .

فصل : وتلحق تاء التأنيس تصغير مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وِيعَينَ وأُذُنٌ ، أو الأصل دون الحال ،
نحو يَدٌ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثَتُهُ بسبب التصغير ، كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَحَرَاءٍ
وَحُبْلَى مُصَغَّرَيْنِ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء
فيمن أنثهما لثلاثا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثا يلتبسا بالعدد
للذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسَعَادٍ لتجاوزهما للثلاثة ، وشَذَّ تَرَكُّ التاء
في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَمَلٍ ونحوهنَّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ،
واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَقُدَّامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .



فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير التمكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعجب^(١) ،
والركب الزجى ، كَبَمَلَبِكَ وَسَيَبُويِهِ ، في لُغَةٍ مِّنْ بَنَاهُمَا ، وأَمَّا من أعربهما
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير التمكن ، نحو مَا أَحْيَيْسُهُ وَبُسَيْبَلَبِكَ وَسُيَيْبُويِهِ ،
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،
وَتَان ، وأولاء^(٢) ، والأسم للوصول ، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات ،
وهي : الِذَى ، والِثَى ، وتثنيتهما ، وجمع الِذَى . وَيُؤَافِقَنَّ تصغير التمكن
في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحًا ،
ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفه في ثلاثة أيضًا : بقاء أولها
على حركته الأصلية ، وزيادة ألفٍ في الآخر عوضًا من ضم الأول . وذلك
في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛
تقول : ذَبَا وَتَيَّا ، والأصل ذُبَيَّا وَتَيِّيَّا لخذف الياء الأولى ، وَذَيَّانَ وَتَيَّانَ ،
وتقول : أولَيَّا - بالقصر في لُغَةٍ مِّنْ قَصَرَ ، وبالد في لُغَةٍ مِّنْ مَد - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

بِأَمَّا أَمْتِيحَ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا
مِنْ هُوَلِيَّا نِسْكَنَ الضَّالِّ وَالسَّرُّ

الَّذِيَّ ، وَالَّذِيَّ^(١) ، وَالَّذِيَّانِ ، وَالَّذِيَّانِ ، وَالَّذِيَّانِ . وإذا أردت تصنيف
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّاتِيَّ ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت :
اللَّاتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصنيف اللاتي واللّاتي على الأصح^٢ .

ولا يُعْتَر « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « نى » للاستغناء بتصنيف تا ،
خلافاً لابن مالك .

هذا باب النسب

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بدُّ لك من عملين في آخره ؛ أحدهما : أن
تزيد عليه ياء مشددة تعبيرُ حرفِ إعرابه ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول
في النسب إلى دِمَشْقَ : دِمَشْقِي^٣ .
ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :
أما التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانت
زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .
فالأول نحو كُرَيْمِي وشَافِي ؛ فيقول في النسب إليهما : كُرَيْمِيَّ وشَافِيَّ ،
فيجتمع لفظُ النسبِ ولفظُ النسبِ إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا
كان بَحَّانِيَّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيَّ ، أصله مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضمّة

(١) ومن ذلك قولهم ، جد اللّتي والّتي .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيَّةٌ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى زيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقلب الألف واواً ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ* .

وإن وقعت الياء للشدة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فتقول في أُمِّيَّة : أُمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فتقول في طَيِّءٍ وَحْيٌ : طَوَوِيٌّ* وَحْيَوِيٌّ* .

الثاني : تاء التانيث ، تقول في مَكَّةَ : مَكِّيٌّ* ، وَقَوْلُ التَّكْمِينِ فِي ذَاتِ : ذَاتِي ، وَقَوْلُ الْعَامَةِ فِي الْخَلِيفَةِ : خَلِيفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِيٌّ ، وَخَلِيفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركة ثانی كلمتها ؛ فالأول يقع في ألف التانيث كحَبَارَى ، وألف الإلحاق كحَبْرَى^(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ ، والألفِ المقلبة عن أصل كُضْعَلَى . والثاني لا يقع إلا في ألف التانيث كجَمَزَى . وأما الساكن ثانی كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، وَالْأَرْجَحُ في التانيث كحَبْلَى الحذفُ ، وفي التي للإلحاق كعَلَى ، والمقلبة عن أصل كعَلَى القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَهَى خَيْرٌ منه في نحو عَلَى ، والحذفُ بالعكس .

(١) الحبري - بفتحين فكون فتحة - القراء ، قالت الخنساء

وَلَسْتُ بِمَرْصَعٍ لَدَيْكَ حَرَّكَى أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُثَمَ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء للنقص التجاوزة أربعة كَمُتَدٍّ وَمُسْتَدِّلٍ ، فأما الرابعة كَقَاضٍ ، فكألف للنقصور الرابعة في نحو مَسَعَى وَمَلَهَى ، ولكن الحذف أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من ألفِ النقصور ، كَقَفَى وَعَصَى ، وياء النقصور كَقَمٍ وَشَجٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : كَمَلٍ كَنَمٍ ، وفعل كَدُلٍ ، وفعل كَابِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح الذكور ؛ فعقول في زَيْدَانٍ وزَيْدُونَ علمين معربين بالحروف : زَيْدِي ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَبَنَ أَجْرَى زَيْدَانٍ علماً بجري سَلْمَانَ وقال :

• أَلَا يَا دِيكَرَ الْحَيِّ السَّبْعَانِ •

••• - نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر ، وقال الشيخ خالد : « وهو تميم بن أبي بن مقبل ، لا لحلف بن الأحمر ، خلافاً للموضع » ١٥ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحرر » ١٥ ، والذي أنشده للمؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانِ •

اللقنة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالى سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم طي فلان - بفتح فضم - غيره » ١٥ . وهذا مبني منه طي أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه اللسان ههنا تبعاً لقوم من النعاة لكان أشباهه كثيراً كثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيْ ، ومن أَجْرَى زَيْدُونٍ عَلَمًا مجرى غَسْلِينَ قال : زَيْدِيْ ،
ومن أَجْرَاهُ مجرى هُرُونٍ ومجرى عَرَبُونٍ أو أَلْزَمَهُ الْوَاوَ وفتحَ التَّوْنِ قال :
زَيْدُونِيْ ؛ فنحو (١) تَمَرَاتٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ فَالنَّسَبُ إِلَى مَفْرَدِهِ ،
فيقال : تَمَرِيْ بِالْإِسْكَانِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا فَنَحْوِ حَكِي إِعْرَابِهِ نَسَبٌ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ،
وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نَزَلَ تَاءُ مِزْلَةٍ تَلَهُ مَكَّةَ ، وَالْفَتْحُ مِزْلَةُ أَلْفٍ جَمَزَى ، وَخَذَفَهَا
وَقَالَ : تَمَرِيْ ، بِالْفَتْحِ . وَأَمَّا مَحْوُ ضَخَمَاتٍ فَنَحْوُ : الْقَلْبُ ، وَالْحَذَفُ ؛
لأنَّهَا كَالْفِ حَبْلِيْ ، وَلَيْسَ فِي أَلْفٍ نَحْوُ مُسَلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الْحَذَفُ .

وأما الأمور للتصلة بالآخر فسته أيضاً :

أحدها : الياء المسكورة للدخلة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْنٍ :
طَيْبِيْ وَهَيْنِيْ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ ، بِخِلَافِ مَحْوِ هَبْيَيْجٍ لَانْفِتَاحِ الْيَاءِ ، وَبِخِلَافِ
نَحْوِ مُهَيِّجٍ لَانْفِصَالِ الْيَاءِ لِلْمَسْكُورَةِ مِنَ الْآخِرِ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ .

= الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « ديار » منادى منصوب
بافتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الْحَيِّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« بِالسَّبْعَانِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحي « أَمَل » فعل ماضى
« عَلَيْهَا » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل « بِالْبَلِي » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل
أيضاً « اللَّوَانِ » فاعل أَمَل مرفوع بالألف نباية عن الضمة لأنه مثنى .

الشاهد فيه : قوله « بِالسَّبْعَانِ » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمى به فصار علماً
على مكان بينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما
يعامل المفردات ، نظرأ إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة
الثنيات نظرأ إلى معناه الأصل لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يرد إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ فَنَحْوُ تَمَرَاتٍ . . . إلخ » لكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَائِيٍّ : طَائِيٍّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كحَبِيئَةٍ وصَحِيْقَةٍ ، تحذف منه تاء التانيث أولاً ،
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَبِيْءٌ وصَحِيْقٌ . وشَدَّ
قولهم في السَّليقة^(١) : سَلِيْقٌ ، وفي عَمِيْرَةٍ كَلْبٍ : عَمِيْرٌ .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها واضلاً . اقبلها ، فيكثر التفتير ، ولا في نحو
جَلِيلَةٍ ؛ لأن العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَةٍ ، كجُهَيْيَنَةٍ وقُرَيْيَظَةٍ ، تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف
الياء ، فتقول : جُهَيْيٌ وقُرَيْيَظٌ ، وشَدَّ قولهم في رُدَيْيَةِ : رُدَيْيٌ^(٢) ، ولا يجوز
ذلك في نحو قَلِيْلَةٍ ، لأن العين مضعفة .

الرابع : واو قَوْلَةٍ كشَفْوَةٍ ، تحذف تاء التانيث ، ثم تحذف الواو ،
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فتقول : شَفْوِيٌّ ، ولا يجوز ذلك في قَوْلَةٍ ، لاعتلال
العين ، ولا في نحو مَوْلَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلِ المَحَلِّ اللام ، نحو غَيْيٍ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،
فتقول : عَوَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

(٢) قالوا : ربح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقوم الرماح .

السادس : ياء مُقِيل للمثل اللام ، نحو قُصَى ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِي .
وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إما ذُكِرَا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان قَعِيل وقَمِيل صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وَشَذَّ قولهم في ثَقِيفٍ وَفَرَيْشٍ : ثَقِيفِي وَفَرَيْشِي .

فصل : حُكْمُ هِزَةِ اللدود في النسب حكمها في التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كَصَحْرَاوِيٍّ ، أو أصلاً سَلِمَتْ نحو قَرَأْنِي ، أو للإلحاق ، أو بدلاً من أصل فالوجهان . فتقول : كِسَائِي وَكِسَاوِيٍّ ، وَعِلْبَائِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ .

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الركب إن كان التركيبُ إسناداً كَتَابِطِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، في تَأْبَطَ شَرّاً وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أو مَزَجِيّاً كَبَنَلِيٍّ وَمَمْدِيٍّ أَوْ مَمْدَوِيٍّ ، في بَمَلَبَكْ وَمَمْدِيكَرِبْ ، أو إضافياً كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرْنِيٍّ ، في أَمْرِيٍّ القيس^(١) ، إلا إن كان كُفْنِيَّةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلثوم ، أو معرفاً صَدْرُهُ بِمَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة :

وَيَسْفُطُ بَيْنَهَا لِلرَّيْثِ لَعْواً كَمَا أَلْتَمِيتَ فِي الدَّبَةِ الْخَوَارِ

« بينا » الصمير راحع إلى بيوت المجد التي عندها في بيتين سابقين ، و « المرث » المنسوب إلى امرئ القيس ، و « الخوار » بزنة غراب - الصمير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسمان الكبيرة . وقد قال أيضاً :

إِذَا الْمَرِئِيُّ شَبَّ لَهُ بَقَاتٌ عَقَدْنَ رِأْسَهُ إِبَةً وَعَارَا

بِكُرَىٰ وَكُلْتُوْى وَعُمَرَى ، وربما أُلْحَقَ بهما ما خيف فيه لَبَسٌ كقولهم
 فِي عَيْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِي ، و[ف] [عبد مناف : مَنَافِي] ^(١) .

فصل : وإذا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسَائِلَيْنِ :

أحدهما : أن تكون العين ممتلئة كشَاةٍ ، أمْلَهَا شَوْهَةٌ ، بدليل قولهم
 شِيَاهُ ، فقول : شَاهِيٌّ ، وأبو الحسن يقول : شَوْهِيٌّ ، لأنه يردُّ الكلمة بعد
 رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصل .

الثانية : أن تكون اللام قد رُدَّتْ فِي ثَنِيَةِ كَافٍ وَأَبَوَانِ ، أو فِي جَمْعٍ
 تصحيح كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ ، فقول : أَبَوَى وَسَنَوَى أو سَنَى ،
 وتقول فِي ذُو وَذَاتٍ : ذَوَوَى ، لأمرين : اعتلال العين ، وَرَدُّ اللام فِي ثَنِيَةِ
 ذَاتٍ ، نحو (ذَوَاتَا أَفْكَانٍ) ^(٢) ، وتقول فِي أُخْتٍ : أَخَوَى . كما تقول فِي أَخٍ .
 وتقول فِي بَنْتٍ : بَنَوَى ، كما تقول فِي ابْنٍ ، إذا رددت محذوفه ، لقولهم :
 أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ ، بحذف التاء والردُّ فِي صِيغَةِ الذَّكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَيَسْرُهُ أَنْ الْعِيْنَةُ
 كُلُّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فوجب ردها إِلَى صِيغَةِ الذَّكَرِ ، كما وجب حذف التاء
 فِي سَكَى وَبَمَرَى وَمُسْلَمَاتٍ . ويونس يقول فِيهِمَا : أُخْتِي وَبُنْتِي ، محتجاً
 بِأَنَّ التَّاءَ لغير التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ^(٣) ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدُلُ

(١) وربما نَحَتُوا مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَحِجْزَهُ اسْمًا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ فَلَسِبُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا
 فِي اللَّسْبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَأَمْرِي الْقَيْسِ وَعَبْدُ قَيْسٍ : عَجَسِي ،
 وَمَرْقِسِي ، وَعَبْسِي ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَنْوُثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ :

وَتَضَحَّكَ مَعِي شَيْخَةً عَبْشِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُبَيْرًا يَمَانِيًا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحِزَّةَ ،
 بِخِلَافِ نَحْوِ قَنَاءَ وَقَنَاءَ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَمَّ ، ولكنهم عاملوا صيقتهما معاملة تاء التثنية ،
بدليل مسألة الجمع .

ويحوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نحو يَدٍ ، وَدَمٍ ، وَشَفَةٍ ، تقول :
يَدَوِيُّ أَوْ يَدِيَّ ، وَدَمَوِيُّ أَوْ دَمِيَّ ، وَشَفِيَّ أَوْ شَفَعِيَّ ، قاله الجوهري وغيره ،
وقول ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفعي بالرد » لا يَدْفَعُ ما قلناه ، إن سلناه ؛
فإن للسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ :
شَفَوِيَّ ، والصواب ما قدّمناه ، بدليل شافَهْتُ وَالشَّفَاءُ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنَى وَأَسْمَى ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ،
بإسقاط الهمزة ؛ لثلاثي تجمع بين العوض والتموض منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حَذَفْتَ فَاوَهُ أَوْ عِيَهُ رَدَدْتَهُمَا وَجُوبًا فِي سَأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ،
وهي : أَنْ تَكُونَ اللام معتلّة كَبَرِيَّ عِلْمًا ، وَكَشِيَّةً ؛ ففَقول في بَرِيَّ : بَرَتِيَّ ،
بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير
يَرَأَى ، بوزن بَجَزَى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن
يَرَتِيَّ أَوْ يَرَأَوِيَّ ، كما تقول : مَلَعِيَّ وَمَلَمَوِيَّ ، وتقول في شَيْئَةٍ على قول
سيبويه : وَشَوِيَّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشْيُ ، بكسرتين
كإِبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ ، فاقلبت الياء ألفًا ، ثم الألف
واوًا ، وعلى قول أبي الحسن : وَشِيَّ .

ويمتنع الرد في غَيْرِ ذَلِكَ ، ففَقول في سَهٍ وَعَدَةٍ ، وَأَصْلُهُمَا سَهَةٌ
وَوَعْدٌ ، بدليل أَشَاءَ وَالْوَعْدُ : سَهِيٌّ لَا سَهِيَّ ، وَعِدِيٌّ لَا وَعْدِيَّ ؛ لِأَنَّ
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثنائي الوَضْعِ معتلّ الثاني ضَمَمْتَهُ قَبْلَ النَسَبِ ، ففَقول

في تَوْ وَكَيَّ عَليْن : تَوَّ وَكَيَّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :
لَا ، بالذ ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : تَوَّيَّ ، وَكَيَّوَيَّ ، ولأني أو الأَوَيَّ ،
كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ والْحَيِّ والكسَاء : دَوَّيَّ ، وَحَيَّوَيَّ ،
وَكَيَّائِيَّ ، أو كَيَّائِيَّ .

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت
الواحد ، بكونها اسم جمع كَقَوَّيَّ وَرَهْطِيَّ ، أو اسم جنس كَشَجَرِيَّ ،
أو جمع تكسير لا واحد له كَأَبَائِيَّ ، أو جاريا كَحَرَى العِلم كَأَنْصَارِيَّ ،
وأما نحو كِلَابٍ وَأَنْثَارٍ ، عَلَيْنَ ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفي غير ذلك يَرُدُّ للكسر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول
في النسب إلى فرائض وقبائل وَحُرَّ : فَرَقِيَّ وَقَبَلِيَّ ، بفتح أولها وثانيهما ،
وَأَحَرِيَّ وَحَرَّائِيَّ ^(١) .

فصل : وقد يستغنى عن إاءى النسب بصَوْنٍ للنسب إليه على فَعَالٍ ، وذلك
غالب في الحُرَفِ ، كَبَزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَوَّاجٍ وَعَطَّارٍ ، وشذ قوله :
* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ *

— ٥٥١ —

(١) وذلك لأن حرا للنسب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع
حمراء كما عرفت في باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أخرى وإلى حمراء حمرأوي
بقلب المحزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من
شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) والتي أنشده للؤف ههنا بحز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :

==

أى : يَذَى نَبْلٌ ، وحلَّ عليه قومٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّمَعْبِيدٍ)^(١) ،

• وَلَيْسَ يَذَى رُمَحٌ فَيَطْمَنِي بِهِ •

اللمة : « يطمنى » هو من باب نصر ، تقول : « طمنت فلانا بالرمح ، وطمن فلان في السن ، وطمنت في فلان ، أى ذهبت وقدرت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراد يميز فتح الدين في مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللمة من يفتح العين في مضارع الثالث ذون الأول والثاني للفرق بين المعاني ، وقال الكسائي : لم أسمع في مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت في طمن بالرمح الفتح ، وفي ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابي نصر وفتح « ببال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام الحربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والتابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطمنى » المفاء فاء السببية ، يطمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وباء للتكلم مفعول به ليطمن ، مبنى على السكون في محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطمن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « ببال » الباء حرف جر زائد ، ببال : خبر ليس .

الشاهد فيه قوله « ببال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب في هذه الصيغة ؛ لأنها إما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والمطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمى « وللمستعمل في مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعِلٍ أو على فَعِيلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتابير ولآين وطاقم
وكاس^(١) ، والثانى كطيم ولين ونهر ، قال :
• لَسْتُ بِبَلِيلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ •

(١) وحمل على ذلك قول الخطيب .

دَعِ الْكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ يُبْنِيهَا

وَأَقْمُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّامِرُ الْكَاسِي

••• — هذا الشاهد من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبة
الأعلم في شرحه ، والذي أنشده المؤلف هنا بيت من الرجز للشطور ، وبجده قوله :

• لَا أَذْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ •

اللفظة : « بليلى » الليلي : للنسب إلى الليل ، يريد أنا لا أحمل بالليل ، يعنى أنه
ليس لصا ولا فاتكا ولا قاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - للنسب إلى
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو معنى يكسح جلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا
عمل عملا عمله في الوضع بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل في الظلام مستترا عن
أعين الراغبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول
سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بليلى »
الباء حرف جر زائد ، ليلي : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،
لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء للتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمّة
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر الميم —
ليدل على معنى للنسب إلى النهار ؛ فاستخفى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على
النسب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهاري » كما فعل حين نسب إلى الليل
في قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرّرتناه في هذا الباب فشاذٌ ، كقولهم : أمويٌّ ، بالفتح ، وبصريٌّ ، بالكسر ، ودُهريٌّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومروزيٌّ ، بزيادة الزاي ، وبدويٌّ ، بحذف الألف ، وجُلويٌّ وحروريٌّ ، بحذف الألف والهمزة^(١) .

هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ عَلَى مُؤَوَّنٍ فَأَرْجِعْ الْفَاتِ وَأَكْثَرُهَا أَنْ يُحْدَفَ تَوْنُهُ بَعْدَ الضمة والكسرة ، كـ « مَذَازَيْدٌ » و « مَرَزْتُ بَرِيذٌ » وَأَنْ يُبْدَلَ أَلْفًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ : إِعْرَاقِيَّةٌ كَانَتْ كـ « رَأَيْتُ زَيْدًا » أَوْ بَنَاتِيَّةٌ كـ « لَيْهَا » و « وَيَهَا » وَشَبَّهُوا « إِذَنْ » بِالْمُؤَوَّنِ الْمَنْصُوبِ ؛ فَأَبْدَلُوا نَوْنَهَا فِي الْوَقْفِ أَلْفًا ، هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالنُّونِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَإِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَلَى خِلَافِهِ .

وإذا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضمير فإن كانت مفتوحة ثَبَّتَ صِلَتَهَا ، وَهِيَ الْأَلِفُ ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَزْتُ بِهَا » وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً حَذَفَتْ صِلَتَهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مَرَزْتُ بِهِ » إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ فَيُعْزَلُ إِثْبَاتُهَا ، كَقَوْلِهِ :

٥٥٣ — وَتَمَّهِ مُنْبَرِّجٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضَهُ سَمَاؤُهُ

(١) هَا نَسَبْتَانِ إِلَى جُلُودٍ وَحُرُودٍ ، وَهِيَ اسْمَانِ لِمَكَانَيْنِ مَعْنَيْنِ ، وَكَانُوا يَسْمُونِ جَمَاعَةً مِنَ الْخَوَارِجِ « حُرُورِيَّةً » لِتَجْمِيعِهِمْ فِي هَذَا الْمَكَانِ .

٥٥٣ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَهُوَ بَيْتٌ مِنَ الرُّجَزِ أَوْ بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِهِ ، وَرَوَايَةُ الْبُيَّاتِ :

وقوله :

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ

إِلَى مَلِكٍ أَغْشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

* وَبَلَّغَ عَامِيَّةٌ أَعْمَاؤَهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصعراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكف عن الكلام « صغيرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجاء - بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - ضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سبائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « صغيرة » صلة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير النائب العائد إلى اللهم مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير النائب مضاف إليه « سبائه » مماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير النائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو عمله ، وخبر للمبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سبائه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير للضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثله ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى

قائل معين .

القة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره في قوله :

قوله « .

وإذا وقف على النقص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا تَمَيَّتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَفَى » و « هَذَا يَفِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفَى وَيَوْعَى ، لحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لأمهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف اللين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرَيْيٌ ، بوزن مُرَيْيٍ ؛ فَنَقَلْتُ حركة عينه - وهى الهمزة - إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يميز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّكًا كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّا تَمَيَّنَّا مُنَادِيًا)^(١) أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَاصِي)^(٢) .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأرجحُ في المتنّ الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَزْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

الإعراب : « تجاوزت » فعل ماضٍ وفاعله « هذا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير القائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير القائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير للسعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة القيامة .

(وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) ^(١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي) ^(٢) ، وَالْأَزْجَعُ
في غير اللّوْنِ الْإِبْهَاتُ كـ « هَذَا الْقَائِي » و « مَرَزْتُ بِالْقَائِي » .



فصل : ولك في الوقف على الحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة أوجه :
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف
على تاء التانيث .

والثاني : أن تقف بالزوم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة ، ويحذف
في الحركات كلها ، خلافاً للفراء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثر القراء
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة
بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان ، من غير تصويت ؛ وإنما يدركه البصير
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف للوقوف عليه ، نحو « هَذَا خَالِدٌ »
و « هُوَ يَجْعَلُ » وهو لفة سقديّة ، وشروطه خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون
للقوف عليه همزة ، كخطأ ورشاً ، ولا ياء كالتقاضي ، ولا واو كيدعو ،
ولا ألفاً كيخشى ، ولا تالياً لسكون كزيد وعمر .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) ^(٣) ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة المص .

••• — • اَنَا اَيْنُ مَاوِيَّةٍ اِذْ جَدَّ النَّقْرُ •

وشروط خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعمد تحريكه ولا يستقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدَّى النقلُ إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو «هذا جَمْعَرٌ»

••• — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصناني: هو لندكى بن عبد الله للنقري، وقال ابن السيد: هو لمبداه بن ماوية الطائي، ونسبه سيويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يبينه. وهذا الذي أنشده للؤلؤ بيت من مشطور الرجز. وبهذه قوله:

• وَجَاءَتْ اَلْخَيْلُ اُنْمَايَ زُمَرُ •

اللمعة: «النقر» أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر للؤلؤ أنه وجده بخط ابن النعاس «النقر» بالفاء الموحدة، والقى في كتاب سيويه هو ما قدمناه، قال الأعم، «الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتوائه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اه كلامه.

الإعراب: «أنا» ضمير متصل مبتدأ «ابن» خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و«ماوية» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث «إذ» ظرف زمان متعلق بمجرر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب «جد» فعل ماضٍ «النقر» فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «النقر» فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يبيع » لأن الألف وللدغم لا يقبلان الحركة ، والواو للضموم ما قبلها والياء للسكور ما قبلها تُسْتَنْقَلُ الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعْلُ - بكسر أوله وضم ثانيه - .

ويختصُّ الشرطان الأخيران بنير للهموز ، فيجوز النقل في نحو (اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْغَلْبَ)^(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رَدٌّ » ، وإن أَدْمَى النقل إلى صيغة فُعْلٍ ، وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتْ فِي أَوْزَانِ الْأَسْمِ فُعْلٌ - بضمة فكسرة - وَزَعَمَ أَنَّ الدُّثْلَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَعْلِ لَمْ يُحِزْ فِي نَحْوِ « يَقْفُلُ » النُّقْلُ ، ويحيزه في نحو « يَبْطُطُ » لأنه مهموز .



فصل : وإذا وقف على تاء التثنية التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كَثُمْتَ ، أو فعل كَقَامْتَ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كَأَخْتُ وَبِنْتُ . وجاز إتمامها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن ممثل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كُسُلِمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولَاتٌ ، والثاني كَمَرَفَاتٌ وَأَذْرَعَاتٌ ، والثالث كَهَيْبَاتٌ ، فإنها في التقدير جمع هَيْبَةٍ ثم سمي بها الفعلُ - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ السُّكْرَمَاءِ » وقرأ السكائي والبيزى (هَيْبَاءُ)^(٢) ، والأرجح في غيرها الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة اللومنين .

ومن الوقف بتركة قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (**إِنْ شَجَرْتُ**)^(١) ،
وقال الشاعر :

٥٥٦ — **وَاللَّهُ أَجْمَلُ بِكَفَى مَسَلَتْ** **مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ**

(١) من الآية ٣ من سورة النخيل .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز للشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي
النجم الصبلي ، الراجز للعروف .

الفتنة : « **القصمة** » طرف الحلقوم .

الإعراب : « **الله** » مبتدأ « **أجملك** » أجمي : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود
إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « **بكفى** » جار ومجرور متعلق بأجمي ،
وكفى مضاف و « **مسلة** » مضاف إليه « **من بعد** » جار ومجرور متعلق بأجمي أيضا
« **ما** » مصدرية و « **وبعد ما** » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما :
مصدرية أيضا « **وبعدت** » مثل سابقه إلا أنه أبدا من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدا من
هذه الهاء تاء في الوقف « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص ، التاء تاء التانيث « **نفوس** »
اسم كان ، وهو مضاف و « **القوم** » مضاف إليه « **عند** » ظرف متعلق بمحذوف خبر
كان ، وعند مضاف و « **القصمت** » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما
للمصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : **الله أجملك بكفى**
مسلة من بعد كون نفوس القوم عند القصمة « **وكادت** » الواو حرف عطف ، كاد :
فعل ماض ناقص ، والتاء لتانيث « **الحررة** » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « **أن** »
مصدرية « **تدعى** » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة
على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « **أمت** » مفعول ثان
لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع مادخلت عليه
في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « **القصمة** » ، و « **مسلة** » ، و « **أمة** » حيث لم يبدل تاء التانيث في
الوقف هاء ، بل أجماعا على حالها ، وأما قوله « **مت** » فإن الأصل « **ما** » فأبدل =

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ النَّاصِئَةِ
وَكَادَتْ الْحَرَمَةُ أَنْ تُدْعَى أَتَتْ

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعل للملُ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَنْزُهُ » و « لَمْ يَنْشُهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : « لَمْ يَنْسَهُ »^(١) ، أو لأجل الهاء ، نحو : « اغْرُزُهُ » و « اخْشُهُ » و « اَرْمِهِ » ، ومنه : « فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَاهُ »^(٢) ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَحَى يَبْشَى ، فإنك تقول « عِهُ » : قال الفاضل : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَبْشَى » اهـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)^(٣) ، (وَمَنْ تَقِي)^(٤) بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَبِجَيْءٍ مَ جِئْتُ ، فرقا بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ نَعْمًا سَأَلْتُ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقها الهاء حفظاً للفتحة

== الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الآيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيت ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي علي فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجَبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «عَجَى مَ جَث»
و «اقْتِضَاءُ مَا اقْتَضَى» : عَجَى مَهْ ، وَاقْتِضَاءُ مَهْ ، وَتَرَجَّعَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا
نَحْوَ (عَمَّ يَقْسَاءُ لُونٌ) ^(١) وَبِهَا قَرَأَ الْبَزِي .

الثالث : كلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْعَرَبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءَ
لِلتَّكْمِ ، وَكَمْيٍّ وَهُوَ فِيمَنْ فَتَحْنِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةٌ) ^(٢) وَ(مَالِيَةٌ) ^(٣)
و (سُلْطَانِيَّةٌ) ^(٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ ؟ *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ النَّبَأِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٣٨ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلتَّوَلَّفِ هَهُنَا عِزُّ بَيْتٍ مِنَ التَّقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا مَا تَرَحَّرَعَ فِينَا الْغَلَامُ *

اللمنة : « ترعرع » تقول « ترعرع الصبي » أي تحرك ونشأ « الغلام » بضم الغين ،
بَزَنَةُ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غَلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

* تَهْـأَنُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغَلَامُ *

وَيَجْمَعُ الْغَلَامُ عَلَى غَلَّةٍ وَعَلَى غُلَامٍ ، مِثْلُ صَبِيَةٍ وَمِثْلُ صَبِيَانٍ « فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ
هُوَ » . يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنَهُ .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « ترعرع » فعل ماضٍ
مبني على الفتح لأجل « من الإعراب » فينا جارٍ ومجرور متعلق بقوله ترعرع
« الغلام » فاعل ترعرع « فما » الفاء واقصة في جواب إذا ، وما : حرف نفي « إن »
زائدة « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « له » جارٍ ومجرور متعلق بقوله يقال =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعْرَبٌ ، ولا في نحو « اضرب »
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجلٌ » و « يا زيدٌ » و « منٌ
قَبْلُ وَمِنْ يَمْدُ » لأن بناءهن عَارِضٌ ، وشذ قوله :
* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضَعَى مِنْ عَلَهُ * ٥٥٨ —

« من » اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو ضمير منفصل
في محل رفع خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والماء
على هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيًا على
حركة ، وإنما جى بالماء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء وهي الفتحة .
نظير الإتيان بها في قوله تعالى (سلطانيه) و « ماليه » وهذا إنما يجري على لغة من بنى
على الفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة منسوبة لأبي الهجنجل . واقدى أنشده للمؤلف
بيت من الرجز للشطوط ، وقبه قوله :

* يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَهُ *

اللفظة : « لا أظله » أصله لا أظلل فيه . بالبناء للمجهول . خذف حرف الجر وأوصل
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه المادة قولهم « رمضت قدم فلان » من
باب فرح . إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أي أحرقته « وأضعى » أي أضررت للشمس
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد — وتبعه الشيخ يس — هو بالبناء للمجهول
كسابقه ، وليس بلام ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،
(وأنتك لاتنظما فيها ولا تنضى) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء وللنداء به محذوف ، أي يا هؤلاء ،
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبهة بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمة مقطرة على =

فَلَحِجَتْ مَا يُبْنَى بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ «عَلَّ» من باب «قبل وبعد» قاله
الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ،
كـ «خرب» و «قدم» ؛ لمشايبته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً
وحالاً وشرطاً .

مسألة : قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمُ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير
في الشعر ؛ فن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : (لَمْ يَتَسَقَّهْ وَأَنْظَرُ)^(١)
(فَيَهْدَأُ أَقْتَدَهُ قُلُ)^(٢) بإثبات هاء السكت في الدرَج ، ومن الثاني قوله :

آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «لى» جار ومجرور
متعلق بمحذوف صلة ليوم «لا» حرف نفي «أظله» أظلل : فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول
ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .
الشاهد فيه : قوله «من عله» حيث ألحق هاء السكت كلمة «عل» وهي كلمة مبنية
بناء عارضا ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلتحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضائر .
وهذا الذي قاله للؤلؤ في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي على
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من
الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل «عل» علو - بفتح العين وسكون اللام
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعمى الباهل يرى أخاه لأمة للتشعر :

إِنِّي أَتَقَشَّى لِسَانًا لَا أَسْرَهُ بِهَا

مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على «عل» رد لامها وقلبها هاء ووقف على
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا *

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبته إلى ربيعة بن ضبع ، والذي أنشده للؤلف هنا بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا يَمَدَّ مَا أَخَصَبَا
إِنَّ الدَّبِّيَ قَوَّقَ لِلتُّونِ دَبَا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلَعَبَا
* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغير .

اللمة : « جدبا » هو القسط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الهمزة « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الحصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الهمزة مقصوراً بزنة الفتى — وهو الجراد « للتون » جمع تون ، وهو الظهر ، وأراد تون الأودية « دبا » مشى مشياً فيه تودة وهينة « اسلعبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه بعلاً البطاح ويجم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في عمل جرسفة للحريق ، أو في عمل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجليلة .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتهاد ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى ياملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه للسألة « وفشا منتظا » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَعَبَ - بضم القاء - بضم القاء - فَعَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشدَّدها ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإطلااق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

وهي : أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفتى ، وإلا فالألف الفتحة وحدها كنعمة ويسحر .
وللإمالة أسباب تقتضيها ، وموانع تمارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحوّل بينها وبين اللع .
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كون الألف مبذلة من ياء معطوفة ، مثالة في الأسماء الفتى والهدى ، ومثاله في الأفعال هدى واشترى ، ولا يُمال نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونواة ؛ لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كألف ملعى وأرطى وحُبلى وغزاً ؛ فهذه وشبهها تُمال ؛ لقولهم في التثنية : ملهَيان ، وأرطَيان ، وحُبليَان ، وفي الجمع حُبليَات ، وفي البناء للفعول : غزى ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم : إن إمالة ألف (تلا) في (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)^(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلَاهَا)^(٢) ، وقوله وقول ابنيه : إن إمالة ألف (سَجَا)^(٣) لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

إمالة (قَلَى) ^(١)، بل إمالتها لقولك : قُلَى ، وسُجِي .

ويستثنى من ذلك ما رُجِوعُهُ إلى الياء مختص بلمة شاذة ، أو بسبب مجازجة الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَبَا » إلى الياء في قول هُذَيْل إذا أضافوها إلى ياء التشكلم : عَصَى وَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا صُفِّرَ أَفْقِيل : عَصِيَّةٌ وَفَى ، أو بُجِمَا عَلَى فُؤُولٍ أَفْقِيل : عِمِيٍّ وَفَى .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فَلْتُ - بكسر التاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لُفَّة من قال ميتاً بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ ومَاتَ في لُفَّة الغم .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايسته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم والأكثر .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كهيَّان ، أو منفصلة بحرف كشَبَّان وجادت يدها ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وَكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شَيْلَالٍ وَسِرْدَاحٍ ، أو بهذين وبالهاء ، نحو جِرْهَمَاكَ .

الثامن : لإرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ، أو في كلمة قاربتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عاداً ، وقرأت كتاباً ،

والثاني كثرة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّعَى) ^(١) بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضُّعْفُوة المناسبة (سَجَا) ^(٢) و (قَلَى) ^(٣) وما بعدها .

وأما اللوانع فتأنيه أيضاً ، وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهي اخاء ، والغين ، للمجتمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ اللّنع بالراء أمران : كونها غير مكسورة ، وانصالتها بالألف : إما قبلها نحو فِرَاش ورَاشِد ، أو بعدها ، نحو هذا حار ، ورأيت حاراً ، وبعضهم يجعل للأخرة للفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرَطُ الاستعلاء التّقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِح وضَامِن وطَائِب وغلَائِم وغلَائِب وغلَائِب وقَاسِم ، أو ينفصل بحرف نحو غَنَام ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طِلَاب وغلَاب ونيَام وصِيَام ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاح وإِصْلَاح ومِطْوَاغ ، ومِغْلَاة - وهي التي لا يعيش لها ولد ^(٤) - ومن العرب من لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرَطُ للأخر عنها كونه : إما متصلاً كسَاخِر ، وحَاطِب ، وحَاظِل ، ونَائِف ، أو منفصلاً بحرف كَنَائِق ، ونَائِخ ، ونَائِق ، وبَائِغ ، أو بحرفين كَوَائِق ومُنَاشِط ، وبعضهم يميل هذا التراخي الاستعلاء .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُبْنَاتُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِغْلَاةٌ تَزُورُ

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا النَّاعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ وَلَا يَاءٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْقَدَرُ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَنَحْوُ أَمِيلٍ نَحْوُ خَافٍ وَطَلَبٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُتَفَصِّلًا ، وَلَا يُوَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَّصِلًا ؛ فَلَا يُيَمَّالُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْجُودِ التَّقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلْخَصُ كَلَامِ النَّازِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْقَدْرَةَ لَا يُوَثِّرُ فِيهَا النَّاعُ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُوَثِّرْ ، وَالمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَكَمَيْنِ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْكَسْرَةُ مُتَّصِلَةً أَمْ مُتَفَصِّلَةً ، نَحْوُ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنَّ إِمَالَةَ الْمُتَّصِلَةِ كَائِنَةٌ مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ مُتَفَصِّلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعْ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيَا أَمِيلٍ لِكَسْرَةِ عَارِضَةٍ ، نَحْوُ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيَا أَمِيلٍ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوُ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَعَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَخَلَّتْ قَوْلُهُ فِي النَّظْمِ :

* وَالْكَفُّ قَدْ يُوَجِّهُهُ مَا يَنْفَعِلُ *

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشْعَارِ « قَدْ يَعْمَلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّخْفِيلِ .

وأما مانع السانع فهو الراء للكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعمل والراء أن ينعما ، ولهذا أميل (وَكَلَى أَبْصَارِهِمْ) ^(١) و (إِذْ مُهَيِّئَ فِي الْغَارِ) ^(٢) مع وجود الصاد والتين ، و (إِنْ كَتَابَ الْأُبْرَارِ) ^(٣) مع وجود الراء للفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ) ^(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يحمل للفصلة بحرف كالتصلة ، سمع سيويوه الإمامة في قوله :

• عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ •

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الطه .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٩٠ — هذا الشاهد من كلام هذبة بن خشرم العنزي ، يهجو رجلاً من بني عير بن قادر ، وقد وقع لشيخ خالد تسمية قاتل الشاهد سماعة النعالي ، والذي أنشده للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• يَمْهُمِرُ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوبَ •

اللفظ : « منهر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للطر ، وانهر ، ومعناه نزل بشدة وسال ، وتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهر) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم ومكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يعمل من للطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يفي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « منهر » جار ومجرور متعلق بـ « يفي » « جون » نعت أول منهر ، =

فصل : تُمَالِ الفتحه قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ ، وَلَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُ ؛ فَلَا تُمَالِ « إِلَّا » لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ ، وَلَا نَحْوِ « قَلَى » لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ « عَلَيْنِكَ » وَ « عَلَيْهِ » وَلَا « إِلَى » لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا ، وَيَسْتَنَتِي مِنْ ذَلِكَ « هَا » وَ « نَا » خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهَا فَقَالُوا « مَرَبْنَا وَبِهَا » وَ « نَظَرْنَا إِلَيْهَا وَإِلَيْهَا » وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ « أُنَى » وَ « مَتَى » وَ « بَلَى » وَ « لَا » فِي قَوْلِهِمْ « أَفَلَمْ هَذَا إِمَّا لَا » فَشَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : عِلْمُ التَّمَكُّنِ ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحه في غير ياء ، وكونها متصلتين نحو « من الكبير » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْذِيَرِ » وَمِنْ قِيَحِ السَّيْرِ ، وَمِنْ غَيْرِكَ « وَاشْتَرَاطِ النَّظَائِمِ تَعَرُّفَ الرَّاءِ سَرُودًا بِنَحْوِ سَيَبُويَه عَلَى إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةُ الْعَاءِ مِنْ قَوْلِكَ « رَأَيْتُ خَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً كَرَحْمَةِ وَنِعْمَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا هَاءَ التَّأْنِيثِ بِالْفَاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا : فِي الْخُرُوجِ ، وَاللَعْنِ ، وَالزِّيَادَةِ ،

== وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى قاعه لا تنيد ترميماً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثانٍ لمتهم .

الشاهد فيه : استشهد به للؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتعريف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ،
نحو (كِتَابِيَّةٌ) ^(١) والصحيحُ للنُّعْ ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ في بِنْيَةِ الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير
المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير
قَوْلٍ وَغَزْوٍ إلى قَالٍ وَغَزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ،
وتسمى تلك الأحكام عِلْمُ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ في الحروف ،
ولا فيما أشبهها وهي الأسماءُ لِتَوَعُّلِهَا في البقاء والأفعالُ الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل
فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كهاء الجر
ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كفاء قت ، و « نا » من « فنا » ،
وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُهُ فيدخله التصريف ، نحو
يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدًا » و « قُم » و « يَسع » في الأفعال .

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأَقْلَهُ الثلاثيُّ كرجل ، وغايته
الخماسيُّ كسِتْرَجَل ، وما بينهما الرباعيُّ كجَهْمَقَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته
سبعة كاستِخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرةٌ في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبْنِيَةُ الثلاثيُّ أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمَةُ تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول
واجبُ الحركة ، والحركاتُ ثلاثٌ ، والثاني يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا
ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلَسْ ، فَرَسْ ، كَتِفْ ، عَضْدْ ، حَبْرْ ، عَيْتْ ، إِيْلْ ، قُفْلْ ، صُرْدْ
دُئِلْ ، عُنُقْ ، وللمهل منها فُفْلْ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسما ذَاتِ الْحُبُكِ)^(١) بكسر الحاء وضم الباء ،
فقليل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للتاء من ذات ، والأصلُ (حُبُك) بضمين
وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبُكْ — بضمين —
وَحُبُكْ — بكسرتين .

وزعم قوم إهمال فُعِلَ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلَ وَرُئِمَ بأنهما منقولان
من الفعل ، واحتج للثبتون بوعيل لغة في الوَعِيل ، وإنما أهمل أو قل لتقدم
تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعُ المجرودُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَمْعَرْ ، ومكسورهما كزَبْرَجْ ،
ومضمومهما كدُمُلُجْ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كفِطْحَلْ ، ومكسور
الأول مفتوح الثالث كدِرْزَمْ .

وزاد الأخفشُ والكوفيون مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجُحْدَبْ ،
والخنار أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُحْدَبٍ ،
وَطَحْلَبٍ ، وَجَرَشَمٍ ، ولم يسمع في بُرْئُنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .
وللخنار المجرود أربعة : أمثلتها : سَفَرَجَلْ ، جَحْمَرِشْ ، قِرْطَبْ ،
قَدْجَمَلْ .

فجملَةُ الأوزان للفق عليهما عشرون ، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء
العربية الوضع فهو مُفْرَعٌ عنها ؛ إما بزيادة ككُنْطَلَقْ وَخُرَنْجِيمْ ، أو بنقص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة القدریات . والحبك ، طرائق النجوم .

كثير وَدَمَ ، أو ينقص حرف زائد كـ « مُكَبِّرٌ » أصله عَلَا يَطُ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع حركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُخَذَبَ ، وبكسر أوله في نحو خِرْفَعُ ، كتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُئِبِرَ ، وأما سَرَخَسُ وَبَلَخَسُ فأعجميان .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدَحْرَجَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستخرجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ ، وأما نحو ضُربَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فن قال : « إنه وزن أصل » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَبُهَّتَ وَطُلَّ دُمُهُ ، وَأَهْدَرَ ، وَأَوَّلَعَ بكذا ، وَعَنَى بحاجتي ، بمعنى اعتنى^(١) بها ، وَزُهِيَ علينا ، بمعنى تكبرَ لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُويِرَ ، لم يعدّه .

وللرابعي وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتي في دُحْرِجَ - بالضم - الخلافُ في فعل المفعول .

(١) أما « عنى فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصل

في كيفية الوزن ، ويسمى التثني

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُتطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون
فيقال في فَلَسَ : قَعَلَ ، وفي خَرَبَ : قَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما
قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفي عَلِمَ : قِيلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ ، وفي غُرِفَ : قَعَلَ ،
وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لأمّا ثانية في الرابعي ، فقلت في جففر
فَقَلَّلَ ، وثانية وثالثة في الخامسي فقلت في جَحْمَرَش : قَمَّلَل .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَيَبْطَرُ ، وَجَهْوَرُ : أَفْعَلَّ وَفَيْعَلَّ
وَفَعُولُ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَّ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل :
اصْتَبَرَ وَأَذْكَرَ ، وفي اسْتَحْرَجَ : اسْتَفْعَلَّ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل
به ذلك الأصل ، كقولك في حِلْيَتِي ، وَسُخُونٍ ، وَاعْدُوذَنَ : فَمِلِيلَ ،
وَفُعُولَ ، وَاَفْعُوْعَلَ .

وإذا كان في اللوزون تحوِيلَ أو حذف أتيت بثله في الإيزان ، فتقول في ناء:
قَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادى : عَافَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يهَبُ
يَمْلُ ، وفي يبعُ : فِلْ ، وفي قاضٍ : قَاعِ .

فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لَحَرْفُ إِنْ يَلْزَمَ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي
لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتَقَضَ ذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من « كَوَّكِبِ » ، والنون من
« قَرَنْفُلٍ » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يستقلان .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا »
أصول مع سقوطهن في « يَمِدُّ » و « قُلُّ » و « لَمْ يَنْفُزْ » .

ونحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصليين ، ثم الزائد نوعان : تكرار
لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلَبَبَ وجَلَبَابِ
أو العين : إما مع الانصال كقَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد كَمَقَنَقَلَ ، أو تماثل
الفاء والعين كزَمَرِيْسَ ، أو العين واللام كصَمَحَتَحَ ، وأما الذي يماثل الفاء
وحدها كقَرَفَفٍ وَسُنْدُسَ ، أو العين لفصولة بأصل كخَذَرِدٍ - فأصل .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل
كسَيْمٍ ، وإن صح ككَلَمَلَةٍ وَلَكَّه ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد
مُبدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال
بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناطم في بيت واحد أَرَبَعَ
مرات^(١) قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « التناهي صمو » وقوله « تهاوني أسلم »
وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تساء » وقيل : إن هذا طيرة للمتطمين .

هَفَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنَسِهِ نِهَايَةُ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ
فَزَادَ الْأَلْفَ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَابٍ، كَهَضَارِبٍ، وَعِمَادٍ،
وَعَضْبِيٍّ وَسُلَامِيٍّ، بِخِلَافِ نَحْوِ: قَالَ وَغَرَا.

وَتَزَادُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ. وَالثَّانِي:
أَنْ لَا تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ سَمْعٍ، وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَاوُ مطلقاً
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مَضَارِعٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيَّرَ، وَجَوَّهَرَ،
وَقَضَيْبَ، وَهَجَّزَ، وَحَذَرِيَّةَ وَعَرَقُوهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ يَتَّ، وَسَوَّطَ، وَيُؤَيُّوْهُ،
وَعَوَّعُوهُ، وَوَرَزَتْلَ، وَيَسْتَقْمُرُ.

وَتَزَادُ اللَّيْمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضاً، وَهِيَ: أَنْ تَقْصُرَ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ
أَصُولٍ فَقَطْ، وَأَنْ لَا تَتَزَمَّ فِي الْأَشْتِقَاقِ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسَّجِدٍ وَتَفْسِيحٍ، بِخِلَافِ
نَحْوِ خَيْرِ غَنَامٍ، وَمَتَدَّ، وَمَرَزَجُوشَ، وَمَرَعِيزَ؛ فَلِئَنَّهُمْ قَالُوا: «ثَوْبٌ مُمَرَّعِزٌ»
فَأَثْبَتْنَاهَا فِي الْأَشْتِقَاقِ.

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَفْضَلٍ، بِخِلَافِ
نَحْوِ كُفَّائِيلَ وَأَكْلٍ وَإِسْطَبْلَ.

وَتَزَادُ لِلتَّطَرُّفِ بِشَرْطَيْنِ، وَهِيَ: أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ، وَأَنْ تُسْبِقَ تِلْكَ الْأَلْفُ
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَابٍ، نَحْوُ خَرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ بِخِلَافِ نَحْوِ مَاءَ وَشَاءَ
وَبَقَاءَ وَأَبْنَاءَ.

وَتَزَادُ النُّونُ مُتَأَخِّرَةً بِالشَّرْطَيْنِ، نَحْوُ عُنْتَانٍ وَعَضْبَانٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ
أَمَانٍ وَسَيَّانٍ.

وَتَزَادُ مُتَوَسِّطَةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ تَوْسَطُهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ بِالسُّوْبَةِ، وَأَنْ
تَكُونَ سَاكِئَةً، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْعُومَةٍ، وَذَلِكَ كَمَضْمَنْفَرٍ وَعَقَنْفَلٍ وَقَرْفَلٍ
وَحَبَنْفَلِيٍّ وَوَرَزَتْلٍ، بِخِلَافِ عَنَبٍ وَعُرْتَبِقٍ وَبَحْنَسٍ.

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد التاء في التانيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، وللطواع كتعلم وتَدَخِرْج والاستِفْعَال والتَفْعُل والافتِعال وفروعن .

وتزاد السين في الاستفعال ، وأهمها الناظم وابنه .

وزيادة الماء واللام قليلة كأثبات وأَهْرَاق ، وَطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها في الأثومة والإراقة والطَّيْسُ^(١) .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للماء بنحو « لَهْ » و « لم تَرَهْ » وللام بـ « ذلك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيودُ حكم بأصلاته ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فذلك حكم بزيادة همزتي كَمَالٍ وَاحْتِنَاطٍ ، وميمى دَلَامِصٍ وَابْتِمْ ، ونونى حَفْظَلٍ وَسُنْبَلٍ ، وتاءى مَلَكُوتٍ وَعِفْرِيتٍ ، وسينى قُدُمُوسٍ وَأَسْطَاعٍ ، لسقوطها في الشمول والحبط والدلاصة والبنوة واللك والتمتر - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلَتِ الْإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحفظل ، و « أَسْبَلَتِ الزَّرْعُ » . وزيادة نونى تَرَجِيسٍ وَهَنْدَلِيعٍ ، وتاءى تَنْضَبُ وَتُحَيِّبُ لاشتغاف قَمَلٍ وَقَمَلَلٍ وَقَمَلَلٍ وَقَمَلَلٍ .

(١) من ذلك قول رؤبة بن السباع .

عَدَدْتُ قَوْزَى كَعْدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى

فصل

في زيادة همزة الرصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدّرج .
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرف غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ
وأخذ ، ولا رباعي كأكرم وأعطى ، بل في الخماسي كالنطلق ، والسداسي كاستخرج ،
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضرب ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفولة ، وهي : اسمٌ ، وأسْت ، وأبْنَم ، وأبْنَة ،
وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنَتان ، وإيْنُ الخصوص بالقسم ؛ وينبئ أن
يزيدوا « أل » للوصولة ؛ وإيْمُ لفة في ايمن ، فإن قالوا : هي إيمن فحذفت اللام
قلنا : وإيْم هو ابن فزيدت اليم .

مسألة — همزة الرصل بالنسبة إلى حركاتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح في
البدوء بها أل ، وجوبُ الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للفعول ،
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل ، أكتب ، بخلاف أمشوا
أقضوا ، ورجعنا الضم على الكسر فيما عرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من
نحو أغزى ، قاله ابن النخاس ، وفي تكلة أبي على أنه يجب لإشمام ما قبل ياء
المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الرصل تشم قبل الضمة
للشَّمة ، ورجعنا الفتح على الكسر في ايمن وأبْنَم ، ورجعنا الكسر على الضم
في كلمة اسم ، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو اختارَ وانقادَ مبنيين
للفعول ، وجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الرصل للفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة للكسورة نحو (اتَّخَذْنَاكُمْ سُخْرِيًّا) ^(١) (اسْتَفْقَرْتُ لِمَنْ) ^(٢) وهو الأصل ؛ لثلاثا يلبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * أَلَا لَا أَرَىٰ إِنْثَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً *

بل الوجه أن تُبدل ألفا ، وقد تُسَمَّلُ مع القصر ، تقول « أَحْسَنُ عِنْدَكَ » و « آيَمْنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجعا ، والتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .

٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدريت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَيِّ وَنِ مَجْلٍ *

اللفظة : « شيمة » بكسر الشين — هي الخليفة والسجية والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٧٩٤ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « مجل » بضم الجيم وسكون الليم — اسم امرأة .

الإهراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفى « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اثنتين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مَيِّ » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « مجل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « إِنْثَيْنِ » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتنا الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِنْثَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ يَنْثُ وَتَكْثِيرُ الْوُشَامِ قَمِينُ

• أَلْحَقْ إِن دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ •

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالف هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التلمي ، والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ •

اللفظة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب — أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتندر عليكما الاجتماع والتلاقي « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أو أضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كفى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةٌ قِيلَ بِفُذَى بَلَيْسَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأَضْحَتْ مُبَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والسيبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء لتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لاجل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفي الحق طيران قلبك . = (٢٤ — أوضح المسالك)

وقد قرئ بها في نحو (آلُ كَرِينِ) ^(١) (آلَانِ) ^(٢).

هذا باب الإبدال

الأخرفُ التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعا لنسب إدغام تسعة ، يجمعها « هَدَاتُ مُوَلِيَا » وخرج بقولنا « شائعا » نحو قولهم في « أَصِيلَانِ » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِي » في الوقف : أَصِيلَالٍ وَالطَّجَعُ ، وَعَلَجَ ، قال :

• وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالًا أَسْأَلُهَا • — ٥٦٣

== الشاهد فيه : قوله « ألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة آل في هذه الكلمة بين الألف والمهزة مع التصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة آل التالية لمهزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ صفحة ٣٩٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ •

اللغة : « أصيلا » الأصل - بفتح المهزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولا على أصلان ، مثل رغيف ورغاف ، ثم صغره على أصيلان - بضم المهزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعت ، وروى في مكانه « أعيت » والتي واحد « الربيع » للنزل ، والدار .

الإعراب : « وقت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جان وعجزه متعلق بوقف « أصيلا » ظرف زمان منصوب بقوله وقف « أسألتها » أسألت : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد به

وقال :

— ٥٦٤ — * مَا لَإِي أَرْطَاةٍ حَفِيفٍ فَالْعَطِيفِ * .

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء لتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدار « جوابا » جملة التبريزى مفعولا مطلقا لفعل مخذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جوابا « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « أصيلا » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلا ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما يبيانه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجه آخر ؛ فلما أنه روى :
* وقفت فيها أصيلاكي أسألها * ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلاكي أسألها *
وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .
٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حبة الأسدى ، يصف ذئبا ، والذي أنشده للؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

يَا رَبُّ أَيْبَا زِي مِنَ الْمُفْرِ صَدْعُ تَقْبِضِ الدُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ
* كَمَا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعُ *

اللمة : « أبا ز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذى يكثر القفز ، وأراد به ظيلا « العفر » يضم العين للهمزة وسكون الفاء - جمع عفراف أو عفر ، وهو من الظباء الذى لونه لون التراب « تقبض الدنْب » جمع نفسه وتنبأ للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أرتاة » واحدة الأرتى ، وهو شجر ذو ثمر كالناب « حَف » بكسر الحاء وسكون الدال - وهو ما اعرج وانحنى من الرمل « الطمع » انكسأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأبا ز « إلى » حرف جر « أرتاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

— ٥٦٥ — * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجُ *

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطبع»
القاء حرف عطف ، الطبع : فعل ماض قاعده ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطبع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء اقتل طاء
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « استنجع » قلبت التاء طاء فصارت
« اضنطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطبع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يبين
اسمه ، وهو من شواهد سيويه (٢٨٨/٢) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف
(ق٥ ص٤) والذي أنشده للمؤلف هنا بيت من مشطور الرجز ، وبجده قوله .

الْمَطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِّ وَالْفَسْدَةَ كَتَلَ الْبَرْنِجُّ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْجِ *

اللمعة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف»
مضراً - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « المشج » هو العشى ، وهو آخر
النهار « كتل البرنج » السكل - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرقي ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ
الجودة ، وروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الـدال - الوند
« الصيغ » أراد به الصيغى ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التحامك فيحتاج إلى
علاج لقلعه .

الإعراب : « خالي » حال مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وخال
مضاف وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للبتدأ
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علج »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللفة مجمعة قُضَاعَة .

ومعنى « هذات » سكبت ، و « مُوطيّا » من أوطأته جملته وطبئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الماء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طويت دائمًا » ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع مدّه إلّاها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إلّاها بطرد في الوقف على نحو رَحْمَة وَنِمْة ، وذلك مذكور في باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فسموع كقولهم : هَيْبَاكَ ، وَلَيْسَ بِكَ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ .

فصل

في إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل :

الشاهد فيه : قوله « أبو عليج » فإن أصله « أبو علي » ياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء للشدّة جبا ، وكذلك في تمة آيات الشاهد في قوله « بالشيخ » وأصله « بالشئ » وفي قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفي قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفي كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء للشدّة جبا ، وهو إبدال شاذ ، قال سيويوه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها آيين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تيميج ، يريدون هذا تيمى ، وقولهم : هذا عليج ، يريدون هذا على ، وصحت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون ، ثم أُنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالشئ ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا . اه كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تصترف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِساء وسِماء ودُعَاء ،
ونحو بناء وظَبَاء وفَنَاء ، بخلاف نحو قَاوِلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوَ
وَطَلَّيَ ، ونحو واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرَى ،
فزيدت ألف قبل الآخر للد كَألف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عيناً لاسم فاعِلٍ فَعَلْتُ أَعْلَتْ فيه ، نحو قَاتِلٌ وبَاطِعٌ ،
بخلاف نحو عَيْنٌ فهو عَيْنٌ ، وَعَوْرَةٌ فهو عَاوِرَةٌ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد
نحو جَبَّازٌ وصَحَافٌ ، بخلاف قَسُورَةٌ وَقَسَّارٌ ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ ، وشذ مُصِيبَةٌ
وَمَصَائِبٌ ، ومَنَارَةٌ وَمَنَازِرٌ .

ويشارك الواوَ والياء في هذه السَّالَةُ الألفُ ، نحو قِلَادَةٌ وَقِلَادَةٌ ،
ورسالةٌ ورسائلٌ .

الرابعة : أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان
اللينان ياءً بن كَتَيْفٌ جمع تَيْفٍ ، أو واو بن كأَوَائِلُ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين
كسَيَانِدُ جمع سَيِّدٍ إِذَا أَصْلَهُ سَيُّودٌ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — * وَكَحَلَّ التَّيْنَيْنِ بِالتَّوَاوِيرِ *

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن اللثي الطهمي ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز للشطور ، وقوله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَا عَرِيٍّ وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَاوِيرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ مُكَاعِرِي *

اللمة : « كل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،
فإنه يقال « كل عينه » من باب قتل - وكلها بالتضعيف - إذا وضع فيها الكحل ، =

«والكحل - يوزن القفل - غبرة حجر الإمد ، أو غبرة حريق الشمع ، وإنما يوضع في العين ترينالها ، واستعمله ههنا مجازاً عن طرو الأذى والألم والوجع » «الموارير » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخليل :

قَدَى بِمِثْلِكَ ، أَمْ بِالْمِثْلِينَ عَوَّارُ

أَمْ أَقْفَرْتُ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالموارير » فيقلب ألف للفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

للحن : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ فيه من أسنانه ، وأصابته عينه الأقداء .

الإعراب : « وكل » الواو حرف عطف ، كل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العيين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « بالموارير » جار ومجرور متعلق بقوله كل .

الشاهد فيه : قوله « بالموارير » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، زنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ فيقال « عوارير » كما قالوا : قرطاس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجح لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها وتعتبرها كالوجود ، ولوانه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوار » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أو أول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا أنه لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكماً واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعل لا على زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عَوَار وهو الرَّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس ،
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

• فِيهَا عِيَائِيْلُ أَسْوَدٍ وَتَمْرُ • ^(١) [٥٤٨]

فأبدل الهزئة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِل ، لأن عيائيل جمع عَيْل
- بكسر الياء - واحد الْعِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

• ٥٦٧ - تَفْقَادُ الصَّيَارِفِ •
فلذلك أُعْلِلَ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معة الربي ، وقد تقدم ذكره ، وهو
الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت
من الرجز للشطور ، وقوله :

أَحْيَى قَنَاءَ صُلْبَةٍ لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَّافٍ مُشْمَخَرِ
حَقَّتْ بِأَطْوَادٍ جَبَّالٍ وَتَمْرُ فِي أَشْبِ النَّيْطَانِ مُلْتَفَّ الْحُظُرِ

٥٦٧ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه في أثناء
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال للصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَدْعِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَفَى الدَّرَاهِمِ تَفْقَادُ الصَّيَارِفِ
وارجع إلى الموضع الذي أحلتك عليه .

اللقية : « تنفى » تبتد وتطرد « بداه » أراد بدى اللاقة التي يصنفها « هاجرة »
الهجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدرام » هو مصدر نفاها ينفيها ،
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفا « تقاد » مصدر تقد الدرام
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديتها من جيدها « الصيارف » جمع صيرف
بوزن جعفر ، وهو الخير بالنقد الذي يبادل على جسه بعض ، وكان من حق الحرية
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء في آخره =

==للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« للهابية » و« الأزارقة » (انظر شرح
الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الزاء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِنَفْسِي أَهْجَأُ الْجُنَاحَيْنِ لِقَوْمٍ عَلَى حَبْلٍ مِثِّي أُطْلِطِيهِ شِيَالِي
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول
الشاعر وهو عبدة بن الطيب :

كَمَا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أُخْبِيَّةٍ وَفَارَ لِقَوْمٍ بِاللَّحْمِ الرَّاجِلُ
أراد « الراجل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

لنقى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها
لشدة وقهما في الحصى تنفياته فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كليل الدناير إذا
انتقدتها الصيرف فتنبى رديتها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،
أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهى في غيره أقوى وأعد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغالبة
العائد إلى الناقة التى يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى » حرف جر
« كل » مجرور بـفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تنى » مفعول مطلق مبين للتوسع منصوب
بتنقى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدراهم » مضاف إليه
من إضافة المصدر للمفعول « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الزاء فتولدت
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « تنى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنه إذا اجتمع **وَإِذَا** وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة، أو ساكنة متصلة في الواوِيَّةِ، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فالأولى نحو جمع **وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ**، تقول: **أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ**، وأصلهما **وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ**^(١)، والثانية نحو الأولى أنتى الأول، أصلها **وَوَلِي** بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية جين ساكنة، بخلاف نحو **وُوفٍ وَوُورِي** فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعَلْ، وبخلاف نحو **وُوَلِي** بواوين مُخَفَّفًا من **وُوَلَوِي** بواو مضمومة فهمزة، وهي أنتى الأوَّالِ، أَفْعَلْ من **وَال** إذا لجا، وخرج باشتراط التصدير نحو **هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ**، للنسوب إلى **هَوِيَّ وَنَوِيَّ**.

فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على مفاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا.

== حقه أن يقال فيه «الدرام» كما وردت بذلك رواية أخرى، ولكنه أشيع كسرة الماء فتولدت عنها ياء، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لُغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب، ومثلهما قول عنتر بن شداد العبسي:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَاقَةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْأَسْكَدَمِ
(١) ومن ذلك قول للهلhel بن ربيعة، واسمه عدى:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

وخرج باشتراط العروض نحو للرأء وللرأى ؛ فإن الهزمة موجودة في اللورد لأن للرأء مَفْعَلَةٌ من الرؤىة ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صَحَائِفٌ وَعَجَائِزٌ وَرَسَائِلٌ ؛ فلا تنير الهزمة في شيء من ذلك أيضاً .
وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه حملان : قلبُ كسرة الهزمة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو^(١) وواواً في مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لاهم هزمة خَطَئاً ، أصلها خطأيء - بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهزمة بعدها هى لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهمزتين - ثم أبدلت الهزمة الثانية ياء ، لسا سياتى من أن الهزمة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فها ظنك بها بعد للكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لاهم صحيحة ، نحو مَدَارَى وَعَدَارَى فِي الدَّارَى وَالْعَدَارَى ، قال :

— ٥٦٨ — * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَدَارَى مَطِئِي *

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف

عجز بيت من الطويل ، وسدده قوله :

* فَيَا حَبِيبَا مِنْ كُورِهَا التَّحَمَّلِ *

اللمة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل المقر أن يعمد أحدكم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة القناج لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيئ » اللطية : كل ما يرتحمه للمسافر ، فيلة من للوط وهو السير أو من اللطاهو الظاهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

— ٥٦٩ — * تَعِيلُ لِلدَّارِي فِي مُثْنِيٍّ وَمُرْسَلٍ *

== الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماضٍ وفاعله « للداري » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطبق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه « فيا عيبا » يا : حرف تداء ، عيب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتسكيم للنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء للتسكيم للنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بحبب « التحمل » نعت لسكورها .

الشاهد فيه : قوله « للداري » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبضمها ياء ، قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايي » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطايي » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطايي » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذاري والمداري والصعاري ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب قلبت الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « المداري » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس * تحل المداري . . . * وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردة متعلا يكون سائقا من باب الأولى والأحق لنقل الكسرة على حروف الهمزة ، فنفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* غَدَاثُهُ مُسْتَشْرَبَاتٌ إِلَى الْمَلَى *

= وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

• تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ •

اللمعة : « غداثره » الغداثر : جمع غديرة ، وهي الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، ونقول « استشزر الشيء » يريد أنه ارتفع ، ونقول « استشزرت الشيء » يريد أنك رفعت ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تناثر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى الملا » يريد إلى مافوق « تضل » تخب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر التلبذ ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله للدراة بزة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْثَانِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَفْتَنِرُ

ومن روى « تضل العِقَاص » فالعِقَاص ، على هذه الرواية ، جمع عقبة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى « يضل العِقَاص » بياء المضارعة ، على أن العِقَاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مقتول ولا معقوض .

اللمنى : وصف شعرها بشدة السواد وبألوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجمل بضه معقوصاً أى مضفوراً أى مألواً وبضه مقتولاً وبضه مرسل ، وإن الدارى تخب فيها ثنى منه أو قتل ، أو إن الجزء للضفور منه ليخب ولا يظهر فى الثنى منه أو للقتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى الملا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها

فَقَعْلُ ذَلِكَ هُنَا أَوَّلِيْ ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ
خَطَايَا - بِأَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ - وَالْهَمْزَةُ تَشْبَهُ الْأَلْفَ ، فَاجْتَمَعَ شَيْئُهُ ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ ،
فَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً ؛ فَصَارَ خَطَايَا بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

وَمِثَالُ مَا لَامَهُ يَاءٌ أَصْلِيَّةٌ قَضَايَا ، أَصْلُهَا قَضَائِي - بِيَاءَيْنِ الْأَوَّلَى يَاءٌ فَعِيْلُهُ ،
وَالثَّانِيَةِ لَامٌ فَعْعِيَّةٌ - ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَائِفَ ، ثُمَّ قَلَبْتُ
كِسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ أَلْفًا ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً ، فَصَارَ قَضَايَا
بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ .

وَمِثَالُ مَا لَامَهُ وَאוْ قَلَبْتُ فِي الْقُرْدِ يَاءً مَطْيُوءَةً ؛ فَإِنْ أَصْلُهَا مَطْيُوءَةٌ فَعْمِيْلَةٌ
مِنَ الْمَطَا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْوَاوُ يَاءً ، ثُمَّ أَدْخَعْتُ الْيَاءَ فِيهَا ،
وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ الْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ فِي سَيَوْدٍ وَمَيَّوْتٍ ؛ إِذْ قِيلَ فِيهِ : سَيِّدٌ
وَمَيَّتٌ ، وَجَمْعُهَا مَطَايَا ، وَأَصْلُهَا مَطَايُوءٌ ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْوَاوُ يَاءً لِتَطْرُفِهَا بَعْدَ
السَّكْرَةِ ، كَمَا فِي الْفَارَازِيِّ وَالْدَّاعِي ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ الْأَوَّلَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَائِفَ ،
ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْكِسْرَةَ فَتَحَةً ، ثُمَّ الْيَاءَ أَلْفًا ، ثُمَّ الْهَمْزَةَ يَاءً ؛ فَصَارَ مَطَايَا بَعْدَ
خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

وَمِثَالُ مَا لَامَهُ وَاوْ سَلَمْتُ فِي الْوَاحِدِ هِرَاوَةً وَهَرَاوِي ، وَذَلِكَ أَنَا قَلَبْنَا
أَلْفَ هِرَاوَةٍ فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً عَلَى حَدِّ الْقَلْبِ فِي رِسَالَةٍ وَرِسَائِلَ ، ثُمَّ أَبْدَلْنَا الْوَاوُ يَاءً

== فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا ، وَالاسْمُ الَّذِي فَعَلَ الشَّاعِرُ هَذَا فِي جَمْعِهِ صَحِيحٌ ، وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ
قَدْ يَرِيدُونَ تَخْفِيفَ بَعْضِ السَّكْرَاتِ ، فَعَلِمُوا أَنَّهُمْ حِينَ قَالُوا فِي جَمْعٍ خَطِيئَةٌ خَطَايَا قَدَّارًا دَوَا
التَّخْفِيفَ بِقَلْبِ السَّكْرَةِ الَّتِي بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ فَتَحَةً بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنَ الْأَعْمَالِ ،
وَتَرْتَبَ عَلَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ ، نَظِيرُ مَا أَلْمَنَّا إِلَيْهِ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ
السَّابِقِ .

تتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاختلبت الياء ألفاً ، ثم قلبنا همزة واواً ، فصار هَراوى بعد خمسة أعمال أيضاً .

الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدَلُ منهما أبداً هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فببدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَنْزِرَ » وهو بهمزة فألف ، وعوامُ الحديثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجَهَ له ؛ لأنه افضل من الإزار فغاوه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَدَّتْ قراءة بعضهم (إِثْلَافِهِمْ)^(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوْثَمَ ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أوْثَمَ » بهمزين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العین أذغمت الأولى في الثانية نحو سَأَلَ ولَّال ورَأَسَ . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قَرَأَ : قِرَأَى ، وفي مثال سَقَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأُ - بهمزين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن افتتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة للطرفة أن تبني من قرأ مثل جَفَرَ أو زَبَرَ أو بُرُنْ ، وأمثلة للمكسورة أن تبني من أمّ مثل أُصْبِحَ — بفتح الهزة أو كسرهما أو ضمها والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الليم الأولى إلى الهزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الليم الثانية ، ثم تبدل الهزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصم والكوفيين (أُمَّة)^(١) بالتحقيق ، فما يوقَّفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة للضمومة : أُوبٌ ، جمع أُبٌّ وهو الرُّعَى ، وأن يبني من أمّ مثل إصْبَحَ — بكسر الهزة وضم الباء — أو مثل أُبْلُمُ ؛ فتقول : أَوُمٌ — بهزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُبُّبٌ على وزن أَفْلَسَ ، وأصل الثاني والثالث إِئْمَمٌ وإِئْمَمٌ ، فتقولوا فيهن ، ثم أبدلوا الهزة واواً ، وأدغموا أحد المثلثين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو آدم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد للضمومة أو يُدِمُّ تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمّ على وزن إصْبَحَ — بكسر الهزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وإِئْمَمٌ مضارعة

(١) من عدة آيات منها الآية • من سورة القصص .

أَمَمْتُ وَأَنْتُ جازي الثانية التحقُّقُ أشبهما لهزمة التشكُّم لِدالِها على مَعْنَى
بهزمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ^(١).

فصل

في إبدال الياء من أختها الألف والواو

أما إبدالها من الألف في مسائلتين :

إحداها : أن يكسر ما قبلها كقولك في مِصْبَاح : مِصَابِيح ، وفي مِفْتَاح :
مِفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غَلَام : غُلَيْم .

وأما إبدالها من الواو في عَشْرِ مَسَائِلَ :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طَرَفٌ كَرْنِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُفَى
وَالْفَازِي وَالْهَاجِي ، أو قبل تاء التانيث كَشَجِيَّة ، وَأَكْيَّة ، وَغَازِيَّة ،
وَعَرَبِيَّة في تصغير عَرَقُوة ، وَشَذَّ سَوَاسِوة في جمع سواء ، وَمَقَاتِوة
بمعنى خُدَام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَان
من الغزو : غَزِيَّان .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها
ألف ، كصِيَامٍ وَفِيَّامٍ وَاعْتِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سَوَارٍ وَسَوَاك ؛ لانتفاء
المصدرية ، ونحو لَوَاوَدَ لَوَانَا وَجَاوَزَ جَوَارَا ، لصحة عين الفعل ، وحال
حَوْلَا وَعَادَ الرريض جَوَا ، لعدم الألف ، وَرَاحَ رَوَاحَا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وَقُلْ الْإِعْلَالُ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَأَرْزُقُكُمْ) ^(١)
 وقوله تعالى : (جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمَةَ الْخُرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ) ^(٢) في قراءة
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وَشَذَّ التَّمْصِيحُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِمْ : نَارَتِ الظُّلُمَةُ نِوَارًا ، بِمَعْنَى
 تَفَرَّتْ ، وَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ نَظِيرٌ .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما
 مُعَلَّةٌ نَحْوُ دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٌ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٍ ، وَفَيْمَةٌ وَفَيْمٍ ، وَقَامَةٌ
 وَفَيْمٍ ؛ وَشَذَّ حَاجَةٌ وَحَوَّجٌ ، وَإِمَا شَبِيهَةٌ بِالْمَلَّةِ ، وَهِيَ السَّاكِنَةُ . وَشَرَطَ الْقَلْبُ
 فِي هَذِهِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِي الْجَمْعِ أَلِفٌ ، كَتَوَطٍّ وَسَيَّاطٍ ، وَحَوْضٍ وَجِيَّاضٍ ،
 وَوَضٍّ وَرِيَّاضٍ ؛ فَإِنْ قُدَّتْ صَحَّحَتِ الْوَائِي نَحْوُ كَوْزٍ وَكَوْزَةٍ وَعَوْدَةٍ —
 بَفَتْحٍ أَوَّلَةٍ ؛ لِلنَّسْنِ مِنَ الْإِبْدَالِ — وَعَوْدَةٍ ؛ وَشَذَّ قَوْلُهُمْ مُبَرَّةً وَتَصَحَّحَ الْوَائِي
 تَحَرَّكَتْ فِي الْوَاحِدِ نَحْوُ طَوِيلٍ وَطِيَّالٍ ، وَشَذَّ قَوْلُهُ :

• وَأَنْ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَّالَهَا • — ٥٧٠

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النباهي الطائي أحد شعراء الحماسة ،
 والذي أنشده المؤلف عجر بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ •

اللمعة : « القاء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، فصر القامة « دلة » بكسر الدال
 المصجمة وتشديد اللام ، الضمة والمهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من
 العزة ، وهي القوة واللمعة ، وهي ضد الدلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،
 ما لواو ، فقلب الواو ياء لما سذكروه في بيان الاستشهاد بالبيت .

قيل : ومنه (الصّافناتُ الجيّاد)^(١) وقيل : جمع جيّد لا جَوَاد . أو أعلت لانه كجمع رِيّان وجوّ - بتشديد الواو - فيقال : رِواءٌ وجِواءٌ ، بتصحيح العين ، ثلثا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههما ، وهذا للوضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناحم ، فتأمل .

الرابعة - أن تقع طرفاً رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَّكَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أَعْطَيْتُ وَزَّكَيْتُ . وتقول في اسم

المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهاتته ، وأن الرجل العزيز القوى النبع هو الطويل القامة المديد القارع .

الإعراب : « تَبَيَّنَ » فعل ماضٍ « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طيلها » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طيلها » فإن أصله طوالها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقبة وحيلة وروض وحوض وسوط ونوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيل » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمالة في المفرد قلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو قلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وسولة ، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض ونوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تنسب المنقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

للفعل : مُتَعَلِّيانَ وَمُزَكَّيانَ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسمَ للفعل على اسم الفعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه الإعلال نحو تَفَاذَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله . وهو غَاذَيْنَا وَدَاعَيْنَا . حملوا على تَفَاذَى وَتَدَاعَى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ ، مئلف نحو صِرَافٌ وَسَوَارٌ وَاجِلَافٌ وَاعِلَافٌ .

السادسة : أن تكون لاماً لَفْعَلَى - بالضم - صفة نحو (إِنَّا زَيْنًا السَّاءُ الدُّنْيَا)^(١) ، وقولك : لِمُتَقِينِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصْوَى » فشاذ قياساً فصيح استعمالاً ، فَبَّه على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدُ . فإن كانت فُعَلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

• ٧١ — • أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْمَيْنِ عَبْرَةٌ •

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

• ٧١ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وصيغه قوله .

• فَمَا الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَفَرَّقُ •

اللمة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجبت » أُرْتُ وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دعة « يرفض » يقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرفاً متناثراً « يتفرق » أى يجرى جري سهلاً .

الإعراب : « أدارا » الممزة للتداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالضاف بسبب وصله بالجاء والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق =

السابعة : أن تلتقي هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيا تقدمت فيه الياء سيّد وميّت ، أصلهما سيّود وميّيوت ، ومثاله فيا تقدمت الواو على واو مصدرها طويّت ولوّيت ، وأصلهما طلّوى ولوّى .

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين ، نحو « يدعُو ياكسر » و « يرعى واعد » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض القاد نحو روية مخفف رُوْبة ، أو عارض السكون نحو قوَى فإن أصله الكسر ، ثم إنه سُكِّن للتخفيف ، كما يقال في عَليم : عَلم .

وشد هذا ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أعلّ ولم يستوف الشروط كقراءة بمضم : (إن كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَمْبُرُونَ)^(١) بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضيئون وأيوم ، وعوى الكلب عوْية ، ورجاء بن حيوة ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عوّة ونهوّ عن النكر . واطرّد في تصغير ما يكسر على مفاعل - نحو جدّول وأثود للعبة - الإللال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لامّ مفعول الذي ماضيه على فَعِلَ - بكسر العين - نحو

== بمحذوف نصت لقوله دارا « هجيت » فعل وفاعل « لعين » جار ومجرور متعلق بقوله هجيت « عبرة » مفعول به لهجيت « فاء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الموى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الموى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لكونه اسماً لا وصفاً (١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرَضِيٌّ وقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه ، وشذ قراءة بعضهم :
(مَرَضُوءَةً) ^(١) فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو مَرَضُوءٌ ،
وَمَدْعُوءٌ ، والإعلال شاذ كقوله :

• أَمَا أَقْبَيْتُ مَمْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا • ٥٧٢ —

(١) من الآية ٢٨ من سورة القمر .

٥٧٢ — هذا الشاهد من كلام عبد يثوث بن وقاص الحارثي ، والذي أنشده
للؤلف عجز بيت من الطويل ، وسدده قوله :

• وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنِّي •

اللمعة : « عرسى » عرس الرجل ، بكسر العين وسكون الراء ، وزوجه « مليكة »
اسم امرأة « الليث » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه »
يريد معندي عليه أحيانا « وعاديا » أى معديا على غيره أحيانا أخرى .
الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم :
فعل ماضٍ ، والياء لتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وياء للتكلم
مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أنى » أن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم اسم أن « أنا » ضمير فصل لا محل له
« الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » جار ومجرور متعلق بمعدي على
أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل للبنى للمجهول « وعاديا »
مفعول على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واو ياء ، وأصله معدوا ، يواوين
أولاهما واو مفعول والثانية لام المكلمة ؛ لأن فعله عدا يندو عدوا ، فلما أراد أن يعل
قلب الواو الى حى لام الكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدويا » فاجتمعت الواو
والياء فى كلمة والساجدة منهما ساكنة قلبت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء فى الياء ، ثم
قلبت ضمة الدال كسرة لتناسبة الياء ، وقياس نظائر هذا الفعل . أن تصح لام اسم
للفعل منه أى لا تحلب ياء وتدغم فى واو مفعول فيقال « معدو » على نحو ما يقال فى
اسم للفعل من غزا ودعا ويلاه : مغزو ومدعو ومبلو ، ولكن الشاعر أعله
اسم للفعل فى هذا البيت شفوذاً .

والثامنة : أن تكون لَمْ فُعلول جمعا نحو عَصَا وَعُصَيَّ وَقَفَا وَقَفَيَّ ودُلُو ودُلِّي ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبُو ، وأخُو ، ونَحُو جمعا لنحو وهو الجنية ، ونَحُو - بالجيم - جمعا لنحو ، وهو السحاب الذي هراق ماءه ، وبَهُو وهو للصدر وبَهُو .

فإن كان فُعلول مفردا وجب التصحيح ، نحو (وَعَقُوا عَتُوا كبيرا) ^(١) ، (لَا يَرِيدُونَ عُلُوا في الأرض) ^(٢) ، وتقول : نَمَّا المَالُ نُمُوًا ، وَتَمَّا زيد سُمُوًا وقد يُعملُ نحو عَتَا الشيخُ عَتِيًا ، وقسا قلبه قِسِيًا .

العاشرة : أن تكون عينا لفعل جمعا صحيح اللام كصَيَّم وَنَيَّم ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ ونُومَ ، ويجب إن اعتلت اللام ، ثلثا يتوالى إعلالان ، وذلك كشَوَى وغَوَى جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُعَيَات من العيف نحو صُومَام ونُومَام ، ليمدها حينئذ من الطرف ، وشذ قوله :
* قَا أَرْقَى الثِّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النمر الكلابي ، وسماه الشيخ خالد أبا

النهم الكلابي ، والذي أنشده للؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَفَتْنَا مِثْلُ بَنَةٍ مُنْذِر *

اللمة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرقت فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنا طاروقا » كما تقول : أنا طاروقا ليلا - مية - اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

للنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرفقهم حتى قضوا ليلهم إغلا .

فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو
يُوسَمَ وَشُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا)^(١) .

وأما إبدالها من الياء في أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو سُوْقِنَ وَمُوسِرَ ،
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هُيَامَ ، أو أدغمت كعَيْضَ ، أو كانت في جمع ،
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهيمٍ وَيَيْضٍ في جمع أَفْعَلٍ أو قَمَلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامٌ قَمَلٍ كَنَهَوُ الرجل وَقَضُو بمعنى ما
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَقْعَاهُ ، أو لامٌ اسمٍ مختوم بقاء بنيت السكامة عليها

= الإعراب : « أ لا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، وضمير للتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة
« ابنة » نعت ليه ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ،
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير النائية
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،
وأصله نائم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين
أولها حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وقلب الواو
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كأن تبني من الرمي مثل مَعْدُرة فإنك تقول : مَرْمُوةٌ ، بخلاف نحو تَوَانَى
تَوَانِيَةً ؛ فإن أصله قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كَتَكَاسَلٍ تَكَاسَلًا ،
فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدَةِ وبقي
الإعلال بحاله ، أو لام اسم مختوم بالآلف والنون كأن تبني من الرمي على وزن
سَبْعَانٍ اسم للوضع الذي يقول فيه ابن الأَمرئ :

• أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ السَّبْعَانِ * ^(١) [٥٥٠]

فإنك تقول : رَمُوانٍ .

الثالثة : أن تكون لَامًا لَفْعَلَى - بفتح الفاء - اسمًا لا صفة ، نحو
تَقَوَّى وَشَرَوَّى وَفَتَوَّى ، قال الناظم وابنه : وَشَدَّ سَفِيًا لِمَكَانٍ ، وَرَيًّا
لِرَأْمَةٍ ، وطفليًا لولد البقرة الوَحْشِيَّةِ ، انتهى ؛ فأما الأول فيحتمل أنه
منقول من صفة كَخَزَنِيًا وَصَدْيَا مؤنثي خَزَنِيَانٍ وَصَدْيَاَنٍ ، وأما الشا ،
فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل رَامِحَةٌ رَيًّا ، أي : مملوءة
طِييًّا ، وأما الثالث فالأَكْبَرُ فيه ضم الطاء ؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين
فتحوها للتخفيف .

الرابعة : أن تكون عَيْنًا لَفُعَلَى - بالضم - اسمًا كَطُونِيٍّ مصدرًا لَطَابَ ،
أو اسمًا للجنة ، أو صفة جاريةٌ تَجْرِي الأَسْمَاءُ ، وهي فُعَلَى أَفْعَلٌ ، كَالطُّونِيٍّ
وَالْكُوسَى وَالخُورَى مؤنثات أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، والذي يدل على

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر كما فعل للصنف ههنا ، ونسبه قوم لقيم بن
أبي بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ . فانظره في باب اللبس ،
الذي أنشده للأؤلف صدر بيت من الطويل ، وصحزه قوله :

• أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَسِّ إِلَى اللَّوَانِ •

أنها جارية تجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل^(١) فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفكلكل : أفأكلكل .

فإن كان قُتِلَ صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَة ضِيْزَى)^(٢) أى : جائزة ، ومِشْيَة حِيَكَى ، أى : يتحرك فيها للسكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين قُتِلَ صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فنقول : العلَوَى والعلَوِيّ ، والكوسَى والكَيْسَى ، والضُّوْق والضُّبْقَى .

فصل

في إبدال الألف من أخنيها الواو والياء

وذلك مشروط بشرة شروط :

الأول : أن يتحركاً ؛ فلذلك صَحَّتْ في القَوْل والبتيع لسكونهما .
والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّتْ في جَبَل وتَوَم مخففي جَبَيْل وتَوَمَم .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّتْ في المَوْض والحَيْل والشَّوَر .
والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً ، أى : في كلمتيهما ، ولذلك صَحَّتْ في ضرب واحد ، وضرب ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينيْن ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لائنيْن ، ولذلك صَحَّتْ العين في بَيَّان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافاً إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَّرْتَنِي ، وَاللَّامَ فِي رَمِيَاً وَغَزَرَاً وَفَتَيَاً وَعَصَوَاناً وَعَلَوِيَّ وَفَتَوِيَّ ،
وَأَعْلَتِ الْعَيْنَ فِي قَامَ وَبَاعَ وَيَابَ وَنَابَ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَّامَ فِي غَزَاً وَدَعَاً
وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَحْشُونَ
وَيَمْحُونَ^(١) ، وَأَصْلُهُمَا يَحْشِيُونَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فَقَلَبْنَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْنَا
لِلسَّاكِنِينَ .

والسادس : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لَفِعْلٍ الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ
نَحْوَ هَيْفَ فَهُوَ أَهَيْفُ ، وَعَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أَنْ لَا تَكُونَ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ هَذَا التَّعْمَلِ كَالْهَيْفِ .

والثامن : أَنْ لَا تَكُونَ الْوَاوُ عَيْنًا لِأَفْعَلٍ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى التَّفَاعُلِ ،
أَيِ التَّشَارُكِ فِي التَّعَالِيَةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، نَحْوَ اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَدَنِيٍّ
تَجَاوَرُوا وَتَشَاوَرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ قَرِيبًا مِنَ الْأَلْفِ ،
وَلِهَذَا أَعْلَتُ فِي اسْتِثْنَائِهِمَا أَنْ مَعْنَاهُ تَسَافَعُوا .

والتاسع : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَثْلُوهَ بِحَرْفٍ يَسْتَعْقِبُ هَذَا الْإِعْلَالَ ؛
فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّتْ وَأَعْلَتِ الثَّانِيَّةُ نَحْوَ الْحَيَاً وَالْمَوَى وَالْخَوَى
مَصْدَرٌ حَوِيٍّ إِذَا اسْوَدَّ . وَرَبَّمَا عَكَسُوا فَأَعْلُوا الْأَوَّلَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَةَ ،
نَحْوَ آيَةٍ فِي أَهْوَ الْأَقْوَالِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَنَا أَهْوَ مِنْهُ ، قَوْلٌ بَعْضُهُمْ لَهَا فِعْلٌ كَنَبَقَةٍ ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ
حِينَئِذٍ عَلَى التَّيَاسُ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ إِنَّ أَصْلَهَا أَيْبَةٌ - يَفْتَحُ الْيَاءُ الْأَوَّلَى - أَوْ

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التشليل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول
وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر وتفع ، كذا هو في القاموس وغيره .

أَيَّةٌ - بسكونها - أو آيَّةٌ فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وحذف العين لغير موجب .
قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمروف المكس ،
بدليل إبدال همزة أمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمله .

والعاشر : أن لا يكون عيناً لما آخره زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فذلك
صَحِّحاً في نحو الجولان والميمان والصوري والحمدي . وشذَّ الإعلال
في ما هان ودازان .

فصل

في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء طاءً للافعال أبدلت تاءً وأدغمت في تاء الافعال ،
وما تصرف منها ، نحو اتَّعَلَّ واتَّعَدَ ، من الوصل والوعد ، واتَّسَرَ من
اليسر ، قال :

٥٧٤ - * فَإِنْ تَعَمَّدَنِي أَتَعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

٥٧٤ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها
علقة بن علاثة ويتهده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على
علقة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ،
وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا *

اللقنة : « تعدني » أصلها توعدني ، قلبت الواو تاءً ثم أدغمت التاء في التاء ،
وسندكر لذلك تكة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، وللرأد توعدني وتهددني ،
وكذلك معنى « أتعدك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

— ٥٧٥ — * فَإِنَّ الْقَوَائِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا *

تبقى على السنة الرواة يتناهدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .
 المعنى : يقول السهجو : إن كنت تتوعدني وتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهمدك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض للؤلؤ .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدنى » تتمدى : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون الوقاية ، وباء للتكلم مفعول به « أتمدك » أتمد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتمدك ، ومثل مضاف وضمير النائية مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارص » نعت لباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتمدنى » وقوله « أتمدك » فإن أصل الكلمة الأولى توعدنى وأصل الكلمة الثانية أتمدك فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها فى الكلمتين حرف زائد وهى تاء الاتصال فقلبت الواو تاء فى الكلمتين فتجاور فى كل منهما. تاءان فأدغمت التاء فى التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى، والذى أنشده للؤلؤف
 ههنا صدر بيت من الطويل، وعيمزه قوله :

* تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرَ *

اللمة : « القوائى » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذى بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتعل من الإزار « إِيْتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وليست أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اكَّكَل » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ^(١) كاتَّبَعَ من تَبَعَ .

== متعرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضائق الأكمة التي لا يستطيع والج أن يبلغ فيها « مواجا » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق خفف إحدى التائين ، وكذلك « تولجها » أصله تولجها خفف إحدى التائين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة للنصب معاملة للرفع والمجرور « تلجن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « مواجا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العرية عليه أن يمنعه من التثنية لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تثنيته صرفه .
الشاهد فيه : قوله « تلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء السكنة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافئال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبنى على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لو شئت لخذت عليه أجراً) في قرأته ؛ وقول الشاعر :

تَخَذْتُ غَرَاثَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَاازِ لِيُجْزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام اللؤلؤ .

فصل

في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من ناء الافعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، ونسي آخرُف الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من ضَبَرَ : اضْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛ لأن الضَفِيرِي لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَرَ : اظْطَهَرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع التلين في كلمة ، وأولها ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ، وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُظْطِئُكَ نَائِلُهُ

عَفَوُوا ، وَيُظْلَمُ أحياناً فَيُظْلَمُ

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى للزنى في هرم ابن سنان .

اللمعة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس . وللمراد أنهم يحملونه مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لاضمافاً ولا استكانة ، وروى « فيظلم » بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء للهمزة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء للهمزة مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد » خبر للبتداء مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف الخطاب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل

في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الاقتمال الذي قاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول
 في افْتَعَلَ من دَانَ : إِذْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه في اطرَهَ ، ومن زَجَرَ
 اَزْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه في اصْطَبَرَ ، ومن ذَكَّرَ : إِذْدَكَّرَ ،
 ثم تُبَدِّل للمجعة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (قَهَلْ
 مِنْ مُذَكَّرٍ)^(١) بالمجعة .

== مضاف إليه ، ووجه يعطى وقاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
 « عَمُوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر مخنوف ، وتقدير الكلام :
 إعطاء عموا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبنى للمجهول ،
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان
 منصوب بـ يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم للبنى
 للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالطاء فاء الكلمة ،
 والطاء حرف زائد على تاء الاقتمال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظلم - بطاء معجمة فطاء
 مهملة - ثم من العرب من يقيى الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم
 من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول
 « فيظلم » ومنهم من قلب المهملة معجمة فيجتمع في الكلمة طاءان معجمتان متجاورتان
 فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » ويت زهير هذا يروي بالأوجه الثلاثة ،
 ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهن ، بل معناه أن
 بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهن ، وبعضهم رواه بالثانية ،
 وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة
 الواردة في كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل

في إبدال الليم

أبدلت وُجُوباً من الواو في قَمٍ ، وأصله قَوَه ، بدليل أَقْوَاه ، غَذِفُوا الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الليم من الواو ، فإن أضيف رُجِيعَ يَدٍ إلى الأصل ف قيل : قُوكْ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَتُخْلُوفُ قَمِ الصَّائِمِ » .

ومن النون بشرطين : سكنها ، ووقعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو (انْبَمَتْ)^(١) و (مَنْ بَعَثْنَا)^(٢) ، وشذوذاً في نحو قوله :

— ٥٧٧ — وَكَذَلِكَ لِلْخُضْبِ التَّنَامِ * .

وأصله « التَّنَان » ، وجاء عكسُ ذلك في قولهم « أَسْوَدَ قَاتِنٍ » وأصله قاتم .

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالِ ذَاتَ اللَّتَطِقِ التَّنَامِ *

الفتة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » فنجوم التي تحيط به ، كما سماوا « ثريا » وسماوا « قرا » وسماوا « بدرا » وسماوا « سبيلاً » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم لعل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التَنَام » الذي فيه تنمة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التاء والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تنام ، والمرأة تنامة ؛ وقال أبو زيد التنام : الذي يسجل في كلامه ولا يفهمك « المنضب » الذي جعل فيه الخضاب « التنام » أراد البنان وهو الإصبع .

==

(٢٦ — أوضح لذلك)

هذا باب قل حركة الحرف المتحرك للمت

إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف للمت عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في للسائل الأربع أن يبقى الحرف للمت إن جانس الحركة للفقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ ومثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ، وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانِسْهَا ، نحو يَخَافُ وَيُخِيفُ ، أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ .

ويجتمع الفعل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان فاعلا تَمَجَّبَ ، نحو مَا أَبَيَّنَتْهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَتْهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ، أو مضمعا نحو أَيْبَضَ وَأَسْوَدَّ ، أو ممتلا اللام نحو أَهْوَى وَأَحْيَا .

المسألة الثانية : الأسمُ المُشَبَّه للضارع في وَزْنِهِ دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ؛ فالأول كَمَقَامَ ، أصله مَقُومٌ - على مثال مَذْهَبٌ - فنقلوا وقلبوا ، والثاني كأن تبنى من البيع أو من القول أُنَمَا على مثال تَحْلِي - بكسر التاء

= الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لمال باعتبار عمله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و« النطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف المحاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « الخضب » نعت لكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و « البناء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البناء » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأروجة كلها مبنية على حرف الميم .

ومحزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآيَتُهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، وأما نحو « يَزِيد » علماً فنقول إلى العملية بعد أن أعلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيْط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حقَّ نَحِيْط أن يُقَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لِتَعْلَمُ ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حل على نَحِيْط أشبه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالاً لزم أن لا يُقَلَّ تَحِلُّ ؛ لأنه يكون مشبهاً لِتَحْسِبُ في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط .

السؤال الثالثة : المصدر لِلْوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقْوَامَ واستَقْوَامَ ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبُهَا من الطَّرْفِ . ثم يؤتى بالتاء عوضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وإِقَامِ الصَّلَاةِ) ^(١) .

السؤال الرابعة : صيغة مَقْمُول ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تغليب الياء وأواً فتلبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثلاً الواوَى مَقْمُولٌ وَمَقْمُوعٌ ، واليائى مَبِيعٌ وَمَبْرِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائى فيقولون : مَبِيعُوعٌ وَنَحِيْطُوعٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

٥٧٨ — • وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ •

وقال :

٥٧٩ — • وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَمُيُونٌ •

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أتف له على تسكئة

الفتة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالف « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطبوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب - إذا وجد طيباً فليذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب - من باب ضرب أيضاً - إذا ذك وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، وبأنى لازماً .

الإعراب : « كأنها » كان . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كان مبنى على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة « مطبوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مطبوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطبوبة كهيئة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلي ، مخاطب كليب بن عمرو السلي ثم الظفري ، والذي أنشده للؤلف ههنا مجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

• قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا •

الفتة : « إخال » أظن « مميون » يروي بالعين مهمل وبالفين معجمة ؛ فمن رواه بالعين الهمزة فهو يراه اسم للمفعول من « عانه عينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالفين للمعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم للمفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للجبهول — أى غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مآل الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس ==

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، مُسَمِّحاً ثوبَ مَصْنُوعٍ ،
وفرس مَقْنُودٍ^(١) .

== من يرويه «سيدمغيون» بالعين للجمعة والباء للوحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه،
ومغيون ومميون — بالعين للجمعة وبالعين للجمعة مع الباء المثناة — كلاهما مما ورد
تسميته ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان
ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وقاعه ومفعوله في
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على التثنية في محل نصب « سيد » خبر أن
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي ،
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائي تم فيها اسم المفعول مثل
مطبوبة في البيت السابق ومغيون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،
وثوب مخيوط ، ويوم مضيوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تعبا يصحون الواوى
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

• وَلِلْمَسْكَ فِي عَقِيرِهِ مَدْوُوفٌ •

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفَهُ ، أعنى وصى الفاعل والفعول تقول : أَسْكِرُّمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُسْكِرُّمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَتُسْكِرُّمُ ، وَتُسْكِرُّمُ ، وشذ قوله :

• فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنِّ يُؤَكْرِمَا • — ٥٨٠

للسألة الثانية : تتعلق بفاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى القاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر القاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَبْعِدُ وَتَمِيدُ وَتَعِيدُ وَأَعِيدُ ، ويزيدُ عِدَّةً ، وأما الوجْهَةُ فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد ترك ناء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقيص ، ومع كثرة ترديد النعانة لهذا الشاهد فإني لم أقف له على تسكلة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللمعة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو البناء للمجهول الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القائب اسمه مبني على الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضمرة الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل حرف مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامه وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مراراً — إلا معاودة الأصول المهيورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا *

اللقية : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره التديم بمعنى اللادم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صبروه جديدا ، والبين هو الفراق والبد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « أنجردوا » جدوا ، تقول « أنجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فأنصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تمجيدا .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فأنجردوا » التاء حرف عطف ، أنجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « عد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والمائد ضمير منصوب بوعده محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعرض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد تقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف الموض والمعرض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين الموض والمعرض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، ونذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسوراً العين ، وعينه ولا منه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحدوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وَظِلْتُ ، وَظَلَّتْ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلَّتُمْ تَفْكُهْمُونَ)^(١).

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِئْنَ ، وَيَقْرَيْنَ ، وَاقْرِئْنَ ، وَاقْرَيْنَ . ولا يجوز في نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)^(٢) ولا في نحو (قَيِّظَلَّانَ رَوَّا كَذَّ عَلَى ظَهْرِهِ)^(٣) إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ)^(٤) بالفتح ، وهو قليل^(٥) ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَرْتُ في للكان - بالفتح - أَقَرُّ - بالكسر - وأما عكسه في قَرَرْتُ عيناً أَقَرُّ .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول اللتين المتحركين بأحد عشر شرطاً :
أحدها : أن يكونا في كلمة كشَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم فلا تعلق له بهذه المسألة .

وَمِلَّ بِالْكَسْرِ، وَحَبَّبَ بِالضَّمِّ، فَإِنْ كَانَا فِي كَلِمَتَيْنِ مِثْلَ «جَمَلٌ لَكَ»،
كَانَ الْإِدْغَامُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا.

الثاني: أَنْ لَا يَتَّصِلَ أَوَّلُهَا بِمَا فِي دَدْنٍ.

الثالث: أَنْ لَا يَتَّصِلَ أَوَّلُهَا بِمَدْغَمٍ كَجُسٍّ، جَمْعُ جَاسٍ.

الرابع: أَنْ لَا يَكُونَا فِي وَزْنٍ مُلْحَقٍ، سِوَا ثَانٍ لِللَّحَقِّ أَحَدَ الثَّلَاثِينَ كَقَرَدَدٍ
وَمَهْدَدٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا كَهَيْلَلٍ، أَوْ كِلَيْهِمَا نَحْوُ أَفْسَنْسٍ^(١)، فَإِنَّهَا مَالِحَةٌ بِجُمْعٍ،
وَدَحْرَجٍ، وَاحِرْنَجَمٍ.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أَنْ لَا يَكُونَا فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ بِتَحْتَيْنِ
كَطَلَلٍ وَمَدَدٍ، أَوْ فُعْلٍ بِضَمَّتَيْنِ كَذُلٍّ وَجُدُدٍ جَمْعُ جَدِيدٍ، أَوْ فَعْلٍ بِكَسْرٍ
أَوَّلُهُ وَفَتْحٍ ثَانِيهِ كَلَيْمٍ وَكَلَلٍ، أَوْ فَعْلٍ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ وَفَتْحٍ ثَانِيهِ كَدُرَّرٍ وَجُدَدٍ
جَمْعُ جُدَّةٍ وَهِيَ الطَّرِيقَةُ فِي الْجَبَلِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ الْأَخِيرَةِ يَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ أَنْ لَا تَكُونَ حَرَكَةٌ ثَانِيهَا عَارِضَةً نَحْوُ: اخْضُصْ أُنْ. -
وَإِكْفُفِ الشَّرَّ، أَصْلُهَا: اخْضُصْ، وَإِكْفُفْ - بِكَوْنِ الْآخِرِ - ثُمَّ نَقَلَتْ
حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الصَّادِ، وَحَرَكَةُ الْفَاءِ لَاتِّفَاءِ السَّاكِنِينَ، وَأَنْ لَا يَكُونَ
الثَّلَاثَانِ يَادِينَ لِأَزْمَاً تَحْرِيكُ ثَانِيهَا نَحْوُ: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، وَلَا تَأْدِينَ فِي افْتَعَلَ
كَاسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ.

وَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْفَتْحُ، قَالَ تَعَالَى: (وَيَحْيَيْ مَنْ
حَيَّيْ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وَيَقْرَأُ أَيْضًا (مَنْ حَيَّ)، وَتَقُولُ: اسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ،

(١) يُرِيدُ أَنْ لِللَّحَقِّ حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا أَحَدُ الثَّلَاثِينَ وَالثَّانِي غَيْرُهُمَا، وَهُوَ فِي هَذَا لِلثَّلَاثِ

النُّونِ وَاحِدُ السِّينَيْنِ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَالِ.

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فتقول في الماضي سَتَرْتُ وَقَتَلْتُ ، وفي المضارع يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولهما ، وفي المصدر سَتَرًا وَقَتَلًا ، بكسر أولهما .

ويحوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل آخر :

إحدها من : أولى التامين الزائدين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ . وذكر الناطم في شرح السكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجطلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (وَلَا تَبَرَّجْنَ^(١)) و (كُنْتُمْ تَمْنُونَ^(٢)) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفنا إحدى التامين ، وهي الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (نَارًا تَلْقَى)^(٣) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ)^(٤) .

وقد يحى هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر : (وَكَذَلِكَ نُجَى الْمُؤْمِنِينَ)^(٥) أصله نُدَجَى - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُنَجَى - بسكونها - فأدغمت كإجاسة وإجانة ، وإدغام النون في الحميم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجما ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٣٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعلا أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ^(١)) فيقرأ بالفتك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ) ^(٢) وقال الشاعر :

— ٥٨٢ — * فَغَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ مُخْمِرٍ *

(١) من الآية ٣١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا كَمُهَا بَلَنْتَ وَلَا كِلَابًا *

اللمة : « غَض الطرف » غَض : فعل أمر ، ونقول : غَض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو اغضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نبيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « غير » بضم النون على زنة للصغر — قبيحة أبوهم غير بن عامر ، ومنهم الراعى النخيري الذي يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يَأَى بَلَاءَ يَا مُخْمِرَ بْنَ هَكِيمٍ — وَأَنْتُمْ هُنَا لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

اللفظ : يقول مخاطبه : لا تصبطوك — ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعية ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غَض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « غير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » اللقاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلنت مقدم عليه « بلنت » بالغ : فعل =

والترزم الإدغام في هَمْزٍ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يميزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُذِّ وَشُدِّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أَفْمَلٍ في النعجب ، نحو أَشْدِدْ بِيَّاضٍ وَجُوهٍ الْمُتَّقِينَ ؛ وأجِيبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْحُسَيْنِ .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لنة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَّتْ ، و (قُلْ إِنَّا ضَلَلْنَا)^(١) . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ)^(٢) .

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحَحْتُ عَيْنُهُ . وَأَلَّلِ السَّقَاءُ أَوْ فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

٥٨٣ — الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِّلِ

== ماض ، وتاء المخاطب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلاباً » معطوف على قوله « كلباً » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غَض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإتيان لضمة التين قبلها ، وأما فتحها فلقصده التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبيح على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدما ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم السبلي الراجز

=

للعرف .

== اللفظة : « العلى » وصف من الملو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل المعطاء » إذا جمعه جزئيا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « قد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبتداء « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مغرديه لقياس اللفظة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول عنتربن أم صاحب وهو من شواهد سيويه :

مَهْلًا أَعَازِلَ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَيْ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلَمْنَا

فإن القياس « ضلنا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبى النجم السبلي أيضا من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد :

تَشْكُو التَّوَجَّى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمَلِّ

فقوله « أظلل » وقوله « مملى » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن خف البعير ، وللمللى : اسم للفعول من « أملى يملئ إملالا » أى أسأله .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب « أوضح السالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » لتحقيق أوضح السالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الفصل الثاني		باب النداء
	في أقسام النداء ، وأحكامه		وفيه فصول
١٧	النداء على أربعة أقسام :	٣	١ تعريف النداء
	أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع	٣	٢ أنوال النحاة في العامل في الاسم
	به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة		النداء
	المقصودة		الفصل الأول
١٨	الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة		في الأحرف التي يندى بها النداء
	أنواع : النكرة غير المقصودة ،		وأحكامها ، وهي ثمانية
	والضاف ، والشبه بالضاف	٤	٣ بيان ما يندى بكل حرف منها ،
٢١	٣ ما يعد من الشبه بالضاف الاسم		والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف
	النكرة الموصوف ، والوصف		العلماء في بعض ذلك
	المقترن بمجمله	٧	٤ قد يحذف المادى ويبقى حرف
٢٤	٤ النوع الثالث من النداء : ما يجوز		النداء . وذلك بشرطين
	ضمه وقطعه ، وهو نوعان : العلم	٩	٥ تعيين « يا » في مواضع
	الموصوف بآب بشرطه ، والنداء	١٠	٦ يجوز حذف حرف النداء مع بقاء
	المكرر المضاف		النداء ، إلا في ثمان مسائل
٢٦	٥ بحث في بيان وجوه الإعراب	١١	٧ نداء الضمير ، واختلاف النحاة
	الجائرة في النداء المكرر المضاف		في بعض أنواعه
٢٨	٦ النوع الرابع من النداء : ما يجوز	١٤	٨ خلاف البصريين والكوفيين في
	ضمه ونصبه ، وهو ما يضطر إلى تنوينه		نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمين ،
	الشاعر ، والاستشهاد لكل من		هل يجوز حذف حرف النداء معهما ؟
	الوجهين		

م	الموضوع	م	الموضوع
٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم	٣٩	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم المجلس المشبه به ، وفي ضرورة الشر
٤٠	إذا كان للنادى مضافا إلى مضاف لباء للتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »	الفصل الثالث	
	باب ، في ذكر أسماء	في أقسام تابع النادى	
	لا زمت النداء	٣٣	أقسامه أربعة
٤٢	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة	الأول : ما يجب نصبه مراعاة لجل النادى	
٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان »	٣٤	الثانى : ما يجب رفعه مراعاة لفظ النادى
—	ومنها ما كان على وزن فعل سبا	٣٤	هـ وجوه الإعراب في الاسم المحلى بال بعد اسم الإشارة
—	لذ كور، والخلاف في كونه قياسيا	٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان
—	ومنها ما كان على وزن فعال السبالات	٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان نادى مستقلا
	باب الاستغاثة	الفصل الرابع	
٤٦	هـ تعريف الاستغاثة	في النادى المضاف لباء للتكلم	
—	يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا	٣٦	هو أربعة أقسام :
—	يلب جر للستغاث بلام مفتوحة	الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو للثقل	
٤٧	مواضع تكسر فيها لام للستغاث	٣٦	الثانى : ما فيه لغتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف
—	لام للستغاث له مكسورة دائما	٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما جماعدا النوعين
٤٨	إذا لم يبدأ للستغاث باللام فالأكثر أن يحتم بالالف ، وقد يغلو منهما		
٥١	نداء للتعجب منه		
	باب التذبة		
٥٢	تعريف المندوب		
٥٢	حكم المندوب كحكم المندوب		
—	يشترط في المندوب ألا يكون نكرة ولا مهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب التصوب على الاختصاص	٥٣	القالب أن يختم المندوب بالألف
٧٢ هـ	تعريف الاختصاص ، ويان	—	بيان ما يحذف لهذه الألف
	الباعث عليه	٥٤	ندبة المضاف لياء التكلم
٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها		باب الترخيم
	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	٥٥ هـ	تعريف الترخيم ، وأنواعه
٧٣ هـ	مذاهب النعاة في هذا الموضوع	٥٥ هـ	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه
٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة	٥٦	أجواز الكوفون ترخيم ذي الإضافة
	أحكام		يحذف هجر المضاف إليه
— هـ	ويوافقه في ثلاثة أحكام	٥٧	رأى سيويه في ترخيم المركب
	باب التحذير		الإسنادي
٧٥ هـ	تعريف التحذير	٥٨	رخم الاسم المختوم بناء التأنيث
— هـ	للتحذير ثلاث طرق		مطلقا
٧٦	حكم الاسم المحذر	٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بالتاء أن
٧٦ هـ	اختلاف النعاة في نحو « إياك		يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف
	الأسد »	٥٩ هـ	كثر الترخيم في ثلاثة أعلام
٧٧	يختص أن تكون « إيا » في التحذير		والاستشهاد لهما
	لتكلم أو لقائب	٦٠ هـ	اختلاف النعاة في ترخيم اسم
٧٧ هـ	التحذير بغير « إيا »		الجنس
	باب الإغراء	٦٢	المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما
٧٩ هـ	تعريف الإغراء		حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة
—	حكم المترى به		وحرف
٨٠	وجوه الإغراء الجائزة في قولهم	٦٥	لنة من ينتظر ، ولنة من لا ينتظر
	« الصلاة جامعة »	٦٦	يخص ما فيه تاء التأنيث في
	باب أسماء الأفعال		الترخيم بأحكام
٨١ هـ	بيان الحاجة إلى وضعها	٦٨	يجوز ترخيم غير المادى بثلاثة
— هـ	ماندل عليه أسماء الأفعال		شروط
—	حقيقة اسم الفعل	٧٠ هـ	هل يجوز ترخيم غير المادى على
			لنة من ينتظر المحذوف ؟

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٩٩ الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد		٨٢ هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	
كثيرا ، وذلك بعد الطلب		— ه أنفاس باب نزال أم لا ؟	
١٠٢ الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك		— ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير	
بعد لا النافية وما الزائدة		وبمعنى غيره قليل	
١٠٦ الخامسة : أن يكون أقل . وذلك		٨٣ أمثلة له ، وشواهدا	
بعد لم أو أداة جرم غير « إما »		٨٥ اسم الفعل ضربان : ما وضع من	
١٠٩ حكم آخر العمل المؤكد		أول الأمر كذلك ، ومنقول	
١١٠ تختص النون الخفيفة بأربعة أحكام		٨٦ عمل اسم الفعل	
باب ما لا ينصرف		٨٨ لا يجوز تقديم معموله عليه ،	
١١٤ متى يمنع الاسم من الصرف ؟		خلافا للكسائي	
— ه بيان وجه شبه الاسم بالفعل		٨٩ اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة	
١١٦ الذى لا ينصرف نونان : ما يمنع		باب أسماء الأصوات	
صرفه لغة واحدة ، وما يمنع		٩٠ اسم الصوت نوعان	
صرفه لعتين		٩٣ النونان مبيان لشبههما بالحرف	
١١٦ ه السر في قيام اللفظ الواحدة		باب نونى التوكيد	
مقام عتين		٩٤ لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة	
١١٧ ه خلاف العلماء فى « سراويل »		— ه إما إعلان أم أحدهما أصل	
أفراد هو أم جمع ؟		والآخر فرع عليه ا	
١١٨ ما يمنع صرفه لعتين نونان		— يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا	
— أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ،		يؤكد بهما للماضى مطلقا	
وهو ثلاثة أصناف		— ه السر فى ذلك	
١٢٥ الثانى : ما يمنع معرفة ، وينصرف		٩٥ لتوكيد المضارع خمس حالات	
نكرة ، وهو سبعة أصناف		— إحداها : أن يكون توكيده واجبا	
١٣٠ قف على لغات العرب فيما كان على		الثانية : أن يكون توكيده قريبا	
وزن فمال علما لمؤنث		من الواجب	
١٣٢ قف على لغات العرب فى « أمس »		٩٨ ه الاستشهاد لترك توكيد المضارع	
مرادا به اليوم الذى قبل يومك		الواقع بعد « إما »	
(٢٢ — أوضح المسالك)			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٦٢ هـ اختلاف النعاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إعمالها مع استكمال شروطها ١٦٥ شروطها		١٣٥ هـ صرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	
١٧٠ هـ ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع — الأول : بعد لام الجعود		١٣٧ هـ اختلاف النعاة في منع الاسم المنصرف من الصرف	
— هـ اختلاف النعاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود		١٣٩ هـ حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف باب إعراب الفعل	
— الثاني : بعد أوالتي بمعنى حتى أو إلا		١٤١ هـ بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلّة ذلك واختلاف النعاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم	
— هـ السرف في نصبهم المضارع بعد أو		— رافع المضارع	
١٧٤ هـ الموضع الثالث : بعد حتى		١٤٦ هـ أقوال النعاة في رافعه وأدلتهم	
— هـ ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه		١٤٨ هـ ناصبه أربعة — الأول « لن »	
١٧٥ هـ خلاف النعاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق		١٤٩ هـ هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيده ؟	
١٧٦ هـ متى : فع المضارع بعد حتى ؟		١٥٠ هـ هل تأتي لن للدعاء ؟	
١٧٧ هـ الموضع الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض		— الثاني « كي » المصدرية	
١٧٧ هـ معنى كون الفاء للسببية والواو للعية ، واختلاف النعاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق		— هـ اختلاف النعاة فيما ترد له كي	
١٧٩ هـ اختلاف النعاة في الاستفهام التقري		١٥٠ هـ متى تعين كي مصدرية ؟ ومتى تعين تعليلية أو متى يجوز الأمران ؟	
١٨٧ هـ يحزم المضارع غير المقترن بالفاء بعد الطلب بثلاثة شروط		١٥٥ هـ الناصب الثالث « أن »	
		١٥٦ هـ بعض العرب يهمل أن حملا على ما	
		١٥٧ هـ تأتي أن مفسرة وزائدة وعطفة وبيان موضع كل واجدة منها	
		١٦٢ هـ الرابع من الواصب « إذن »	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمره جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤ هـ	اختلاف النعاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلطين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مق يحسن رفع جواب الشرط ١ ومق يكون رضة ضعيفا ١
—	اختلاف النعاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	مق يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ١
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مق تغنى إذا الفجائية عن الفاء ١
١٩٦ هـ	إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي يجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تنضم أن في غير المواضع الستة	٢١٤	يجوز حذف فعل الشرط بشرطين
—	هـ اختلاف النعاة في هذا الموضوع جوازم المضارع	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، و جازم لفعلين	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفي فحصر جواب أحدهما
—	الأول : لا الطلبية ، نهي أو دعاء	٢١٩ هـ	اختلاف النعاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ
—	جزمها لفعل التكلم مبنيين للفاعل نادر	فصل في (لو)	
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	٢٢١ هـ	تأتي « لو » على سبعة أوجه
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	—	الأول : أن تكون مصدرية
—	يشتركان في ستة أشياء	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
٢٠٢	تفرد لم بشيئين	٢٢٦ هـ	لو الشرطية على ضربين ، خلافا لابن الحاج وابن الناطم
—	هـ السر في كل منهما		
—	تفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فعلين		
—	هي أربعة أنواع		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام		٢٢٨ الثالث : لو الامتناعية	
٢٣٨ شروط ما يجبر عنه		٢٢٩ تختص لو بجميع أنواعها بالفعل	
٢٤٢ متى يبرز الضمير للرفع فى صلة		٢٣٠ قد يلى « لو » أت للؤكد	
أل ؟ وهى يستتر ؟		ومعمولاها واختلاف النعاة فى	
باب المدد		إعراب المصدر المنسبك منها	
٢٤٢ هـ معنى المدد لمة واصطلاحا		٢٣١ متى يكثر اقتران جواب لو باللام ؟	
— الواحد والاثنتان بخالفان الثلاثة		ومتى يقل ؟	
والشرة فى حكيم		٢٣٢ قد يكون جواب لو جملة اسمية	
٢٤٣ هـ السر فى تأنيث الثلاثة إذا كان		فصل فى (أما)	
للمدود مذكرا ، وعكسه		٢٣٢ هـ حرف شرط وتوكيد وتفصيل	
— هـ الأصل ألا يجمع بين الواحد		— هـ الدليل على أنها دالة على الشرط	
والاثنتين ومدودهما ، وما يستثنى		٢٣٣ الدليل على أنها تدل على التفصيل	
من هذا الأصل		— هـ هل تختلف دلالتها على التفصيل ؟	
٢٤٤ هـ للثلاثة والشرة وما بينهما ثلاثة		— وجه دلالتها على التوكيد	
أحوال ، وحكمها فى كل حال منها		— لابد من اقتران تالى تاليتها بالفاء	
٢٤٥ حكم يميز الثلاثة والشرة		٢٣٤ متى تحذف هذه الفاء	
— هـ حقيقة اسم المجلس الجمعى ،		٢٣٥ هـ السر فى وجوب الفصل بين	
وأنواعه		أما والفاء ،	
٢٤٦ هـ حقيقة اسم الجمع		٢٣٦ هـ يفصل بين أما والفاء بواحد	
٢٤٨ يحتب التذكير والتأنيث بالنظر		من ستة أشياء	
لاس المجلس واسم الجمع بمجالها ،		فصل فى لولا ولوما	
وبالنظر إلى الجمع بمفرده		٢٣٦ لولا ولوما وجهان	
— هـ أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		— هـ اختلاف النعاة فى إعراب الاسم	
٢٤٩ هـ اسم الجمع ، واختلاف النعاة		المرفوع بعد لولا	
فى تفصيله ، ويان اختيارنا		٢٣٧ الأول من وجهيهما : دلالتها	
٢٥٠ لا يحتب حال المفرد بلفظه		على الامتناع	
٢٥٢ إذا كان المدود صفة فالمعتبر حال		— والثانى : دلالتها على التحفيض	
للموصوف النوى			

الوضوع	الوضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان	
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما	
— كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى	
٢٧٤ هـ وتخالفا في خمسة أمور أيضاً	جمع تكسرين أبية جموع القلة	
٢٧٥ هـ إذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	— يضاف هذا النوع إلى للفرد في موضعين	
— بقية مواقع كأي	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع	
٢٧٧ كذا ، يكنى بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين	
— هـ توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٥ النوع الثاني : للمائة والألف ،	
— هـ وتخالفا في أربعة أمور أيضاً	وحق هذا النوع أن يضاف إلى	
٢٧٨ هـ تفصيل مذهب الكوفيين في تمييز كذا ، بقول فقهاء الكوفة في الإقرارات موافقة لنعائنها	الفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تميزه	
الحسكية	٢٥٦ العدد للركب (النيف مع العشرة)	
٢٧٩ هـ منها لقلة واصطلاحاً	— تمييز العشرين وأخواته	
٢٨٠ هـ الحسكية بالاستقراء على ثلاثة أنواع	٢٥٨ إضافة العدد للركب إلى مستعفه	
٢٨١ هـ الفرق بين من وأى في باب الحسكية من خمسة أوجه ، وبينها تفصيلاً	ولغات العرب فيه	
التأنيث	٢٦٠ صياغة فاعل من ألفاظ العدد	
٢٨٦ علامات التأنيث	كثان وثالث ، ووجود استعماله	
٢٨٦ أثنوا بعض الأسماء بدون علامة	— هـ بحث في أصل اشتقاقه	
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	كنايات العدد	
٢٨٨ للماني التي ترد لها تاء ، غير التأنيث	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا	
٢٨٩ للشهور من أوزان ألف التأنيث	— كم نوعان : لستفهامية ، وخبرية	
للقصورة	٢٦٤ هـ يتفق النوعان في تسعة أمور	
	٢٦٥ هـ للواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل	
	٢٦٧ هـ يفترق النوعان في ثمانية أمور	

ص	للموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة	٣٠٧	يستغنى بعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس
٢٩٢	للقصور والمدود	٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة
٢٩٤	ضابط القصور قياسا وبعض أمثله	٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون
٢٩٥	ضابط المدود قياسا وبعض أمثله		التصغير
—	القصور سمانا والمدود سمانا	٣٢٥	أبنيته ثلاثة ، ووجه انحصارها
—	يجوز قصر المدود عند الضرورة بإتفاق	—	ما يتوصل به إلى بناء فاعيل وفاعيل
٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مد القصور عند الضرورة	٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف ياء ساكنة قبل آخر البنية
	كيفية التثنية ، والجمع	—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل
٢٩٨	تثنية الصحيح وشبهه والنقص	٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء
	يسلم فيها المفرد	٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يجوز الأمران
٢٩٩	تثنية المثل القصور على نوعين	—	مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترد؟
٣٠٠	تثنية المدود على أربعة أنواع	٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حتى صار على حرفين وددت ما حذف منه
٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	٣٣٩	كيف تصغر ما سميت به بما وضع على حرفين؟
٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم	—	تصغير الترخيم
٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وبم تحرك؟	—	إذا صغرت أصما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء ألحقته في التصغير تاء التأنيث
٣٠٥	بمتنع التثنية في خمسة مواضع		إذا لم يلبس
	جمع التكسير	٣٣٠	صغروا من غير الاسم التمكن أربعة أنواع
٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التثنية فيه		
	في صيغة المفرد		
—	عدد أبنيته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٥٦ مواضع ثمانية أيضا		النسب	
٣٥٧ الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب		٣٣١ ما تمعه في المنسوب إليه لأجل	
٣٥٩ حال الفتحة قبل واحد من أحرف		النسب	
ثلاثة		— يحذف لأجل إلحاق ياء النسب	
التصرف		سنة أمور في آخر الاسم المنسوب	
٣٦٠ حده		إليه	
٣٦٠ ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه		٣٣٤ ويحذف له ستة أشياء متصلة بالآخر	
٣٦٠ أبلية الاسم الثلاثي المجرد		٣٣٦ كيفية النسب إلى الاسم المنعقد	
٣٦١ أبلية الاسم الرباعي المجرد		— كيفية النسب إلى الاسم المركب	
٣٦١ أبلية الاسم الخماسي المجرد		بأنواعه	
٣٦٢ ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه		٣٣٧ النسب إلى ما حذف لامه	
٣٦٢ أوزان الفعل الثلاثي المجرد		٣٣٨ النسب إلى ما حذف فاؤه أو عينه	
٣٦٢ وزن الفعل الرباعي المجرد		— النسب إلى ما وضع على حرفين	
٣٦٣ كيفية الوزن (التجليل = اليزان		٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على	
الصرفي)		معنى الجمع	
٣٦٣ ما تصرف به الأصول والروائد		— قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ	
٣٦٥ مواضع زيادة الألف		الاسم على فعال أو فاعل أو فعل	
٣٦٥ مواضع زيادة الواو والياء		الوقف	
٣٦٥ مواضع زيادة الميم		٣٤٢ الوقف على الاسم الثنون	
٣٦٥ مواضع زيادة المعزة		— الوقف على هاء الضمير	
٣٦٥ مواضع زيادة النون		٣٤٤ الوقف على المنقوص	
٣٦٦ مواضع زيادة التاء		٣٤٥ الوقف على المتحرك — غير تاء	
٣٦٦ مواضع زيادة السين		التأنيث — له حمزة أو جه	
٣٦٦ مواضع زيادة الخاء واللام		٣٤٦ شروط الوقف بنقل الحركة خمسة	
٣٦٧ زيادة همزة الوصل		٣٤٧ الوقف على تاء التأنيث	
٣٦٧ ما تكون فيه من أنواع الكلمة		٣٤٩ لهاء السكت ثلاثة مواضع	
٣٦٧ حركتها		٣٥٢ قد يعطى الوصل حكم الوقف	
٣٦٧ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة		الإمالة	
الاستفهام		٣٥٤ أسبابها ثمانية	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٩٩ تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت		الإبدال	
فاء الكلمة حرفاً من أحرف		٣٧٠ أحرف الإبدال الشائع لتغير	
الإطباق ، وهي أربعة		الإدغام تسعة	
٤٠٠ تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت		٣٧٣ تبدل كل من الواو والياء همزة	
فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف		في أربع مسائل	
٤٠١ تبدل الواو ميأ في كلمة فم		٣٧٨ تبدل الهمزة واوا أو ياء في بابين	
٤٠١ وتبدل النون ميأ بشرطين		٣٧٨ أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل	
٤٠٢ تنقل حركة الحرف المعتل إلى		٣٨٣ وثانيهما باب الهمزتين اللتفتين	
الساكن الصحيح قبله في أربع		في كلمة	
مسائل		٣٨٥ تبدل الألف ياء في مسألتين	
الحذف		٣٨٥ وتبدل الواو ياء في عشر مسائل	
٤٠٦ حذف الحرف الزائد		٣٩٢ تبدل الألف واوا في مسألة واحدة	
٤٠٦ حذف فاء الكلمة إذا كانت		٣٩٢ وتبدل الياء واوا في أربع مسائل	
واوا ، ومواقه		٣٩٤ تبدل كل من الواو والياء ألفاً	
٤٠٨ حذف عين الفعل الثلاثي المضعف		بحسرة شروط	
الإدغام		٣٩٦ تبدل كل من الواو والياء تاء إذا	
٤٠٨ يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً		وقع فاء في صيغة الافتعال وما	
٤١٠ يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل		تصرف منها	
— يجب فك الإدغام في مسألتين			

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك »
 لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »
 وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ،
 وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

أوضح المسالك

إلى الفقهية أبو مالك

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح للمسالك » ، إلى ألفية ابن مالك « لابن هشام

حرف الممزة

الشاهد

رقم الشاهد

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى	٣٩
[أبوه منذر ماء السماء]	
من له شولا فإلى إلتائها	٩٦
وألعل أن تسلينا وتركنا	١٣٦
للافتشاهان ولا سواء	
لا أقصد الجبين عن الحبياء	٢٥٤
ولو توات زمر الأعداء	
ربما صربة يسيف صقيل	٣٠٨
بين بصرى وطننة نجلاء	
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	٣٨٥
رد التحية نطقا أو بإيماء	
فلا والله لا يلقي لما بي	٤٠٧
ولا لما بهم أبداً دواء	
يا عز هذا شجر وماء	٤٦٤
طاعيت لو ينفعني الصعاء	
إذا عاشى القى مائتين عاما	٥٢٦
فقد ذهب اللذافة والثناء	
سيفني الذى أغناك عني	٥٣٧
فلا قمر يدوم ولا غناء	
ومهمه مضرة أرجاؤه	٥٥٣
كان لون أرضه سماؤه	

حرف الباء للوحدة

أقلى اللوم عاذل والعتابا	١
وقولى إن أصبت لقد أصابا	
[رب حى عرندس دى طلال]	١٣
لا يزالون ضارين القباب	
على أحوذين استقلت عشية	١٥
[فما حى إلا لحة وتقيب]	
أم الخليس لجوز شهرية	٧٣
[رضى من اللعم بعظيم الرقة] ^(١)	
[أهابك لإجلالا ، وما بك قدرة]	٧٥
على [ولكن مله عين حبيها	

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الحال سالة
٩٢	[سراة بنى أبى بكر تسامى]
١٠٢	وما الدهر إلا متجنونا بأهله
١١٢	وكن لى شفيماً يوم لا ذو شفاعة
١١٥	[فإن تنأ عنها حبة لا تلاقها]
١١٩	وقد جعلت قلوبى بنى سهيل
١٢١	واسقيه حتى كاد مما أبشه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	{ يسوقها أعينى هدار ييب * كان ورديه رشاه خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١٦١	هذا لعمركم الصغار بينه
١٧٥	زعمتى شيخاً ، ولست بشيخ
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وأبتل عطفه
١٩٩	وأنت أراى الله أمتع عاصم
٢٠٨	تج الريح هاسنا
٢١٢	فأما ترى ولى لمة
٢٢٥	وقالت : متى يخل عليك ويتلل
٢٢٨	وإنما يرضى للئيب ربه
	فالعيش إن حم لى عيش من العجب [
	على كان للسومة العراب
	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
	بمن قتيلا عن سواد بن قارب (١)
	فإنك مما أحدثت بالمهرب
	من الأكوار مرتها قريب
	تكلمنى أحجاره وملاجه
	يكون وراءه فرج قريب
	[حين قال الوشاة هند غضوب]
	فإن لنا الأم النجبة والأب
	فإنى وقار بها لتريب (٢)
	إذا دعاها أتلت لا تتب
	فيه نك ولا لذات للشيب
	لأأم لى إن كان ذاك ولا أب
	إنما الشيخ من يدب ديبا
	أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
	ترى هم عارا على وتحسب
	تقول هزى الرب مرت بأناب
	وأراف مستكنى وأصح واهب
	ألتعننا غر السحاب
	فإن الحوادث أودى بها
	يسوك، وإن يكشف غرامك تدرب
	مادام معنيا بذكر قلبه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أصلية الفوارس أم ربحا
٢٣٦	لندن جز الكف يسجل منته
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألمى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غريبا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحد شيعة
٢٧٩	أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الدنابات شمالا كتبها
٢٩٣	ربه نية دعوت إلى ما
٢٩٤	مخبرين من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	لدوا للوت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن قيتك خالين لظنن
٣٤٢	صرير غوان شاقهن وشقته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيله
٣٨٨	كان صغرى وكبرى من قضاها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فياك إياك للراء ؟ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألته عن بما به
٤١٠	أيا أخوتنا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهز الردين تحت الحاج
٤٤٨	يكيك ناء بعيد الدار مقترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم طيبة والحشاها
	فيه ، كما عمل الطريق التعلب
	رجال فبزت نبلهم وكليب
	فندلا زريق للال ندل التعلاب
	الؤما لا أبا لك واعترايا ^(١)
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم تنوق خلط الجد بالعب
	وأم أوعال كها أو أقربا
	يورث الجيد دائما فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزين كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تحته مضاربه
	إبي وأيك فارس الأحزاب
	لندن شب حتى شاب سود القوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبي شيخ الأباطع طالب
	حصباء درعلى أرض من الذهب
	يأليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، ولشرب جالب
	أسمد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيد كما باقه أن نحدثا حربا
	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
	يا للكهول وللشبان للعجب
	وللخللات تعرض للأرب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيت أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبع فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشلب
٤٩٧	إذن والله نريمهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أسداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلأى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في لبة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثوبا
٥٥٩	كانه السيل إذا سلجبا
٥٦٠	عسى الله ينقذ عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	فقتض الطرف إنك من نعيم
٥٨٢	

حرف التاء للتثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبثرى ذو حمرت وذو طويت
٦٦	خير بنو لمب ؛ فلانك ملنبا	مقالة لهي إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولي مستطاع رجوعه	فرباب ما أثأت يد الفللات
١٧٢	قد كنت أحبوا أبا عمرو أخا تقة	حتى ألت بنا يوما ملسات
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجحات القلب حتى تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يتقل عاتقى	إذا أنا لم أطمئن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشترت
٣١١	ربما أوفيت في علم	ترضن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	في النابيات وإلزام اللسات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أتنا	أنت الذى طلقت عام جتنا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عناله وشقوته
٥٥٦	والله أنجلك بكفى مسلفت كانت نفوس القوم عند الفلصمت
	بنت ثمانى عشرة من حيثه من بعد ما وبعدما وبدمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٢٢	فيا ليلى إذا ما كان ذا كم
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم رصفت
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالنقى
٤٢٦	يا ليلتى علقت غير خارج
٥٦٥	خالى عويف وأبو طلع
	[ولجت وكنت أولهم ولوجا] مق لجج خضر لمن نثيج وسواك مانع فضله المحتاج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أودارج *
	للطعان الضيف فى المشج

حرف الحاء للهجة

٤٥	نحن القون صبعوا الصباحا
١٠٧	[من صد عن نيراتها]
٢٠٤	ليك يزيد ضارع الحوصمة
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظمينة
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله
٥٠١	يا ناقى سبرى عتقا فسيحا
٥٠٤	وقوى كلما جشأت وجاشت :
٥٤٢	أخو يضاى رائج متأوب
	[نحن قلنا الملك الجسجحا] فأنا ابن قيس لأبراح وعتبط بما تطيح الطوائج فأسماء من تلك الظمينة أملح كساع إلى الهيجا بغير سلاح إلى سليمان فستريحا مكانك تحمدى أو تستريحي رفيق بجمع للنكبين سبوح

حرف الدال للهجة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا]
١٢	دعاني من نجد ؛ فإن سنينه
٢٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وجهية]
	أفاظن أحضروا الشهودا لعين بنا شيئا وشيننا مردا بما لانت لبون بنى زياد أنالهما قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى جوادا مات هرا لعلنى
٣٧	قدنى من نصر الحيين قدنى
٣٨	تنت أخوالى بنى يزيد
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا
٨٤	وما كل من يدى البشاشة كائنا
٨٧	[ورج الفى لخير ما إن رأيت]
٨٨	[قناقد هداجون حول يومهم]
٩٠	وبات وباتت له ليلة
١١٤	[دعانى أخى والحيل بينى وبينه]
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	[أموت أسمى يوم الرجام] وإننى
١٣١	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لسلما
١٥٩	فقام يزود الناس عنها بسيفه
١٧١	دريت الوفى العهد يا مرو فاعبط
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا
١٨٠	إخالك إن لم تفض الطرف ذاهوى
٢٠١	ما للجمال مشها وثيدا
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يمر قلبه
٢٢٩	لم يعن باللباء إلا سيدا
٢٤٥	إذا كنت نرضيه ويرضيك صاحب
	[أرى ما ترين أو بخيلا مغلدا]
	[ليس الإمام بالشحيح للملحد]
	[ظلما علينا لهم فديد] ^(١)
	بنوهن أبناء الرجال الأبا
	أخالك [إذا لم تله لك منجدا]
	على السن خيرا لا يزال يزيد
	بما كان لإمام عطية عودا
	[كلية ذى العائر الأرمسد]
	فلسا دعانى لم يحدى بقعد
	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد]
	[إذ غدا حشو ربطة وبرود]
	يقينا لهن بالذى أنا كائد
	[ومدودون فاضرة العوادى]
	[تشكى فأتى نحوها فأعودها]
	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد]
	حلت عليك عقوبة للتعمد
	وقال ألا لا من سيل إلى هند
	فلن اغتباطا بالوفاء حميد
	فمرت فيمن كان عنها معردا
	يسومك مالا يستطيع من الوجد
	أجنلا يحلمن أم حديدا
	من الوجد شىء قلت بل أعظم الوجد
	ولا شنى دا التى إلا ذو هدى
	جهارا فكفى فى التيب أحفظ لود

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريعة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسلبت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب
٣٠٧	وما زلت أبغى لئال مذ أنا يافع
١٧٥	أتاني أنهم هزقون عرضي
٤٠٠	ورب أسيلة الخدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بثنة ؟ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٤٤٧	يا قومي ويا لأمثال قومي
٤٦٥	يادار مية بالعلياء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما يلبتن شكيرها
٤٧٧	ولياك ولليتات لا تقرنها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء وبمكا
٥٣٨	وقد أعددت للعذار عندي
٥٤٦	وجدت إذا اصطلموا خيрым
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسألها
٥٨١	إن الحليط أجدوا البين فأنجروا
	حرف الراء للهيلة
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ برخاله
	[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جملوا الصليب إليهم
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل صالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يجير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحدنه به
٥٨	ما للستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنتك أكوا وعساقلا]
٦٣	[رايتك لما أن عرفت وجوها]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعد]
٨٢	[ألا يا أسلى ياداري على البلى]
٨٣	[يبدل وحلم ساد في قومه الفنى]
١٠٤	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لحنى عليك لهفة من خائف]
١١٦	ولكن أجرا لو ضلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتيا
١٢٠	وقد جلت إذا ما قتت يتقانى
١٥٤	لولم تكن غطفان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت ألى ضيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل يضاء شحمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشى ، إني مسلم معذور
	[مامسها من ثقب ولا دبر] (١)
	صمنا به إلا لسعد أبي عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[لمل إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يصرح حين اضطرها القدر
	ولقد نيتك عن بنات الأوبر
	صدت وطبت النفس باقيس عن عمرو
	سيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها يجر عاتك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قريش ، وإذ ماملهم بشر
	ينفى جوارك حين لات يجير
	[وهل ينكر المعروف في الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهي تصغر]
	توبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابي لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالجهد ارتدى وتأزرا
	فبالغ بلطف في التصيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشة لا قينا جذام وحيرا

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	ألا أراجيز يابن الآؤم توعدى
١٩٤	إذا قلت لى آتب أهل بلدة
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
٢١٠	وأحقرم وأهونهم عليهم
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
٢٢٢	نبثهم عذبوا بالنار جارم
٢٥٣	وإلى لتروى لذكراك هزة
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر
٢٥٦	ألى الحق آى مفرم بك هائم
٢٦٦	أجنا حبهم قتلا وأسرا
٢٧٥	بنا ماذ خوف وهو بادی ذلة
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحي
٢٨٦	أنسا تطيب بلیل للى
٣٠٠	لن الديار بقنة الحير
٣٠٦	مازال مد عقلت يده إزاره
٣١٢	ربما الجامل التؤبل قيم
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٣٢٧	والقنب أخشاه إن مررت به
٣٣١	دعوت لما نابق مسورا
٣٤٦	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوة
٣٥١	أكل امرىء تحسبين امرا
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق صمانها
٣٧٤	فتانان أمامهما فشيبة
٣٧٧	ثم زادوا أهم فى قومهم
	وقى الأراجيز خلت الآؤم والخورا
	وضعت بها عنه الولى بالهجر
	حصين عيطات السدائف والحجر
	وإن كانا له نسب وخير
	كما آى ربه موسى على قدر
	وهل يعذب إلا الله بالنار
	كما انتفض العصفور بلك القطر ^(١)
	ومن تكونوا ناصريه ينتصر
	وأنتك لاخل لى ولا خر
	عدا الشمطاء والطفل الصغير
	لديكم ، فلم يدم ولا ، ولا نصرا
	فأقة الطالب أن يضجرا
	ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
	وداعى للتون ينادى جهارا
	أقرون من حبيج ومن دهر
	فما فأدرك حسة الأشبار
	وعناجيج بينهن المهار
	وعقل عاصى الهوى يزداد تنورا
	وحدى ، وأخشى الرياح وللطرا
	فلى فلى يدى مسور
	فما شربوا بعدا على لغة خجرا
	ونار توقد بالليل نارا
	إذا عدموا زادا فإنك عاقر
	هلالا ، وأخرى متهما تشبه البدر ^(٢)
	غفر ذنبهم غير غفر

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلق النية يلحقها
٣٨٤	نعم اراهم، لم تمر نائبة
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصي
٣٩٦	{ لا يبعدن قوى الدين هم { النازلون بكل معتوك
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
٤٢٢	إليها أمنا شالت نعماتها
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا تخشى بواده
٤٢٨	بالنساء السباء مجدنا وسناؤنا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاسطبرت له
٤٥٢	جاري لا تستكبرى عذري
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث
٤٥٦	لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره
٤٥٨	خل الطريق لمن يضيئ النار به
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه
٤٨١	{ ألم تروا إرما وعادا { ومردهر على وبار
٤٨٧	طلب الأزاري بالكتائب إذ هوت
٤٩٦	لا تتركني فيهم شطيرا
٤٩٩	لا تستهان السبب أو أدرك للي
٥٠٧	إني وقتل سليكا ثم أعقله
٥٠٨	لا أعرفن ربيا حورا مدامها
٥١٢	قتلت : تحمل فوق طوقك ، إنها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أنقى
	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجد
	إلا وكان لمرتاح لها وزرا
	وإنما العزة للساكن
	سم العداة وآفة الجرور
	والطيون معاهد الأزر
	شعب ابن سهم أم شعيب ابن منقر
	أيما إلى جنة أيما إلى نار
	لكن وقائمه في الحرب تلتظر
	وإنما لتبني فوق ذلك مظهرا
	وقفت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
	سبرى وإشفاقى على بعبرى
	إن الحوادث ملقى وملتظر
	طريف بن مال ليلة الجوع والحصر
	وأبرز بيرة حيث اضطررك القدر
	ومن غضة ما يلبين شكرها (٢)
	أودى بها الليل والنهار
	فهلكت جهرة وبار
	بشبيب غائلة النفوس غدور
	إلى إذن أهلك أو أطيرا
	فما انقادت الآمال إلا لأصاب
	كالثور يضرب لما عافت البقر
	كان أبكارها ، نجاج دوار
	مطبعة من يأتها لا يضيرها
	ثلاث شخوص كاعبان ومصر

(١) وانظر قافية الدال أيضا

(٢) وانظره أيضا في باب التندبة

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجاء فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القلاع قلن لنا
٥٤٤	كأنهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	احضت بأطواد جبال وممر فيها عيايل أسود ونمر ^(١)
٥٥٢	لست بليلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جد الثغر
٥٦٢	ألحقني إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامي وأراه ثاغري
٥٧٥	فإن القوافي تتلجن مواجها

حرف السين المهملة

٣١	[عدت قوى كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتني وأنت يا ليسى	في بلدة ليس بها أنيس
٢٢٧	آليت حب العراق الدهر أطمعه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يبتلى	أناك أذاك اللاحقون أجس أجس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعاقبة وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لايس
٣٧٤	فنانان أما منهما فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس ^(٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطبق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم يأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	قند رأيت عيياً منذ أما هبازاً مثل السعالى خمأ
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتاس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يحى به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتفضى رقية ما وعدتى غير غنلس

حرف الصاد للهمزة

٥٧٤	فإن تمدنى أمدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا
-----	---

حرف الضاد للصجمة

٨٥	قضى الله يا إسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن منغمض
٣٢٤	طول اللبالي أسرعت فى تقضى طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هذاذيك وطعنأ وخضا يحمى إلى عاصى العروق النضضا

حرف الطاء للهمزة

٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الدببقط
-----	---

حرف الظاء للصجمة

٧٩	يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه
----	--

حرف العين للهمزة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؟ فأنى بكل الذى بهوى ندمى مولع ^(١)
٦٤	خليلى ما واف بهمدى أتما [إذا لم تكونا لى على من أقاطم]
٦٩	فإن بك جنبانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظروا فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظل] وقد كربت أعضانها أن تقطعا
١٥٧	تمز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ^(١)
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر فية أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يشي الناهريسن إذا م لمحو شعاعه
٢٤٩	فصبرا في مجال للوت صبرا فما نيل الخلود بمسقطاع
٢٦٣	فلنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا التبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع نصر ؟ فلنما يراد الفق كبا يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانعا لسانك كبا أن تضر ونعدنا
٣٣٣	إذا باهلي تحته حنظلية له وله منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيعها
٣٣٥	على حين عاتبت للشيب على الصبي قتلت : ألاتصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تطلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعنفوا لمصرع فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفرا بعد رد للوت عني وبعد عطائك للسائة الرتاعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوما
٤١٧	ولست أبالي بعد قدى مالكا أموى ناء أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣ يا بنه عما لا تلوى واجهي

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قميته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير حلك أن تركع يوما والدهر قد رقه
٤٩٢	أردت لكما أن تطير بقرقي فتركها شنا بيداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها ففرقتها لسة أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطبع

حرف القاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا	[صهبا خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	قالت : حنان ، ما آتى بك ههنا ؟	[أذو نسب أم أنت بالحق عارف] ؟
١٠١	بني غداة ما إن أتم ذهب	[ولا صريف ، ولكن أتم الخرف]
١٥	[وقالوا تعرفها للنازل من منى]	وما كل من وفى منى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحرفا	يدا أبى العباس والصيوبا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى للسواك ريقها	كما تضمن ماء للزينة الرصف
٤٧٥	من تتقن منهم فليس بأيب	أبدأ ، وقتل بني قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وقر عيني	أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحمى فى كل هاجرة	ننى الدرام تقاد الصياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعتها من أينق موارق]	ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالمباد عليك إمارة	وهذا تحملين طليق ^(١)
١٢٥	يوشك من فر من منيته	فى بعض غرائه يواقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	ولأ فاعلموا أنا وأتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خطه اتسع الحرق على الراتق ^(١)
٢٠٠	حذار قد نبئت إنك لذي ستجزي بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجماعم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نسب قرع القواقرز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر النساء تارة فيبدو ، وتارات يجم فيفرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تحبزنك اليوم يبداء معلق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو منلت ، وربعا من الفقى وهو للفيظ الحق
٥٧١	أداراً بحزوى همت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترقرق

حرف الكاف

•	والله أسماك مما مبارك (آثرك الله به إشاركا)
١٧٤	قلت : أجرني أبا مالك وإلا فهى امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيزين إذ تحاك تحتبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شوء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأبها للأعج دلولى دونكا إلى رأيت الناس يمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأسيل ولاذى الرأى والجدل]
١٨	تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب ، أذى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن يزيد مبارك [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا اللدائد الحامى الدمار] وإما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبى كليب إن عسى الذنا [قتلا للوك وفككا الأعلالا]
٤٦	عما حبا حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظروه أيضاً في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يضمن من كان في مصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك] فلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألن للرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فأرب هل إلا بك النصر يرنيجي عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فولا التمدد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت : يعين الله أرح قاعدا [ولو قطعوا رأسي ليدبك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال ببل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذوبنى ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قوي والجاعة كالذى [لزم الرحالة أن تميل بملا]
١٠٠	[فليست بآتيه ولا أستطيعه] ولالك استقى إن كان مأوك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جيرة [أم من] جاء منها بطائف الأحوال
١١٣	وإن مدت الأبدى إلى الزأدم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المكام فاعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التماسي خوولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثملا
١٤٩	علوا أن يؤملون لجادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلقة : لا ناقة لي في هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار للى أم لها جلد إذا ألقى القدى لاقاه أمثالى
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقي والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما الرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أرام رقتي حتى إذا ما تخافى الليل وانغزل انغزلا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصبروا مثل كعصف مأكور
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموتى في اشتراء التخييل أهلى فكلمهم يئذل ^(١)
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أيقل إيقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماعا فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظرو في قافية اللم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل يثبت الخطى إلا وشيحه
٢٢٠	جزى ربه عنى عدى بن حاتم
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٢٢٤	علقتها عرضاً ، وعلقت رجلاً
٢٢٦	فياك من ذى حاجة حيل دونها
٢٣٨	عهدت ميثاً مغنياً من أجرته
٢٣٩	فهيئات هيئات العقيق ومن به
٢٤٣	جنونى ولم أجف الأخلاء ؛ إني
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا مسكب
٢٥٢	بخت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أيسم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	لية موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطباً ويابسا
٢٧٨	خرجت بها أمشى بحجر ورائنا
٢٨٣	استغفر الله ذنباً لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلاً ولا حلالاً
٣٩٧	ويركب يوم الروح منا فوارس
٣٠٥	غدت من عليه بعد ما تم غمؤها
٣١٣	فثلك جلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كوج البحر أرخى سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت في طلقه
٣١٧	فأنت به حوش القواد مبطناً
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أفضية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه
	وتفرس إلا في منابها النخل
	جزاء السلاب العاويات وقد فعل
	ولا جفا قط إلا جياً بطلا
	غيرى، وعلق أخرى غيرها الرجل
	وما كل ما يهوى امرؤ هو ناله
	فلم ألتخذ إلا فناءك موثلاً
	وهيئات خل بالعقيق نواصه
	لتير جيل من خليلى مهمل
	منه وحرف الساقى ، طلى الحمل
	لدى السر إلا لبسة المتفضل
	مكان الكليتين من الطصال
	إلا رسيه وإلا رمله
	وكل نسم لا محالة زائل
	يلوح كأنه خلل
	لنفسك العذر فى إصاها الأملأ ؟
	لدى وكرها العناب والحشف البالى
	على أرينا ذيل مرط مرحل
	رب البباد إليه الوجه والعمل
	كه ولا كهن إلا حاطلاً
	بصيرون فى طعن الأيام والكلى
	نصل ، وعن قبض بزراء جهل
	فألهيها عن ذى تمام حول
	على بأنواع المهوم ليتلى
	كدت أفضى الحياة من جلله
	سهدا ، إذا ما نام ليل الموجل
	بما جاوز الآمال ملأسراً والقتل
	منى ، وإن لم أرج منك نوالاً

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن الأخير ولتر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينما تمدو للنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بنى كليب من عل
٣٥٠	مكر مكر مقبل مدبر معا بكلمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٢	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومصدق كناحت يوما صخرة بعسيل
٣٥٦	أجب أيام والدهاء به إذ نجلاه ؟ قنعم ما نجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزىل
٣٦٥	ضعف النكابة أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوحى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوائف أعقلا
٣٨٢	أنيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أجمولا
٣٨٣	فقم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمال
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا فظل فؤادى في هواك مضلا
٣٩١	تروحي أجدر أن ثقيل غدا يجنبي يارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفقى ليس الجمل
٤١٣	قفانك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فغومل
٤٢٤	كأن دثارا حلفت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجير إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إلى بالهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن قل
٤٥٥	أناطم مهلا بعض هذا التددل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى
٤٦٢	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خلد بالعقيق نواصه
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يينا لأبفس كل امرىء يزخرف قولاً ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبلاً
٤٧٩	ذربنى وعلى بالأمور وشيمى فإطأرى يوماً عليك بأخيلاً
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عذرة فقالك : لك الوليات؛ إنك مرجلى
٤٩٥	لئن عاد لى عبد المزز بمثلها وأمكنى منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما افرقنا ولكن لا خيار مع الهالى
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان طى عيالى
٥٢٣	إذا قلت مهلاً غارت العين باليسى غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمع فيطعنى به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة طى حدثان الدهر مفى ومن حمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعدارى مطبقى فيا عجباً من كورها للتعامل
٥٦٩	غداره مستشزرات إلى العلا نضل القاص فى مثنى ومرسل
٥٧٠	يبين لى أن القهامة ذلة وأن أعزاء الرجال طيلها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف اليم

٨	بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصحاب من قوم فأذكرهم] إلا يزيدم حباً إلى م
٢٤	وإنى طى ليل لزار ، وإنى [على ذاك فيما بيننا مستديماً]
٤٢	[ذم للنازل بعد منزلة القوى] والعيش بد أولئك الأيام
٤٤	حما القتا لو ولدت نعيم [لقل غفر لهم صميم]
٥٦	من يمن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يمدعن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو طى من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت مننصة لذاته [بادكار الموت والمزم]
٩٣	[فكيف إذا مردت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حذبت طى بطون ضنة كلها] إن ظللاً أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك للمرأة أبدت وسامة [فقد أبنت للمرأة حبة منيم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٢	وما خذل قوى فأخضع للعدى [ولكن إذا أعدوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا أقولى عليها وأتردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكننت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا والهازم
١٥١	وبوما توافينا بوجه مقسم كأن طيبة تمطو إلى وارق السلم ^(١)
١٥٣	لا يهولك اسطلاء لظى الحر ب؛ فمذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا تقو ولا تأتيم فيها وما فاهوا به أبدأ مقيم
١٦٧	ألا ارعوا لمن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد للولى شريكك فى الفنى ولكننا للولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلقتى زلت بدمكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما يسودانا إن أسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منى إن النايلا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تنطقى غيره منى بمنزلة الحب للكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة فملى بهم ، أم تقول البعد محسوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء التخييل أهل فكلهم ألوم ^(٢)
٢٠٩	نولى قتال للثارفين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحيم
٢١٣	لقد ولد الأخطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفم فى حريتنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بشكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم بدر إلا الله ما هيئت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يفضى حياء ويفضى من مهابته فما يكلم إلا حين يتسم ^(٣)
٢٣٠	ونبت. عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاماً صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى ضريمه وعزة محطول معنى ضريمها
٢٧١	لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا للجام
٢٨١	عهدتك ماتصو وفيك شيبة لما لك بعد الشيب صبا متيا ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعنر أليك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى تافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواه فنعلم للرد من رجل تهاجم ^(١)
٢٨٨	لعل الله يفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم يضعكن عن كالبرد التهم
٣٠٤	فلقد أراي للرماح دريئة من عن يمين تارة وأماي
٣٠٩	وتنصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجرم عليه وجارم
٣١٩	أبانا بهم قتلى ، وما في دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوام
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصطفى مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظعنهم حيث السكلى بعد ضرهم يبيض للواشى حيث لى العائم
٣٣٦	لأجندبن منهن قلبي تحلما على حين يستصين كل حليم
٣٤٣	فريشى منكم وهواي معكم وإن كانت مودتكم لاما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد أغص بالماء الحليم
٣٤٧	لعن الإله تملأ بن مسافر لنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالي فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الدم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برذون أبأ عصام زيد حمار ذق باللبام
٣٦٦	أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام نحية ظلم
٣٦٩	حق تهجر فى الرواح وهاجها طلب للعقب حقه للظالم
٣٧٦	الشاعى عرضى ولم أشتعما والنادين إذا لم القهما دى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفة أو لام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيش يغفلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقت للطف مرتعا فأرقى فقلت : أهي سرت أم عاذنى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى اللنام ضيقى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا حملت عتي لما قال صاحبي : بمثلك هذا لوعة وضرام

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا ماطر عليها وليس عليك يا ماطر السلام
٤٣٩	إني إذا ما حدث أنا أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رمايا وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صالح إما تجدني غير ذي جدّة فما التخلي عن الإخوان من شيعي
٤٦٩	هلا تمنن بوعد غير خلفه كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فلتلك يوم اللتلى تربيتي لكي تعلني أني امرؤ بك هائم
٤٧٣	قليلًا به ما محمدك وارث إذا نال بما كنت تجمع مقنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسية معما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنّت إذا غمزت قناة قوم كسرت كسوبا أو تستقيما
٥٠٠	لاتته عن خلق وتأتى مثله عار غياك - إذا قلت - عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديتك التي استودعتها يوم الأهازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أناه خليل يوم مسألة يقول : لا غالب مالي ولا حرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للقي والصبا سيلفي على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضبا
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للولوك وفي بها ردائي . وجلت عن وجوه الأهاتم
٥٣١	أتوا ناري قلت : منون أتم ؟ فقالوا : الجبن ، قلت : هموا ظلما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتامية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذي يعطيك نائه عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات للنطق التهام وكفك الخضب النام
٥٨٠ فإنه أهل لأن يؤكرما

الشاهد

رقم الشاهد

حرف التون

٢	قالت بنات العم : يا سلى وإن	كان فقيرا مقدما ؟ قالت : وإن
١٠	[طال لى وبث كالحنون]	واعترتي الحموى بالاطرون
١١	وكان لنا أبو حسن على	أبا برأ ، ونحن له بنين
١٤	[وماذا تبغى الشعراء منى]	وقد جاوزت حد الأربعين
١٦	أعرف منها الجيد والعينانا	[ومنعرتني أشبا طيانا]
١٧	[عرفنا جعفرا وبني أبيه]	وانكرنا زعانف آخرين
٢٥	[لئن كان حيك لى كاذبا]	لقد كان حيك حقا يقينا
٢٦	أخى حبيبتك إياه [وقد ملكت	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
٣٥	أياها السائل عنهم وعن	لست من قيس ولا قيس منى
٥٤	[ألا إن قلبى لدى الظاعنين	حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
٦٠	[ومن حسد يحور على قوى]	وأى الدهر ذو لم يحسدنى
٦٥	أفطن قوم سلى أم نووا ظنا	[إن يظنوا قصب عيش من قطنا]
٦٧	قوى ذرا المجد بانوها [وقد علت	بكنه ذلك عدوات وقمطان]
٧٠	لولا اضطبار لأودى كل ذى مقة	[لما استقلت مطاياهن للظنن]
٧٤	[عندى اضطبار] وأما أنفى جزع	يوم النوى فلو جد كاد يبرى
٧٨	[تمنوا لى للوت الذى يشعب الحق]	وكل امرئ للوت يلتقيان
٨١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر للو	ت [فليسيانه خلال ميين]
١١١	إن هو مستويا على أحد	[إلا على أضعف الجانبين]
١٣٣	[ولى نفس تنازعنى إذا ما]	أقول لها : لى أو عسانى
١٣٧	[قوالله ما فارتككم قالبا لكم]	ولكننا يقضى فسوف يكون
١٤٤	خلى هل طب ؟ فإنى وأتا	وإن لم تبوحا بالحموى دقان
١٤٦	أنا ابن أبة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام للامان
١٥٢	وسدر مشرق اللون	كأن يدياه حقان
١٥٥	أشاء ما شئت ، حتى لا أزال لما	لا أنت شائبة من شأنا شانى
١٥٨	يحشر الناس لا بنين ولا آ	باه إلا وقد حرمهم شؤن

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثم دليلا وفروا في الحجاز ليسجزوني
١٩٥	أما الرجل فنون بعد غد لئلي تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجبالا تقول بني لؤي لمر أليك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لقائنا برزن يوما وزججن الحواجب والصونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدا ن دنام كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجيت له في فلك ما خرفي اليم مشعونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضل في حسب عني ، ولا أنت دأئي فتخزوني
٣٠١	فما نيك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يأرب قابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغيبا عني للمستوطنا عدن فإني لست يوما عنهما بفن
٣٣٠	[إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون]
٣٣٠	• قلت ليه لمن يدعوني •
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت دأيت بها حسانا عفاة الإفلاس واليانا
٣٩٣	ولقد أمر على القيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يسنينى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا لك التوج ، والذى عرفت له بيت الملا عدنان
٤٤١	ولست برأجع ما فات منى بهلف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس لنا بمتالع فأبان فتقادت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يا يزيدا لأمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	قلت : ادعى وأدعو ؛ إن أئندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضمى فأطقتها ومالى بزفرات الشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا عافرها كأشربة الإيضنا
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسبحان أمل عليها باللى للوان ^(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مزيون

حرف الهاء

٩	إن أباهأ وأبا أباهأ [قد بلغنا فى المجد غاياتها]
٢٥٨	علقتنا تبنا وماء باردأ حتى شئت هالة عينها ^(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وباد سلوانا هراها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمز الله أهينى رضاها
٣١٥ بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصبيقة كى يخفف رحله وإزاد ، حتى نعه ألقاها
٤٦١	واها اسلى ثم واها واها هى للى لو أتا نلناها
٥٥٧	إذا ما تدرع فينا القلام لما إن يقال له من هوه

حرف الياء

٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم]
١٠٦	[بأهبة حزم لده ، وإن كنت آمنأ]
١٠٨	نمز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر بما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحلى بربك العلى أنى أبو ذياك الصي
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردى إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألقينا عيناك عند القما أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وفاك خولان فانكع ثنائهم وأكرومة الحيين خلوكا هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية العدل

(٣) وانظره أيضا فى باب التوصل

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لاتلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت لىلى بحفية زيارة بيت الله رجلان حافيا
٣٣٨	كلانا غفى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تضانيا
٣٧٨	فهى تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهقة صبا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ء قلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن القليلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد هجيت منى ومن يحليا لما رأتنى خلقا مقوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم فى نهار القبط للشمس باديا
٥٧٢	قد علمت عرسى مليكة أننى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

تسوية

الحمد لله حقَّ تحمده ، وصلاته وسلامه على نبيهه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنده .

وبعد ؛ فإني تَبَهْتُ منذ أُخْرِجْتُ لِقَرَاءِ العربية شرحتُ على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » أحد مُصَنَّفَاتِ نحويِّ عصره (القرن الثامن الهجري) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتَفَقَّدَهُ بفضلِهِ وإحسانِهِ ، وجزاء أحسن ما يجزى عبادة الصالحين ، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولاً شرح وجيز ، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسيط ، وقد أُعيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محجوزاً بين أوراق النخاسة ، وسألتُ الله جلَّتْ قدرته أن يُعينَ على إخراجه للناس ، لأنِّي جدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قراء هذا الكتاب مقدار ما ذخره لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وأدائهم في عبارة مُوجزة ولكنها سَمَلَةٌ المأخذ قريبة المُتَنَاول .

وإن إخواني من رجالات المروية في مشارق الأقطار العربية ومغارها - منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُبْلِغُونَنِي في أن أُخرج هذا الشرح ، بالمسكوبة أحياناً ، وبالمُشَافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه التَّالِية التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يذركون من صناعتهم إلا رَوَاجَ الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقَابَلَةُ جميلِ الإقبالِ عليه وإبثاره على غيره من جنسه والإشادة بما يُبْذَلُ فيه من جَهْدٍ فذلك أمر لا يرضيهم منه قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال تحبسه ، فاهتبتها ، وأسرعته إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء ما قدّمتُ ، ومن جميل التحضيق على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فعزاً واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبتة قديماً من الشرح الذي اعتبرته البسوط ، ولكفي اكتفيت بتكميل للباحث التي قد أجعلها المؤلف ، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها برة ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلفها التي ذكرها ، وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القارئ ، وإني أعطى إخواني هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكونات ذلك الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديرى يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزىهم عنى بمقدار ما سبّوني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ؟

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن

